ICANN | GNSO

Generic Names Supporting Organization

التقرير النهائي للمرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD

3 سبتمبر/أيلول 2021

حالة هذه الوثيقة

هذا هو تقرير التوصيات النهائي للمرحلة 2أ لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) التابع للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD للعرض على مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

مقدمة

يهدف هذا التقرير النهائي إلى توثيق ما يلي لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP: (أولاً) المداولات بشأن أسئلة الميثاق، و(ثانيًا) التعقيب الوارد بشأن التقرير الأولي للمرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP والتحليل اللاحق لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، و(ثالثًا) توصيات السياسات ومستويات التوافق في الآراء المرتبطة بها، و(رابعًا) إرشاد التنفيذ، وذلك لعرضه على مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر والدراسة.

قائمة المحتويات

1 ملخص تنفيذي 3

1.1 نبذة 4
1.2 التقرير الأولي 5
1.3 الردود والتوصيات 5
1.4 الاستنتاجات والخطوات التالية 9
1.5 الأقسام الأخرى ذات الصلة من هذا التقرير 9

2 نهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات 10

2.1 منهجية العمل 10
2.2 الإحاطة الأساسية والنهج 10
2.3 اللجنة القانونية 10
2.4 أسئلة المجلس 11

3 ردود فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على أسئلة المجلس وتوصياته 12

- 3.1 الاعتباري مقابل الطبيعي 12
- رد فريق EPDP على السؤال 1. 13
- رد فريق EPDP على السؤال 2. 15
- 3.2 جدوى الاتصالات الفريدة 20
- رد فريق EPDP على السؤال 1. 23
- رد فريق EPDP على السؤال 2. 23

4 الخطوات التالية 24

قاموس المصطلحات 25

الملحق أ - معلومات أساسية 30

الملحق "ب" – معلومات أساسية عامة 31

الملحق ج – عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحضوره 33

الملحق د - بيانات الأقلية 37

الملحق هـ - تعقيبات المجتمع 66

الملحق "و" – المذكرات القانونية من BIRD & BIRD 67

تمت ترجمة هذه الوثيقة إلى العديد من اللغات بغرض المعلومات فقط. ويمكن العثور على النص الأصلي والموثوق (بالإنجليزية) من: https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-phase-2a-updated-final-report-03sep21-en.pdf

1 ملخص تنفيذي

1.1 نبذة

وافق مجلس إدارة ICANN بتاريخ 17 مايو/أيار 2018 على المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (gTLD) للسماح للأطراف المتعاقدة بالامتثال لمتطلبات ICANN التعاقدية الحالية مع الامتثال أيضًا للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) الصادر عن الاتحاد الأوروبي. أدى إجراء مجلس الإدارة هذا إلى بدء مجلس GNSO في عملية وضع سياسات بتاريخ 19 يوليو/تموز 2018. تم إجراء عملية وضع السياسات على مرحلتين: تم تحديد المرحلة الأولى لتأكيد المواصفة المؤقتة أو عدم تأكيدها بحلول 25 مايو/أيار 2019؛ تم تحديد المرحلة الثانية لمناقشة عناصر منها على سبيل المثال لا الحصر، نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD).

اعتمد مجلس GNSO التقرير النهائي للمرحلة الثانية خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2020؛ ومع ذلك، وردًا على طلب من بعض أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات، طلب مجلس GNSO من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات مواصلة العمل على موضوعين: 1) التفريق بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، و2) جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد غير معرّف الهوية. يشكل هذان الموضوعان محور المرحلة 2أ.

وبشكل أكثر تحديدًا، تم تزويد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بالإرشادات التالية:

a) الشخصيات الاعتبارية مقابل الشخصيات الطبيعية - يُتوقع من فريق EPDP مراجعة الدراسة التي أجرتها منظمة ICANN (بناءً على طلب فريق EPDP وبموافقة مجلس GNSO: خلال المرحلة الأولى)، بالإضافة إلى الضوابط القانونية المقدمة من قبل المؤسسة القانونية Bird & Bird وكذلك التعقيبات الموضوعية الواردة حول هذا الموضوع خلال منتدى التعليقات العامة الذي أجرى حول الإضافة والإجابة على:
   i. فيما لو يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك)؛
   ii. وأي توجيهات - إن وجدت - يمكن تقديمها لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يميّزون بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية.
b) فيما يتعلق بجدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية، من المتوقع أن يقوم فريق EPDP بمراجعة الضوابط القانونية والنظر في المقترحات المحددة التي توفر ضمانات كافية لمعالجة المشكلات التي تم تحديدها في المذكرة القانونية. وستكون المجموعات التي طلبت وقتاً إضافياً للنظر في هذا الموضوع والتي تشمل اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، مسؤولة عن تقديم مقترحات ملموسة لمعالجة هذا الموضوع. ويتوقع أن تعالج هذه الدراسة ما يلي:
   i. ما إذا كان من الممكن أن يكون لجهات الاتصال الفريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحدًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل ينبغي أن يكون بمثابة شرط.
   ii. وإن كان مستحبًا ولكن ليس شرطا، فأي توجيهات يمكن تقديمها - إن وجدت - إلى الأطراف المتعاقدة التي قد ترغب بتنفيذ عناوين البريد الإلكتروني الموحدة غير محددة الهوية.

1.2 التقرير الأولي

بتاريخ 3 يونيو/حزيران 2021، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تقريره الأولي للتعليق العام. حدد التقرير الأولي تفكير الفريق حتى تلك النقطة وكان القصد منه أن يكون بمثابة أداة لالتماس تعقيبات المجتمع، لا سيما في المجالات التي ظل فيها تباعد كبير. على الرغم من تضمين التوصيات الأولية في التقرير الأولي، طلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP النظر في هذه التوصيات جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الأسئلة التي أثيرت للمساعدة في إعداد الصيغة النهائية لتقريره.

بعد نشر التقرير الأولي، قام فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما يلي: (1) مراجعة التعليقات العامة التي تلقاها استجابةً لنشر التقرير الأولي بعناية، و(2) مواصلة مراجعة العمل الجاري مع مجموعات المجتمع وأعضاء الفريق الممثل له، و(3) مواصلة مداولاته لإخراج تقرير نهائي سيراجعه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وفي حالة اعتماده، فسيُرسل إلى مجلس إدارة ICANN لاعتماده كسياسة توافق في الآراء في ICANN. كما أن دعوات التوافق على التوصيات المشمولة في هذا التقرير النهائي، حسبما تشترطه إرشادات مجموعة عمل GNSO، تم تنفيذها بمعرفة رئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. باختصار:

1.3 الردود والتوصيات

بيان الرئيس

بينما يحظى هذا التقرير النهائي وتوصياته بتأييد توافقي من فريق المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات، من المهم ملاحظة أن بعض المجموعات شعرت أن العمل لم يصل إلى الحد المطلوب، أو لم يتضمن تفاصيل كافية، بينما شعرت مجموعات أخرى أن بعض التوصيات لم تكن مناسبة أو ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، خلال المرحلة الأخيرة من عملنا، كانت بعض المجموعات تفضل توافر الفرصة لتحديد تعيينات أكثر دقة في مستوى توافق الآراء للأجزاء المكونة للتوصيات. في هذا السياق، يجب على جميع قراء التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات أيضًا قراءة بيانات الأقلية المقدمة من كل مجموعة، والتي تم إلحاقها وتشكل جزءًا من التقرير النهائي والسجل التاريخي لعملنا.

إلى جانب التوافق الذي تم التوصل إليه بشأن توصيات التقرير النهائي، هناك العديد من المجالات التي لم تتفق فيها مجموعات المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات تمامًا، بما في ذلك ما إذا كان التفريق بين بيانات تسجيل الشخص الاعتباري والشخص الطبيعي يجب أن يكون إلزاميًا أم اختياريًا، وما إذا كانت فائدة نشر بيانات تسجيل الشخص الاعتباري تمت موازنتها بشكل مناسب مقابل مخاطر الكشف غير المقصود عن البيانات الشخصية. ولم تتغير هذه الاختلافات في الرأي ووجهات النظر إلى حد كبير بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي.

يشكل هذا التقرير النهائي حلاً وسطًا يمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن تحققه المجموعة في هذا الوقت وفقًا للوقت والنطاق المخصصين لنا حاليًا، ولا ينبغي قراءته على أنه يقدم نتائج مرضية تمامًا للجميع. وهذا يؤكد أهمية بيانات الأقلية في فهم السياق الكامل لتوصيات التقرير النهائي.

للحصول على تفاصيل أكثر بشأن هذه التحديدات، يُرجى مراجعة القسم 6.3 من توجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

انظر القسم 3 للحصول على النص الكامل للتوصيات والرد.

الرد على تعليمات المجلس (أ)(1).

يقدم فريق EPDP الرد التالي لتعليمات المجلس بشأن ما إذا كان يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يُسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك"):

لم يتوصل فريق EPDP إلى توافق في الآراء بشأن التوصية بإجراء تغييرات على توصية المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات رقم 17.1 ("يُسمح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات بالتمييز بين تسجيلات الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك").

اقتراح إلى مجلس GNSO

يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن التطورات التشريعية الحالية والمستقبلية قد تتطلب مزيدًا من أعمال السياسات حول هذا الموضوع، مثل معالجة التعارضات المحتملة مع متطلبات السياسة الحالية و/أو النظر فيم في ما إذا كان هناك خطر يتمثل في تجزئة السوق الذي يحتاج إلى معالجة. في الوقت نفسه، يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه حتى يتم اعتماد التشريع، قد لا يكون من الممكن تقييم التأثير بدقة. يوصي فريق EPDP مجلس GNSO بمتابعة هذه التطورات من خلال التقارير التشريعية / التنظيمية التي تصدرها منظمة ICANN.

بالإشارة إلى المناقشات الحالية والاعتماد المتوقع للتوجيهات المنقحة حول أمن الشبكات وأنظمة المعلومات ("NIS2")، يشجع فريق EPDP بشدة مجلس GNSO على اتباع الإجراءات الحالية لتحديد نطاق عمل السياسة المستقبلية المحتملة بعد اعتماد NIS2 إلى تقييم ما إذا كان وضع سياسات إضافية يعتبر مرغوبًا و/أو ضروريًا أم لا.

إرشادات التمييز

التوصية رقم 1

يوصي فريق EPDP بإنشاء حقل أو حقول لتسهيل التمييز بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين و/أو إذا كانت بيانات التسجيل تحتوي على بيانات شخصية أو غير شخصية. يجب أن تنسق منظمة ICANN مع المجتمع التقني، على سبيل المثال مجموعة عمل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل مجموعة عمل RDAP، لوضع أي معايير ضرورية مرتبطة باستخدام هذا الحقل أو الحقول داخل بروتوكول التزويد المرن EPP وخدمات دليل بيانات التسجيل RDDS.

يجوز استخدام هذا الحقل أو الحقول من قبل الأطراف المتعاقدة التي تميز بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين و/أو إذا كانت بيانات التسجيل تحتوي على معلومات شخصية أو غير شخصية. للتوضيح، يجوز للأطراف المتعاقدة استخدام الحقل (الحقول)، مما يعني أنه إذا قرر الطرف المتعاقد عدم استخدام الحقل (الحقول)، فقد يترك فارغًا أو قد لا يكون موجودًا. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للأطراف المتعاقدة تضمين الحقل (الحقول) في استجابة خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS.

يجب أن يدعم نظام الوصول/الإفصاح القياسي -بالتوافق مع توصيات المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP- الحقل أو الحقول من أجل تسهيل التكامل بين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وأنظمة الأطراف المتعاقدة. يجب أن تكون هذا الحقل (الحقول) قادرة على استيعاب القيم التالية:

الوضع القانوني

- لم يتم إجراء التمييز على أساس الوضع القانوني (قيمة افتراضية)
- غير محدد - للإشارة إلى أن المالك المسجَّل لاسم النطاق و/أو أمين السجل لم يحدد ذلك
- المالك المسجَّل لاسم النطاق هو شخص طبيعي
- المالك المسجَّل لاسم النطاق هو شخص اعتباري

البيانات الشخصية

- لم يتم تحديد وجود البيانات الشخصية (قيمة افتراضية)
- غير محدد - للإشارة إلى أن المالك المسجَّل لاسم النطاق و/أو أمين السجل لم يحدد ذلك
- تحتوي بيانات التسجيل على معلومات شخصية
- لا تحتوي بيانات التسجيل على معلومات شخصية

الرد على تعليمات المجلس (أ)(2).

التوصية رقم 2

يوصي فريق EPDP الأطراف المتعاقدة التي تختار التمييز بناءً على نوع الشخص اتباع الإرشادات[1] أدناه وتوثيق جميع خطوات معالجة البيانات بوضوح. ومع ذلك، ليس من دور أو مسؤولية فريق EPDP اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بالمخاطر القانونية، حيث أن هذه المسؤولية تقع في النهاية على عاتق مراقب (مراقبي) البيانات.

يحمي قانون حماية البيانات العامة GDPR الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. لا يعالج قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري. [الحيثية 14، قانون حماية البيانات العامة GDPR] يسمح هذا عمومًا بالكشف عن بيانات الأشخاص الاعتباريين لأنها خارج نطاق اختصاص قانون حماية البيانات العامة GDPR؛ ومع ذلك، عند معالجة بيانات الأشخاص الاعتباريين، ينبغي لأطراف التعاقد وضع ضمانات للتأكد من أن البيانات المعرّفة لبيانات الشخص الطبيعي لم يتم كشفها ضمن البيانات المحددة في فئة الشخصية الاعتبارية، وهذا مثال من المعلومات التي هي في نطاق قانون حماية البيانات العامة GDPR. لمزيد من المعلومات حول هذا التمييز، يرجى الرجوع إلى الخطاب المقدم من المجلس الأوروبي لحماية البيانات، بدءًا من الصفحة 4.

1. يجب السماح للمسجلين بالتعريف عن أنفسهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين. يجب على أمناء السجلات نقل هذا الخيار للمسجلين للتعريف بأنفسهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين (1) في وقت التسجيل، أو دون تأخير لا داعي له بعد التسجيل،[2] و(2) في الوقت الذي يقوم فيه المسجل بتحديث معلومات الاتصال الخاصة به أو بدون تأخير غير مبرر بعد تحديث معلومات جهة الاتصال.
2. يجب أن تضمن أي عملية تمايز أن بيانات الأشخاص الطبيعيين محجوبة من خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS العامة ما لم يكن صاحب البيانات قد قدم موافقته على النشر أو قد يتم نشرها بسبب أساس قانوني آخر بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR، بما يتوافق مع "حماية البيانات حسب التصميم وبشكل افتراضي "المنصوص عليه في المادة 25 من قانون حماية البيانات العامة GDPR.

[1] يُرجى ملاحظة أن مسؤولي الاتصال بمنظمة ICANN قد زودوا فريق EPDP بالتعليقات التالية حول كيفية تنفيذ هذا التوجيه بمجرد اعتماده: https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/2021-May/003904.html.

[2] للتوضيح، يجب على أمناء السجلات التأكد من أنه إذا لم يتم منح المسجل خيار التحديد الذاتي للهوية في وقت التسجيل، فيجب تقديم الخيار في موعد لا يتجاوز 15 يومًا من تاريخ التسجيل.

3. كجزء من التنفيذ، يجب على أمناء السجلات النظر في استخدام الحقل (الحقول) الموصوفة في التوصية رقم 1 في خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS أو نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أو مجموعات البيانات الخاصة بهم والتي من شأنها أن تشير إلى نوع الشخص المعني (طبيعي أو اعتباري)، وإذا كان اعتباريًا، نوع البيانات التي تهمه (بيانات شخصية أو غير شخصية). قد يعمل هذا الإبلاغ على تسهيل مراجعة طلبات الكشف ومتطلبات التشغيل الآلي عبر SSAD وإعادة البيانات غير الشخصية للأشخاص الاعتباريين بواسطة أنظمة أخرى غير SSAD (مثل Whois أو RDAP). قد تساعد آلية وضع العلامات أيضًا في الإشارة إلى التغييرات التي تطرأ على نوع البيانات في حقل (حقول) بيانات التسجيل.
4. يجب أن يتأكد أمناء السجلات من أنهم ينقلون بوضوح طبيعة وعواقب قيام المسجل بتعريف نفسه بأنه شخص اعتباري. يجب أن تشمل هذه الاتصالات:
   a. شرح ماهية الشخص الاعتباري بلغة واضحة يسهل فهمها.
   b. إرشادات للمسجل (صاحب البيانات)[3] من قبل أمين السجل فيما يتعلق بالعواقب المحتملة التالية:
      i. تحديد بيانات تسجيل اسم النطاق الخاص به على أنه شخصية اعتبارية؛
      ii. تأكيد وجود بيانات شخصية أو بيانات غير شخصية؛
      iii. تقديم الموافقة.[4] يتوافق هذا أيضًا مع القسم 3.7.7.4 من اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA).
5. إذا تم تحديد المسجلين كأشخاص اعتباريين وأكدوا أن بيانات التسجيل الخاصة بهم لا تتضمن بيانات شخصية، فيجب على أمناء السجلات نشر بيانات التسجيل في خدمات دليل بيانات التسجيل المتاحة للجمهور.
6. يجب أن يكون لدى المسجلين (أصحاب البيانات) وسيلة سهلة لتصحيح الأخطاء المحتملة.
7. قد لا يكون التمييز بين المسجلين الاعتباريين والطبيعيين وحده أمرًا مؤثرًا في كيفية التعامل مع المعلومات (إعلانها علنًا أو إخفاءها)، حيث إن البيانات المقدمة من قبل الأشخاص الاعتباريين قد تتضمن بيانات شخصية محمية بموجب قانون حماية البيانات، مثل قانون حماية البيانات العامة GDPR.

التوصية رقم 3

يوصي فريق EPDP، بما يتماشى مع متطلبات المادة 40 من قانون حماية البيانات العامة GDPR للقواعد السلوكية، بوجوب أخذ التوجيهات التي تم وضعها أعلاه بشأن التمايز الاعتباري/الطبيعي في اعتبار أي عمل مستقبلي محتمل داخل ICANN من جانب جهات التحكم والمعالجة فيما يتعلق بوضع مدونة القواعد السلوكية الخاصة بقانون حماية البيانات العامة GDPR. لتجنب الشك، تعتبر مدونة قواعد السلوك هذه منفصلة ومتميزة عن مدونة السلوك المشار إليها في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA و/أو اتفاقيات السجل. بما يتوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR العامة الحيثية رقم 99، "عند وضع مدونة لقواعد السلوك، أو عند تعديل أو توسيع هذه المدونة، يجب على الجمعيات والهيئات الأخرى التي تمثل فئات وحدات التحكم أو المعالجات استشارة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك أصحاب البيانات حيثما كان ذلك ممكنًا، مع مراعاة عمليات الإرسال الواردة والآراء المعبر عنها ردًا على هذه المشاورات".

<u>الاستجابة لتعليمات المجلس (ب)(1).</u>

يدرك فريق EPDP أنه قد يكون من الممكن تقنيًا أن يكون لديك جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل أو جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل.[5] ويرى بعض أصحاب المصلحة مخاطر ومخاوف أخرى[6] تمنع فريق EPDP من تقديم توصية لمطالبة الأطراف المتعاقدة بإتاحة عنوان بريد إلكتروني قائم على المسجل أو قائم على التسجيل للجمهور في هذا الوقت. ويشير فريق EPDP إلى أن بعض مجموعات أصحاب المصلحة قد عبرت عن فوائد 1) جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل لأغراض الاتصال حيث تم التعبير عن مخاوف بشأن قابلية استخدام نماذج الويب و2) جهة اتصال بريد إلكتروني تعتمد على المسجل لأغراض ترابط التسجيل.[7]

[3] ملاحظة، قد لا يكون المُسجل دائمًا صاحب البيانات، ولكن في جميع الظروف، يجب تقديم الإشعار / الموافقة المناسبة إلى ومن جميع الأطراف وفقًا لقانون حماية البيانات المعمول به.

[4] راجع أيضًا https://edpb.europa.eu/sites/edpb/files/files/file1/edpb_guidelines_202005_consent_en.pdf

[5] يشير بعض أعضاء فريق EPDP إلى أنه على الرغم من أنه ممكن تقنيًا، إلا أن العوامل الأخرى المتعلقة بالجهود المطلوبة لتنفيذ مثل هذه الميزة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتحديد الجدوى الإجمالية.

[6] مثل 1) ليس من الواضح ما إذا كان العمل المطلوب لتنفيذ مثل هذا المفهوم تبرره الفائدة المحتملة. 2) علاوة على ذلك، ليس من الواضح أن الأهداف، على النحو الذي قدمت به، يتم تحقيقها بشكل فعال أو حتى على أفضل وجه من خلال طلب عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل أو المستندة إلى التسجيل.

[7] تعد القدرة على تحديد النطاقات التي سجلها مسجل معين أمرًا مهمًا لإنفاذ القانون وتحقيقات الأمن السيبراني للجهات الفاعلة السيئة التي غالبًا ما تسجل العديد من النطاقات لأغراض ضارة.

الاستجابة لتعليمات المجلس (ب)(2).

التوصية رقم 4

يوصي فريق EPDP الأطراف المتعاقدة التي تختار نشر عنوان بريد إلكتروني مُستعار قائم على المسجل أو مستند إلى التسجيل في RDDS المتاح أمام الجمهور بتقييم الإرشادات القانونية التي حصل عليها فريق EPDP حول هذا الموضوع (انظر الملحق و)، بالإضافة إلى أي إرشادات أخرى ذات صلة تقدمها سلطات حماية البيانات المعمول بها.

عند تقييم المخاطر والفوائد والضمانات المرتبطة بنشر عنوان بريد إلكتروني مُستعار قائم على المسجل أو قائم على التسجيل في RDDS المتاح أمام الجمهور، يجب على الأطراف المتعاقدة مراعاة ما يلي كحد أدنى:

- من المحتمل أن تكون عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجلين والقائمة على التسجيل للأشخاص الطبيعيين بيانات شخصية (على سبيل المثال، لا يقوم أي من النهجين بإنشاء بيانات مجهولة الهوية كما هو منصوص عليه في قانون حماية البيانات العامة GDPR). من المحتمل أن تكون هذه البيانات بيانات شخصية من وجهة نظر مراقب البيانات والأطراف الأخرى.
- ومع ذلك، حتى وإن تم اعتبارها بيانات شخصية، فإن إخفاء عناوين البريد الإلكتروني يوفر مزايا مقارنة بنشر عناوين البريد الإلكتروني الفعلية للمسجل، بما في ذلك: (1) إظهار أسلوب تعزيز الخصوصية / حماية البيانات حسب مقياس التصميم (المادة 25 من قانون حماية البيانات العامة (GDPR؛ و(2) الحد من المخاطر ذات الصلة عند إجراء تحليل موازنة المصلحة المشروعة للكشف عن عنوان البريد الإلكتروني المخفي لأطراف أخرى.
- بشكل عام، من المحتمل أن يترتيب على نشر عنوان بريد إلكتروني قائم على التسجيل مخاطر أقل من نشر عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل نظرًا لكمية المعلومات التي يمكن لطرف ما ربطها بصاحب البيانات استنادًا إلى جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل.
- وبالنسبة لكل من نشر عنوان بريد إلكتروني مستند إلى المسجل وقائم على تسجيل، يجب على الأطراف المتعاقدة اعتماد تدابير فعالة للتخفيف من توافر تفاصيل الاتصال لمرسلي البريد العشوائي.

1.4 الاستنتاجات والخطوات التالية

سيتم تقديم هذا التقرير النهائي إلى مجلس GNSO للنظر فيه والموافقة عليه.

1.5 الأقسام الأخرى ذات الصلة من هذا التقرير

للحصول على مراجعة كاملة للقضايا والتفاعلات ذات الصلة لفريق EPDP، تم تضمين الأقسام التالية في هذا التقرير النهائي:

- المعلومات الأساسية للقضايا قيد النظر؛
- توثيق من شاركوا في مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، بما في ذلك سجلات الحضور والروابط إلى بيانات إبداء الاهتمام، وذلك حسب الاقتضاء.
- ملحق يتضمن تفويض فريق EPDP كما هو محدد في التعليمات المعتمدة من قبل مجلس GNSO.
- ووثائق حول التماس آراء المجتمع من خلال القنوات الرسمية لكل من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ومجموعات/دوائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الردود.

2 نهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات

يورد هذا القسم نظرة عامة على منهجية العمل ونَهج فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. وتهدف النقاط الموضحة أدناه إلى تزويد القارئ بالمعلومات الأساسية ذات الصلة بشأن مداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وعملياته، ويجب ألا يُقرأ على اعتبار أنه يمثل مجمل جهود ومداولات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

2.1 منهجية العمل

بدأ فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مداولاته بشأن المرحلة 2أ بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2020. قام الفريق بعمله من خلال مكالمات جماعية مجدولة مرة واحدة أو أكثر في الأسبوع، بالإضافة إلى تبادل البريد الإلكتروني على قائمته البريدية. وكل اجتماعات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP موثقة على مساحة عمل wiki الخاصة بهم، بما في ذلك قائمة المراسلات الإلكترونية، ومسودة المستندات والمواد الأساسية والتعقيبات الواردة من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN، بما في ذلك مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

أعد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أيضًا خطة عمل كجزء من حزمة مشروع المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، والتي تمت مراجعتها وتحديثها بشكل منتظم ومشاركتها مع مجلس GNSO.

2.2 الإحاطة الأساسية والنهج

من أجل ضمان فهم مشترك للمواضيع التي سيتم تناولها كجزء من مداولات المرحلة 2أ، أعد فريق دعم الموظفين إحاطات أساسية لكل موضوع من المواضيع. تضمنت الإحاطات الأساسية ما يلي: 1) تعليمات المجلس لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات، و2) توصيات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية ذات الصلة، و3) الدراسات ذات الصلة أو التوجيه القانوني الذي تم الحصول عليه مسبقًا، و4) المتطلبات الإجرائية، و5) تعليمات التوقيت، و6) النهج المقترح. تم توزيع ملخصات الخلفية هذه على فريق EPDP قبل الاجتماع الأول وشكلت، جنبًا إلى جنب مع القراءة المخصصة، أساس المهمة الأولى لفريق EPDP. على وجه التحديد، طُلب من فريق EPDP مراجعة الدراسات المحددة والإرشادات القانونية السابقة بدقة وتحديد أي أسئلة توضيحية.

2.3 اللجنة القانونية

على غرار المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، اعتمد فريق EPDP على لجنته القانونية لمراجعة وتنقيح الأسئلة التي حددها فريق EPDP. تتألف اللجنة القانونية من عضو واحد من كل مجموعة أصحاب مصلحة/دائرة/لجنة استشارية ممثلة في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

عمِلت اللجنة القانونية للمرحلة 2أ معًا على مراجعة الأسئلة التي اقترحها أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لضمان:

1. أن الأسئلة قانونية الطابع، على عكس الأسئلة المتعلقة بالسياسات أو بتنفيذ السياسات.
2. صياغة الأسئلة بطريقة محايدة، وتجنب النتائج المفترضة وكذلك تحديد مواقع الدوائر؛
3. أن الأسئلة مناسبة وفي الوقت المناسب لعمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP؛
4. استخدام الموازنة المحدودة للمستشار القانوني الخارجي بصورة مسؤولة.

قامت اللجنة القانونية بتوزيع جميع الأسئلة المتفق عليها على فريق EPDP قبل إرسال الأسئلة إلى Bird & Bird.

حتى الآن، وافق فريق EPDP على إرسال أربعة أسئلة المرحلة 2أ إلى Bird & Bird. يمكن الاطلاع على النص الكامل للأسئلة والمشورة القانونية التي تم تلقيها ردًا على الأسئلة في الملحق "و".

2.4 أسئلة المجلس

عند معالجة الأسئلة المعينة من قبل مجلس GNSO، نظر فريق EPDP في كل من (1) التعقيبات المقدمة من كل مجموعة كجزء من المداولات؛ و(2) التعقيبات ذات الصلة من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية؛ و(3) التعقيبات المقدمة بشأن هذه المواضيع من قبل كل مجموعة استجابة لطلب التعقيبات المبكرة خلال المراحل السابقة بالإضافة إلى التعليقات ذات الصلة المقدمة خلال منتدى التعليق العام في ملحق المرحلة الثانية من EPDP؛[8] و(4) القراءة المطلوبة المحددة لكل موضوع في الإحاطات الأساسية، بما في ذلك دراسة منظمة ICANN حول "التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في خدمات دليل بيانات تسجيل اسم النطاق (RDDS)"، و(5) التعقيب المقدم من شركة Bird & Bird.

[8] راجع https://community.icann.org/x/Ag9pBQ، وhttps://community.icann.org/x/Ag9pBQ، وhttps://www.icann.org/public-comments/epdp-phase-2-addendum-2020-03-26-en وكذلك ملحق أداة مراجعة التعقيبات العامة.

3 ردود فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على أسئلة المجلس وتوصياته

بعد مراجعة التعليقات العامة على التقرير الأولي، يقدم فريق EPDP ردوده وتوصياته لينظر فيها مجلس GNSO. يوضح هذا التقرير النهائي مستوى التوافق داخل فريق EPDP الذي تم تحقيقه للتوصيات المختلفة. باختصار:

بيان الرئيس

بينما يحظى هذا التقرير النهائي وتوصياته بتأييد توافقي من فريق المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات، من المهم ملاحظة أن بعض المجموعات شعرت أن العمل لم يصل إلى الحد المطلوب، أو لم يتضمن تفاصيل كافية ، بينما شعرت مجموعات أخرى أن بعض التوصيات لم تكن مناسبة أو ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، خلال المرحلة الأخيرة من عملنا، كانت بعض المجموعات تفضل توافر الفرصة لتحديد تعيينات أكثر دقة في مستوى توافق الآراء للأجزاء المكونة للتوصيات. في هذا السياق، يجب على جميع قراء التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات أيضًا قراءة بيانات الأقلية المقدمة من كل مجموعة، والتي تم إلحاقها وتشكل جزءًا من التقرير النهائي والسجل التاريخي لعملنا.

إلى جانب التوافق الذي تم التوصل إليه بشأن توصيات التقرير النهائي، هناك العديد من المجالات التي لم تتفق فيها مجموعات المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات تمامًا، بما في ذلك ما إذا كان التفريق بين بيانات تسجيل الشخص الاعتباري والشخص الطبيعي يجب أن يكون إلزاميًا أم اختياريًا، وما إذا كانت فائدة نشر بيانات تسجيل الشخص الاعتباري تمت موازنتها بشكل مناسب مقابل مخاطر الكشف غير المقصود عن البيانات الشخصية. ولم تتغير هذه الاختلافات في الرأي ووجهات النظر إلى حد كبير جراء التوصيات الواردة في التقرير النهائي.

يشكل هذا التقرير النهائي حلاً وسطًا يمثل الحد الأقصى الذي يمكن أن تحققه المجموعة في هذا الوقت وفقًا للوقت والنطاق المخصصين لنا حاليًا، ولا ينبغي قراءته على أنه يقدم نتائج مرضية تمامًا للجميع. وهذا يؤكد أهمية بيانات الأقلية في فهم السياق الكامل لتوصيات التقرير النهائي.

للحصول على تفاصيل أكثر بشأن هذه التحديدات، يُرجى مراجعة القسم 6.3 من توجيهات مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

• 3.1 الاعتباري مقابل الطبيعي

كلف مجلس GNSO فريق EPDP بمعالجة السؤالين التاليين:

i. فيما لو يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك)؛
ii. وأي توجيهات - إن وجدت - يمكن تقديمها لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يميّزون بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية.

بمعالجة هذه الأسئلة، بدأ فريق EPDP بمراجعة جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك (1) الدراسة التي أجرتها منظمة ICANN،[9] و(2) التوجيه القانوني المقدم من Bird & Bird، و(3) التعليقات والآراء الموضوعية المقدمة بشأن هذا الموضوع خلال منتدى التعليق العام. بعد مراجعة هذه المعلومات، حدد فريق EPDP عددًا من الأسئلة التوضيحية، والتي تم إرسالها بعد المراجعة من قبل اللجنة القانونية لفريق EPDP إلى شركة Bird & Bird (راجع https://community.icann.org/x/xQhACQ). راجع فريق EPDP الردود الواردة من Bird & Bird وطبق المشورة الواردة في توصياته أدناه.

- رد فريق EPDP على السؤال 1.

ناقش فريق EPDP هذا السؤال باستفاضة. وانطلاقًا في هذا المسار، يشير فريق EPDP إلى أن قانون حماية البيانات العامة GDPR والعديد من تشريعات حماية البيانات الأخرى تحدد متطلبات حماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين. إنهم لا يحمون البيانات غير الشخصية للأشخاص الاعتباريين.[10] في الوقت نفسه، يدرك فريق EPDP أن مجلس حماية البيانات الأوروبية ("EDPB") قد نصح ICANN في خطاب بتاريخ يوليو/تموز 2018 بأن "مجرد حقيقة أن المسجل هو شخص اعتباري لا يبرر بالضرورة النشر غير المحدود للبيانات الشخصية المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يعملون لدى تلك المنظمة أو يمثلونها"، وأن" البيانات الشخصية التي تحدد هوية الموظفين الفرديين (أو الأطراف الأخرى) التي تعمل نيابة عن المسجل لا يجب أن تكون متاحة للجمهور بشكل افتراضي في سياق WHOIS".[11] لمزيد من الرؤى حول وجهات النظر المختلفة حول هذا السؤال، نوصي القراء بمراجعة التقرير الأولي لفريق EPDP بالإضافة إلى بيانات الأقلية التي تم إلحاقها بهذا التقرير.

يقدم فريق EPDP الرد التالي لتعليمات المجلس بشأن ما إذا كان يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يُسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك"):

> لم يتوصل فريق EPDP إلى توافق في الآراء بشأن التوصية بإجراء تغييرات على توصية المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات رقم 17.1 ("يُسمح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات بالتمييز بين تسجيلات الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك").

اقتراح إلى مجلس GNSO

> يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن التطورات التشريعية الحالية والمستقبلية قد تتطلب مزيدًا من أعمال السياسات حول هذا الموضوع، مثل معالجة التعارضات المحتملة مع متطلبات السياسة الحالية و/أو النظر في ما إذا كان هناك خطر يتمثل في تجزئة السوق الذي يحتاج إلى معالجة. في الوقت نفسه، يدرك فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أنه حتى يتم اعتماد التشريع، قد لا يكون من الممكن تقييم التأثير بدقة. يوصي فريق EPDP مجلس GNSO بمتابعة هذه التطورات من خلال التقارير التشريعية / التنظيمية التي تصدرها منظمة ICANN.

بالإشارة إلى المناقشات الحالية والاعتماد المتوقع للتوجيهات المنقحة حول أمن الشبكات وأنظمة المعلومات ("NIS2")، يشجع فريق EPDP بشدة مجلس GNSO على اتباع الإجراءات الحالية لتحديد نطاق عمل

---

[9] في إطار توصية السياسة رقم 17 للمرحلة الأولى، أوصى فريق EPDP، "في أقرب وقت ممكن تجري منظمة ICANN دراسة، والتي تم وضع الاختصاصات الخاصة بها بالتشاور مع المجتمع، والذي ينظر في مسألة:

- جدوى وتكاليف تضمين كل من التنفيذ وتكاليف المسئولية المحتملة على التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- أمثلة الصناعات أو المؤسسات الأخرى التي ميزت بنجاح بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- مخاطر الخصوصية على أصحاب الأسماء المسجلة جراء التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- المخاطر المحتملة الأخرى (إن وجدت) على أمناء السجلات والسجلات جراء عدم التفريق."

سلمت منظمة ICANN الدراسة إلى فريق EPDP في يوليو/تموز 2020.

[10] "لا يعالج قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري."

[11] أندريا جيلينك، المجلس الأوروبي لحماية البيانات، خطاب إلى يوران ماربي بتاريخ 5 يوليو/تموز 2018، وهو متاح على https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/jelinek-to-marby-05jul18-en.pdf

السياسة المستقبلية المحتملة بعد اعتماد NIS2 إلى تقييم ما إذا كان وضع سياسات إضافية يعتبر مرغوبًا و/أو ضروريًا أم لا.

إرشادات التمييز

يدرك فريق EPDP أنه قد تكون هناك حاجة لتسهيل ومواءمة الممارسات للأطراف المتعاقدة التي قررت التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.

لتسهيل التمايز، قام فريق EPDP بوضع الإرشادات التي يمكن العثور عليها في القسم أدناه. في هذا التوجيه، يقترح فريق EPDP أن أمناء السجلات قد يفكرون في استخدام حقل من شأنه أن يشير إلى نوع المسجل المعني (اعتباري/طبيعي) ونوع بيانات المسجلين الاعتباريين التي تهمهم (شخصية/غير شخصية). يشار أيضًا إلى أن هذا المفهوم الخاص بتحديد نوع بيانات تسجيل اسم النطاق المشمولة مشار إليه أيضًا في توصية المرحلة الثانية من EPDP رقم 9.4.4 (الاستجابة الآلية لطلبات الكشف).

في التوصية التالية، يحدد فريق EPDP الكيفية التي يمكن بها للطرف المتعاقد الذي يريد التمايز القيام بذلك باستخدام حقل أو حقول جديدة لالتقاط نتائج هذا التمايز.

التوصية رقم 1

يوصي فريق EPDP بإنشاء حقل أو حقول لتسهيل التمييز بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين و/أو إذا كانت بيانات التسجيل تحتوي على بيانات شخصية أو غير شخصية. يجب أن تنسق منظمة ICANN مع المجتمع التقني، على سبيل المثال مجموعة عمل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل مجموعة عمل RDAP، لوضع أي معايير ضرورية مرتبطة باستخدام هذا الحقل أو الحقول داخل بروتوكول التزويد المرن EPP وخدمات دليل بيانات التسجيل RDDS.

يجوز استخدام هذا الحقل أو الحقول من قبل الأطراف المتعاقدة التي تميز بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين و/أو إذا كانت بيانات التسجيل تحتوي على معلومات شخصية أو غير شخصية. للتوضيح، يجوز للأطراف المتعاقدة استخدام الحقل (الحقول)، مما يعني أنه إذا قرر الطرف المتعاقد عدم استخدام الحقل (الحقول)، فقد يترك فارغًا أو قد لا يكون موجودًا. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للأطراف المتعاقدة تضمين الحقل (الحقول) في استجابة خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS.

يجب أن يدعم نظام الوصول/الإفصاح القياسي -بالتوافق مع توصيات المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP- الحقل أو الحقول من أجل تسهيل التكامل بين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وأنظمة الأطراف المتعاقدة. يجب أن تكون هذا الحقل (الحقول) قادرة على استيعاب القيم التالية:

الوضع القانوني

- لم يتم إجراء التمييز على أساس الوضع القانوني (قيمة افتراضية)
- غير محدد - للإشارة إلى أن المالك المسجَّل لاسم النطاق و/أو أمين السجل لم يحدد ذلك
- المالك المسجَّل لاسم النطاق هو شخص طبيعي
- المالك المسجَّل لاسم النطاق هو شخص اعتباري

البيانات الشخصية

- لم يتم تحديد وجود البيانات الشخصية (قيمة افتراضية)
- غير محدد - للإشارة إلى أن المالك المسجَّل لاسم النطاق و/أو أمين السجل لم يحدد ذلك
- تحتوي بيانات التسجيل على معلومات شخصية
- لا تحتوي بيانات التسجيل على معلومات شخصية

- رد فريق EPDP على السؤال 2.

اقترب فريق EPDP من مهمته من خلال النظر أولاً في الإرشادات التي ستكون مفيدة لأمناء السجلات ومشغلي السجلات الذين يختارون التفريق بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
التعريفات (ملحوظة، هذه مشتقة من أعمال سابقة متعلقة بـ EPDP، كما هو مبين أدناه):

- EPDP-p1-IRT[12]: يعني "المنشور" و"النشر" و"منشور" توفير بيانات التسجيل في خدمات دليل بيانات التسجيل المتاحة للجمهور.
- EPDP-p1-IRT[13]: "بيانات التسجيل" تعني قيم عناصر البيانات التي تم جمعها من شخص طبيعي أو اعتباري أو تم إنشاؤها بواسطة أمين السجل أو مشغل السجل، فيما يتعلق في كلتا الحالتين بالاسم المسجل وفقًا للقسم 7 من هذه السياسة.
- التقرير النهائي:[14] EPDP-P1 "الإفشاء" يعني إجراء المعالجة الذي يقبل بموجبه المتحكم المسئولية عن إطلاق المعلومات الشخصية إلى أطراف أخرى عند الطلب.

معلومات أساسية وملاحظات فريق EPDP
عند وضع التوجيه أدناه، يود فريق EPDP تذكير المجلس والمجتمع الأوسع بما يلي:

نطاق قانون حماية البيانات العامة GDPR وغيره من تشريعات حماية البيانات

A. يحدد قانون حماية البيانات العامة GDPR وغيره من تشريعات حماية البيانات متطلبات حماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين. لا يحمي البيانات الشخصية للأشخاص الاعتباريين والبيانات غير الشخصية.
B. لا يعالج قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري. ومع ذلك، عند استخدام معلومات الشخص الطبيعي فيما يتعلق بشخص اعتباري، على سبيل المثال، كممثل لنشاط تجاري، تظل بيانات ذلك الشخص الطبيعي محمية كبيانات شخصية بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR.
C. قد لا يكون التمييز بين المسجلين الاعتباريين والطبيعيين أمرًا مؤثرًا في كيفية التعامل مع المعلومات (إعلانها علنًا أو إخفاءها)، حيث إن البيانات المقدمة من قبل الأشخاص الاعتباريين قد تتضمن بيانات شخصية محمية بموجب قانون حماية البيانات، مثل قانون حماية البيانات العامة GDPR.
D. على الرغم من أن قانون حماية البيانات العامة GDPR لا يعالج معالجة البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين، إلا أن مبادئ قانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي تم وصف بعضها أدناه، قد تظل سارية إذا تمت معالجة البيانات الشخصية للشخص الطبيعي كجزء من عملية التمايز ويجب أخذها في الاعتبار عند الاقتضاء من قبل الأطراف المتعاقدة. تمشيا مع المبادئ المنصوص عليها في المادة 5 من قانون حماية البيانات العامة GDPR:
   a. الشرعية والإنصاف والشفافية: "أي معالجة للبيانات الشخصية يجب أن تكون قانونية وعادلة وشفافة. يجب أن يكون واضحًا وشفافًا للأفراد أنه يتم جمع البيانات الشخصية المتعلقة بهم أو

[12] راجع https://docs.google.com/document/d/1SVFkoI6RmrVVz--RrVLSOj1bmz1qLb7_JTuvt7At4Uo/edit.
[13] المصدر ذاته.
[14] راجع https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-2-20feb19-en.pdf.

استخدامها أو الرجوع لها أو معالجتها بأي طريقة أخرى، وإلى أي مدى تتم معالجة البيانات الشخصية أو ستتم معالجتها." مبدأ الشفافية "يتعلق، على وجه الخصوص، بالمعلومات إلى أصحاب البيانات حول هوية المتحكم وأغراض المعالجة [.][15] [. . .]
إذا كان الأساس القانوني هو الموافقة، فإن توفير المعلومات لأصحاب البيانات قبل الحصول على موافقتهم أمر ضروري لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة، وفهم ما يوافقون عليه، وعلى سبيل المثال ممارسة حقهم في سحب موافقتهم."[16]

b. تحديد الغرض: "البيانات الشخصية يجب أن تكون [. . .] قد تم جمعها لأغراض محددة وصريحة وشرعية ولم تتم معالجتها مرة أخرى بطريقة لا تتوافق مع تلك الأغراض."[17]
c. تصغير البيانات: "تحديد كمية البيانات الشخصية التي يتم جمعها بما هو ضروري لهذا الغرض."[18]
d. المساءلة: يتطلب مبدأ المساءلة في قانون حماية البيانات العامة GDPR "أن توضح المنظمات (وفي معظم الحالات توثيق) الطرق التي تمتثل بها لمبادئ حماية البيانات عند إجراء المعاملات التجارية."[19]

توصيات المرحلة الأولى ذات الصلة للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP[20]

E. وفق المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات[21] التوصية رقم 6، "يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بأنه يتعين على أمين السجل -بأسرع ما يمكن الناحية التجارية المعقولة- بإتاحة الفرصة أمام صاحب الاسم المسجل من أجل تقديم موافقته على نشر معلومات الاتصال المحجوبة، بالإضافة إلى عنوان البريد الإلكتروني، في خدمات دليل التسجيل لأمين السجل المسئول عن الرعاية".
F. وفقًا للتوصية رقم 17 من EPDP، المرحلة الأولى، "يُسمح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات بالتمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين أن يقوموا بذلك".

توصيات المرحلة الثانية ذات الصلة للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

G. وفق المرحلة الثانية[22] من التقرير النهائي، التوصية رقم 9.4.4، والتي تتناول أتمتة معالجة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD: "يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأن أنواع طلبات الإفصاح التالية، التي تمت الإشارة إلى الجواز القانوني لها بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR للأتمتة الكاملة (تلقي وكذلك المعالجة لقرار الإفصاح) يجب أن تخضع للأتمتة اعتبارًا من وقت إطلاق نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD[.] [. . .] لا توجد بيانات شخصية في سجل التسجيل أُفصح عنها مسبقًا من قِبل الطرف

---

[15] انظر: المبادئ التوجيهية للجنة حماية البيانات الأيرلندية بشأن الحق في الحصول على المعلومات. (https://www.dataprotection.ie/en/individuals/know-your-rights/right-be-informed-transparency-article-13-1) والمادة 29 من المبادئ التوجيهية للفريق العامل المعني الشفافية بموجب اللائحة 679/2016، القسم 6 والقسم 7 (بالصيغة التي اعتمدها المجلس الأوروبي لحماية البيانات (EDPB) (https://ec.europa.eu/newsroom/article29/items/622227).

[16] راجع إرشادات المجلس الأوروبي لحماية البيانات، 2020/05، إرشادات 2020/05 بشأن الموافقة بموجب اللائحة 679/2016، القسم 3.3.

[17] انظر المادة 5 (1) (ب) من قانون حماية البيانات العامة GDPR؛ راجع أيضًا إرشادات مكتب مفوض المعلومات في المملكة المتحدة بشأن تحديد الغرض، (https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulatio n-gdpr/principles/purpose-limitation/).

[18] راجع إرشادات المجلس الأوروبي لحماية البيانات، 2019/04، حماية البيانات حسب التصميم وبشكل افتراضي، القسم 3.5 (https://edpb.europa.eu/sites/default/files/files/file1/edpb_guidelines_201904_dataprotection_by_design_a) والمادة 5.1 (ج) من قانون حماية البيانات العامة GDPR.

[19] راجع: توجيهات لجنة حماية البيانات الأيرلندية حول المساءلة (https://www.dataprotection.ie/en/organisations/know-your-obligations/accountability-obligation)؛ راجع أيضًا إرشادات المجلس الأوروبي لحماية البيانات، 2019/04، حماية البيانات حسب التصميم وبشكل افتراضي، القسم 3.9 https://edpb.europa.eu/sites/default/files/files/file1/edpb_guidelines_201904_dataprotection_by_design_and_by_default_v2.0_en.pdf.

[20] ملاحظة، قد تساعد التوصية رقم 12 للمرحلة الأولى من EPDP المتعلقة بمجال المنظمة، بمجرد تنفيذها، الأطراف المتعاقدة في التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، إذا اختاروا ذلك.

[21] لمزيد من المعلومات حول حالة تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من EPDP، يرجى الاطلاع على https://www.icann.org/resources/pages/registration-data-policy-gtlds-epdp-1-2019-07-30-en.

[22] لاحظ أن توصيات المرحلة الثانية من EPDP هي مع مجلس إدارة ICANN للنظر فيها/موافقتها.

المتعاقد." تركز هذه التوصية 9.4.4 بشكل عام على أتمتة الكشف عن سجلات التسجيل التي لا تشمل البيانات الشخصية.[23]

H. وفقًا للتوصية رقم 8.7.1 من التقرير النهائي للمرحلة الثانية، إذا تلقى الطرف المتعاقد طلبًا من مدير البوابة المركزية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وقرر الطرف المتعاقد أن هذا طلب صالح، "إذا قرر الطرف المتعاقد، بعد تقييم البيانات الأساسية، بصورة معقولة أن الإفصاح عن عناصر البيانات المطلوبة لن يؤدي إلى الإفصاح عن البيانات الشخصية، فيجب على الطرف المتعاقد أن يفصح عن البيانات، ما لم يكن الإفصاح محظورًا بموجب القانون المعمول به".

نماذج أعمال أمين السجل

I. يعمل أمناء السجلات على تشغيل نماذج أعمال مختلفة (البيع بالتجزئة، البيع بالجملة، حماية العلامة التجارية، أخرى)، وقد لا تأخذ التوجيهات ذات الحجم الواحد أو التوجيهي المفرط في الاعتبار نطاق نماذج أعمال أمين السجل وتدفق العمليات المختلفة التي قد تتطلبها نماذج الأعمال المختلفة. بدلاً من ذلك، يجب أن توفر أي إرشادات لأمناء السجلات المرونة لتنفيذ التمايز بطريقة تناسب نموذج أعمالهم بشكل أفضل وتقليل المخاطر المرتبطة بالتمايز إلى مستوى مقبول لأمين السجل المعين هذا. على سبيل المثال، قد لا يكون التمايز في وقت التسجيل عمليًا في جميع الظروف، بما في ذلك بعض نماذج أعمال أمين السجل.

التوجيهات المقترحة

التوصية رقم 2

يوصي فريق EPDP الأطراف المتعاقدة التي تختار التمييز بناءً على نوع الشخص اتباع الإرشادات[24] أدناه وتوثيق جميع خطوات معالجة البيانات بوضوح. ومع ذلك، ليس من دور أو مسؤولية فريق EPDP اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بالمخاطر القانونية، حيث أن هذه المسؤولية تقع في النهاية على عاتق مراقب (مراقبي) البيانات. يحمي قانون حماية البيانات العامة GDPR الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. لا يعالج قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري. [الحيثية 14، قانون حماية البيانات العامة GDPR] يسمح هذا عمومًا بالكشف عن بيانات الأشخاص الاعتباريين لأنها خارج نطاق اختصاص قانون حماية البيانات العامة GDPR؛ ومع ذلك، عند معالجة بيانات الأشخاص الاعتباريين، ينبغي لأطراف التعاقد وضع ضمانات للتأكد من أن البيانات المعرّفة لبيانات الشخص الطبيعي لم يتم كشفها ضمن البيانات المحددة في فئة الشخصية الاعتبارية، وهذا مثال من المعلومات التي هي في نطاق قانون حماية البيانات العامة GDPR. لمزيد من المعلومات حول هذا التمييز، يرجى الرجوع إلى الخطاب المقدم من المجلس الأوروبي لحماية البيانات، بدءًا من الصفحة 4.

1. يجب السماح للمسجلين بالتعريف عن أنفسهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين. يجب على أمناء السجلات نقل هذا الخيار للمسجلين للتعريف بأنفسهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين (1) في وقت التسجيل، أو دون تأخير لا داعي له بعد التسجيل،[25] و(2) في الوقت الذي يقوم فيه المسجل بتحديث معلومات الاتصال الخاصة به أو بدون تأخير غير مبرر بعد تحديث معلومات جهة الاتصال.
2. يجب أن تضمن أي عملية تمايز أن بيانات الأشخاص الطبيعيين محجوبة من خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS العامة ما لم يكن صاحب البيانات قد قدم موافقته على النشر أو قد يتم نشرها بسبب أساس قانوني آخر بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR، بما يتوافق مع "حماية البيانات حسب التصميم وبشكل افتراضي "المنصوص عليه في المادة 25 من قانون حماية البيانات العامة GDPR.

[23] يرجى ملاحظة أن التفاصيل الدقيقة لكيفية تنفيذ هذه التوصية يجب أن تحددها منظمة ICANN بالتعاون مع فريق مراجعة التنفيذ، بمجرد أن يوافق مجلس إدارة ICANN على التوصيات.

[24] يُرجى ملاحظة أن مسؤولي الاتصال بمنظمة ICANN قد زودوا فريق EPDP بالتعليقات التالية حول كيفية تنفيذ هذا التوجيه بمجرد اعتماده: https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/2021-May/003904.html.

[25] للتوضيح، يجب على أمناء السجلات التأكد من أنه إذا لم يتم منح المسجل خيار التحديد الذاتي للهوية في وقت التسجيل، فيجب تقديم الخيار في موعد لا يتجاوز 15 يومًا من تاريخ التسجيل.

3. كجزء من التنفيذ، يجب على أمناء السجلات النظر في استخدام الحقل (الحقول) الموصوفة في التوصية رقم 1 في خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS أو نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD أو مجموعات البيانات الخاصة بهم والتي من شأنها أن تشير إلى نوع الشخص المعني (طبيعي أو اعتباري)، وإذا كان اعتباريًا، نوع البيانات التي تهمه (بيانات شخصية أو غير شخصية). قد يعمل هذا الإبلاغ على تسهيل مراجعة طلبات الكشف ومتطلبات التشغيل الآلي عبر SSAD وإعادة البيانات غير الشخصية للأشخاص الاعتباريين بواسطة أنظمة أخرى غير SSAD (مثل Whois أو RDAP). قد تساعد آلية وضع العلامات أيضًا في الإشارة إلى التغييرات التي تطرأ على نوع البيانات في حقل (حقول) بيانات التسجيل.
4. يجب أن يتأكد أمناء السجلات من أنهم ينقلون بوضوح طبيعة وعواقب قيام المسجل بتعريف نفسه بأنه شخص اعتباري. يجب أن تشمل هذه الاتصالات:
   c. شرح ماهية الشخص الاعتباري بلغة واضحة يسهل فهمها.
   d. إرشادات للمسجل (صاحب البيانات)[26] من قبل أمين السجل فيما يتعلق بالعواقب المحتملة التالية:
      i. تحديد بيانات تسجيل اسم النطاق الخاص به على أنه شخصية اعتبارية؛
      ii. تأكيد وجود بيانات شخصية أو بيانات غير شخصية؛
      iii. تقديم الموافقة.[27] يتوافق هذا أيضًا مع القسم 3.7.7.4 من اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA).
5. إذا تم تحديد المسجلين كأشخاص اعتباريين وأكدوا أن بيانات التسجيل الخاصة بهم لا تتضمن بيانات شخصية، فيجب على أمناء السجلات نشر بيانات التسجيل في خدمات دليل بيانات التسجيل المتاحة للجمهور.
6. يجب أن يكون لدى المسجلين (أصحاب البيانات) وسيلة سهلة لتصحيح الأخطاء المحتملة.
7. قد لا يكون التمييز بين المسجلين الاعتباريين والطبيعيين وحده أمرًا مؤثرًا في كيفية التعامل مع المعلومات (إعلانها علنًا أو إخفاءها)، حيث إن البيانات المقدمة من قبل الأشخاص الاعتباريين قد تتضمن بيانات شخصية محمية بموجب قانون حماية البيانات، مثل قانون حماية البيانات العامة GDPR.

التوصية رقم 3

يوصي فريق EPDP، بما يتماشى مع متطلبات المادة 40 من قانون حماية البيانات العامة GDPR للقواعد السلوكية، بوجوب أخذ التوجيهات التي تم وضعها أعلاه بشأن التمايز الاعتباري/الطبيعي في اعتبار أي عمل مستقبلي محتمل داخل ICANN من جانب جهات التحكم والمعالجة فيما يتعلق بوضع مدونة القواعد السلوكية الخاصة بقانون حماية البيانات العامة GDPR. لتجنب الشك، تعتبر مدونة قواعد السلوك هذه منفصلة ومتميزة عن مدونة السلوك المشار إليها في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA و/أو اتفاقيات السجل. بما يتوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR العامة الحيثية رقم 99، "عند وضع مدونة لقواعد السلوك، أو عند تعديل أو توسيع هذه المدونة، يجب على الجمعيات والهيئات الأخرى التي تمثل فئات وحدات التحكم أو المعالجات استشارة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك أصحاب البيانات حيثما كان ذلك ممكنًا، مع مراعاة عمليات الإرسال الواردة والآراء المعبر عنها ردًا على هذه المشاورات".

ثلاثة أمثلة على السيناريوهات

(ملاحظة، تهدف هذه السيناريوهات إلى أن تكون توضيحية لكيفية تطبيق أمين السجل للإرشادات المذكورة أعلاه. لا ينبغي اعتبار هذه السيناريوهات إرشادًا في حد ذاتها).

حدد فريق EPDP ثلاثة سيناريوهات مختلفة عالية المستوى لكيفية حدوث التمايز بناءً على المسؤول وتوقيت هذا التمايز. وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون من الممكن اتباع نهج أخرى و/أو مزيج منها.

[26] ملاحظة، قد لا يكون المُسجل دائمًا صاحب البيانات، ولكن في جميع الظروف، يجب تقديم الإشعار / الموافقة المناسبة إلى ومن جميع الأطراف وفقًا لقانون حماية البيانات المعمول به.
[27] راجع أيضًا https://edpb.europa.eu/sites/edpb/files/files/file1/edpb_guidelines_202005_consent_en.pdf.

1. **التعريف الذاتي لصاحب البيانات في وقت جمع/تسجيل البيانات**
   a. يقوم أمين السجل بإبلاغ المسجل (وفقًا للإرشادات رقم 3 أعلاه) ويطلب من المسجل (صاحب البيانات) في لحظة جمع بيانات التسجيل تحديد نوع الشخص القانوني أو الطبيعي. يجب أن يطلب أمين السجل أيضًا من المسجل تأكيد ما إذا كان يتم توفير البيانات غير الشخصية فقط لنوع الشخص الاعتباري.[28]
   b. إذا كان المُسجل (صاحب البيانات) قد عرّف نفسه بأنه شخصية اعتبارية وقدم تأكيدًا على أن بيانات التسجيل لا تتضمن أي بيانات شخصية، ينبغي لأمين السجل (1) الاتصال بتفاصيل الاتصال المقدمة للتحقق من مطالبة المسجل؛[29] (2) تعيين مجموعة بيانات التسجيل على الإفصاح الآلي ردًا على استفسارات SSAD؛ و(3) نشر البيانات (لتوفير بيانات التسجيل في خدمات دليل بيانات التسجيل التي يمكن للجمهور الوصول إليها).
   c. إذا كان المُسجل (صاحب البيانات) قد حدد نفسه كشخص طبيعي أو أكد أن البيانات الشخصية موجودة، فإن أمين السجل لا يعيّن بيانات التسجيل هذه للإفصاح والنشر الآلي، ما لم يوافق صاحب البيانات على النشر.[30]

2. **التعريف الذاتي لصاحب البيانات في وقت تحديث التسجيل**[31]
   a. يقوم أمين السجل بجمع بيانات التسجيل وتنقيح البيانات مؤقتًا.
   b. يُبلغ أمين السجل المُسجل (وفقًا للإرشادات رقم 3 أعلاه) ويطلب من المُسجل (صاحب البيانات) تعريف نفسه بأنه شخصية اعتبارية أو طبيعية. يجب على أمين السجل أيضًا أن يطلب من المسجل تحديد هويته في فئة الشخصية الاعتبارية لتأكيد عدم تقديم أي بيانات شخصية.[32]
   c. يُعرِّف المُسجل (صاحب البيانات) نفسه على أنه شخص اعتباري أو طبيعي ويؤكد أنه لم يتم تقديم أي بيانات شخصية بعد اكتمال التحديث. على سبيل المثال، قد يؤكد المسجل نوع الشخص في وقت التحقق الأولي من البيانات، ردًا على استلامه للبريد الإلكتروني للتذكير ببيانات Whois للتسجيلات الحالية، أو من خلال إشعار منفصل يطلب التعريف الذاتي.[33]
   d. إذا كان صاحب البيانات يعرّف نفسه بأنه شخصية اعتبارية ويؤكد أن بيانات التسجيل لا تتضمن بيانات شخصية، فينبغي لأمين السجل (1) الاتصال بتفاصيل جهة الاتصال المقدمة للتحقق من ادعاء المسجل؛[34] و(2) تعيين مجموعة بيانات التسجيل على الإفصاح الآلي ردًا على استفسارات SSAD؛ و(3) نشر البيانات.

3. **يحدد المسجل نوع المسجل بناءً على البيانات المقدمة**
   a. يقوم أمين السجل بجمع بيانات التسجيل وتنقيح البيانات مؤقتًا.
   b. يستخدم أمين السجل البيانات التي تم جمعها لاستنتاج نوع الشخص الاعتباري أو الطبيعي.[35]
   c. إذا تم الاستدلال على الشخص الاعتباري من قبل أمين السجل وبعد ذلك تم إبلاغ المسجل (صاحب البيانات) (وفقًا للإرشادات رقم 3 أعلاه) وتأكيد عدم وجود بيانات شخصية، يجب على أمين السجل (1) الاتصال

---

[28] لاحظ أن التأكيد على تقديم البيانات غير الشخصية فقط يمكن أن يحدث أيضًا في وقت لاحق. ومع ذلك، حتى يؤكد المسجل عدم وجود بيانات شخصية في بيانات التسجيل، لا يقوم أمين السجل بتعيين بيانات التسجيل للإفصاح الآلي.

[29] وفقًا للإرشادات المقدمة من Bird & Bird، "يُنصح باستخدام طريقة التحقق هذه، وسوف تساعد في تقليل المخاطر. سيكون الحد من المخاطر أكبر إذا كانت هناك فترة سماح معقولة يمكن خلالها تقديم الاعتراض، قبل نشر البيانات المعنية في بيانات التسجيل" ويبدو أن "طلب رد إيجابي على رسائل التحقق الحذر المفرط، ما لم تظهر الدراسات أن التدابير المعتمدة تفشل في الاحتفاظ بكميات كبيرة جدًا من البيانات الشخصية خارج بيانات التسجيل المنشورة. ومع ذلك، إذا "ارتدت" رسالة التحقق (أي أن الطرف المتعاقد يعلم أنه لم يتم تسليمه)، فسيكون من الأفضل عدم متابعة النشر".

[30] لاحظ أن صاحب البيانات قد لا يكون الطرف الذي ينفذ العملية ولكن ربما طلب من طرف ثالث القيام بذلك. في مثل هذه الظروف قد لا يكون من الممكن توثيق الموافقة.

[31] من المتوقع بالنسبة لهذا السيناريو أن يتم اتباع جدول زمني مماثل كما هو مطبق حاليًا في مواصفة دقة WHOIS لاتفاقية اعتماد أمين السجل (راجع https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en#whois-accuracy).

[32] لاحظ أن التأكيد على تقديم البيانات غير الشخصية فقط يمكن أن يحدث أيضًا في وقت لاحق. ومع ذلك، حتى يؤكد المسجل عدم وجود بيانات شخصية في بيانات التسجيل، لا يقوم أمين السجل بتعيين بيانات التسجيل للإفصاح الآلي.

[33] ملاحظة، تنفيذ المرحلة الأولى من EPDP، التوصية رقم 12 (حقل المنظمة) قد يسهل عملية التعريف الذاتي.

[34] وفقًا للإرشادات المقدمة من Bird & Bird، "يُنصح باستخدام طريقة التحقق هذه، وسوف تساعد في تقليل المخاطر. سيكون الحد من المخاطر أكبر إذا كانت هناك فترة سماح معقولة يمكن خلالها تقديم الاعتراض، قبل نشر البيانات المعنية في بيانات التسجيل" ويبدو أن "طلب رد إيجابي على رسائل التحقق الحذر المفرط، ما لم تظهر الدراسات أن التدابير المعتمدة تفشل في الاحتفاظ بكميات كبيرة جدًا من البيانات الشخصية خارج بيانات التسجيل المنشورة. ومع ذلك، إذا "ارتدت" رسالة التحقق (أي أن الطرف المتعاقد يعلم أنه لم يتم تسليمه)، فسيكون من الأفضل عدم متابعة النشر".

[35] أشار بعض أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات إلى أنه احتمالية وجود مخاطر بالنسبة لأمين السجل عند استنتاج تمييز دون تدخل من المسجل (صاحب البيانات).

بتفاصيل الاتصال المقدمة للتحقق من مطالبة المسجل؛[36] (2) تعيين مجموعة بيانات التسجيل على الإفصاح الآلي ردًا على استفسارات SSAD؛ و(3) نشر البيانات.

d. إذا استنتج أمين السجل أن المسجل هو شخص طبيعي أو اكتشف بيانات شخصية، فلا ينبغي لأمين السجل الإفصاح عن بيانات التسجيل ما لم يقدم المسجل الموافقة على النشر أو يفصح أمين السجل عن البيانات استجابة لطلب إفصاح مشروع.

يدرك فريق EPDP أنه في جميع السيناريوهات المذكورة أعلاه، هناك احتمال لسوء التعريف، مما قد يؤدي إلى الكشف غير المقصود عن البيانات الشخصية. في هذا الصدد، يشجع فريق EPDP على مراجعة مذكرة Bird & Bird، والتي يمكن العثور عليها أيضًا في الملحق و، خاصة القسم 1.11-2، والقسم 13، 3.14 والقسم 18.

• 3.2 جدوى الاتصالات الفريدة

كلف مجلس GNSO فريق EPDP بمعالجة السؤالين التاليين:

i. ما إذا كان من الممكن أن يكون لجهات الاتصال الفريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحدًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل ينبغي أن يكون بمثابة شرط.
ii. وإن كان مستحبًا ولكن ليس شرطا، فأي توجيهات يمكن تقديمها - إن وجدت - إلى الأطراف المتعاقدة التي قد ترغب بتنفيذ عناوين البريد الإلكتروني الموحدة غير محددة الهوية.

أشار المجلس أيضًا إلى أنه "ستكون المجموعات التي طلبت وقتاً إضافياً للنظر في هذا الموضوع والتي تشمل اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، مسؤولة عن تقديم مقترحات ملموسة لمعالجة هذا الموضوع".[37]

في معالجة هذه الأسئلة، بدأ فريق EPDP بمراجعة الإرشادات القانونية التي تم استلامها خلال المرحلة الأولى واعتبر ممكنًا المقترحات التي يمكن أن توفر ضمانات كافية لمعالجة القضايا التي تم تحديدها في المذكرة القانونية.

أشار فريق EPDP إلى كيفية استخدام عنوان بريد إلكتروني مجهول كان له تأثير على الضمانات اللازمة والتأثيرات المحتملة على أصحاب البيانات وبالتالي الجدوى. نظر الفريق في آثار ومزايا استخدامين لمثل هذا الاتصال، بما يتماشى مع الهدفين المتميزين اللذين حددهما أولئك الذين يدافعون عن جهات اتصال فريدة، وهما 1) القدرة على الاتصال بسرعة وفعالية بالمسجل، و2) الارتباط بين التسجيلات المسجلة بواسطة نفس المسجل.

لاحظ فريق EPDP أيضًا أن المصطلحات المستخدمة في سياق هذه المناقشة يمكن أن تستفيد من مزيد من الدقة. كلف فريق EPDP اللجنة القانونية باقتراح كل من المصطلحات المحدثة ومراجعة الأسئلة التوضيحية لإرسالها إلى Bird & Bird. اقترحت اللجنة القانونية مجموعة من تعريفات العمل، والتي قدمتها إلى فريق EPDP بتاريخ 23 فبراير/شباط 2021 (راجع هنا). بالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة القانونية مجموعة من أسئلة المتابعة التي قدمتها إلى Bird & Bird، وقدمت Bird & Bird ردًا بتاريخ 9 أبريل/نيسان 2021. وقد أخذ فريق EPDP في الاعتبار هذه الإرشادات القانونية في وضع استجابته لأسئلة المجلس.

[36] وفقًا للإرشادات المقدمة من Bird & Bird، "يُنصح باستخدام طريقة التحقق هذه، وسوف تساعد في تقليل المخاطر. سيكون الحد من المخاطر أكبر إذا كانت هناك فترة سماح معقولة يمكن خلالها تقديم الاعتراض، قبل نشر البيانات المعنية في بيانات التسجيل" ويبدو أن "طلب رد إيجابي على رسائل التحقق الحذر المفرط، ما لم تظهر الدراسات أن التدابير المعتمدة تفشل في الاحتفاظ بكميات كبيرة جدًا من البيانات الشخصية خارج بيانات التسجيل المنشورة. ومع ذلك، إذا "ارتدت" رسالة التحقق (أي أن الطرف المتعاقد يعلم أنه لم يتم تسليمه)، فسيكون من الأفضل عدم متابعة النشر".

[37] https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-2-priority-2-items-10sep20-en.pdf

التعريفات

بعد المراجعة الأولية لسؤال الميثاق الأول، أشار فريق EPDP إلى أن المصطلح مجهول تم تطبيقه بشكل خاطئ في هذا السؤال. أشار فريق EPDP إلى أنه لكي تكون البيانات مجهولة حقًا بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR، لا يمكن التعرف على صاحب البيانات "إما عن طريق المتحكم أو من قبل أي شخص آخر" سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. (انظر، المادة 26 من قانون حماية البيانات العامة GDPR) مع هذا الفهم، اختار فريق EPDP تركيز سؤاله على التسمية المستعارة للبيانات وصقل التعريفات بشكل أكبر في أسئلة المتابعة الخاصة به إلى Bird & Bird.

"جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى المُسجل"، تعني "بريد إلكتروني لجميع النطاقات المُسجلة بواسطة مُسجل فريد [برعاية مسجل معين] أو [عبر أمناء السجلات]،[38] الذي يُقصد به أن يكون بيانات[39] مستعارة عند معالجتها من قبل أطراف غير متعاقدة."[40][41]

"جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل"، تعني "بريد إلكتروني منفصل للاستخدام الفردي لكل اسم نطاق مسجل بواسطة مسجل فريد، والذي يُقصد به أن يكون بيانات مجهولة عند معالجتها من قبل أطراف غير متعاقدة."[42]

لاحظ، مع ذلك، أنه حتى عند اعتماد هذه التعريفات، نصحت Bird & Bird بأن جهات اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل أو المستندة إلى التسجيل تخلق "احتمالًا كبيرًا بأن يُعتبر النشر أو الكشف الآلي لعناوين البريد الإلكتروني هذه معالجة للبيانات الشخصية".

معلومات أساسية وملاحظات فريق EPDP

يود فريق EPDP عند وضع رده على أسئلة المجلس تذكير المجلس والمجتمع الأوسع بما يلي:

ملحق بالمواصفات المؤقتة ("قضايا مهمة لاعتبارها من المجتمع")

- تضمنت المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، كما اعتمدها مجلس إدارة ICANN بتاريخ 17 مايو/أيار 2018، الصيغة التالية في الملحق بعنوان "قضايا مهمة لنظر ودراسة المجتمع":
  "معالجة جدوى طلب جهات اتصال فريدة من نوعها للحصول على عنوان بريد إلكتروني مجهول وموحد عبر تسجيل اسم النطاق مع مسجل معين، مع ضمان الأمان/الاستقرار وتلبية متطلبات القسم 2.5.1 من الملحق أ."
  كمرجع، ينص الملحق أ، القسم 2.5.1 على ما يلي: يجب أن يقدم المسجل عنوان بريد إلكتروني أو نموذج ويب لتسهيل التواصل عبر البريد الإلكتروني مع جهة الاتصال ذات الصلة، ولكن يجب عدم تحديد عنوان البريد الإلكتروني لجهة الاتصال أو جهة الاتصال نفسها.

[38] تم تكليف اللجنة القانونية بمراجعة الإرشادات القانونية التي تم تلقيها خلال المرحلة الثانية وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إرشادات قانونية إضافية. كمسألة أولية، اختارت اللجنة القانونية تنقيح المصطلحات المستخدمة في سؤال المرحلة الثانية؛ على وجه التحديد، بدلاً من الإشارة إلى "إخفاء الهوية" و"استعارة الهوية"، وافقت اللجنة القانونية على استخدام المصطلحين "جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل" و"جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل" لأن فريق EPDP لاحظ أن الاستخدام السابق لـ "إخفاء الهوية" كان يتعارض مع تعريف قانون حماية البيانات العامة GDPR لـ "مجهول". في تشكيلها للتعريفات الجديدة، أشارت اللجنة القانونية إلى أن جهة اتصال قائمة على المسجل قد تكون موجودة داخل المسجل الراعي أو عبر جميع أمناء السجلات. قررت اللجنة القانونية، مع ذلك، أن مسألة ما إذا كان يجب أن يكون الاتصال القائم على المسجل موجودًا داخل المسجل الراعي أو عبر أمناء السجلات هو سؤال يتعلق بالسياسة لفريق EPDP، وليس سؤالًا قانونيًا للجنة القانونية أو Bird & Bird. وفقًا لذلك، اختارت اللجنة القانونية ترك كلا الخيارين بين قوسين، وفتحت Bird & Bird على الشرعية والمخاطر المرتبطة بكلا الخيارين ضمن مذكرة المرحلة 2أ.

[39] يعتقد بعض أعضاء فريق EPDP أنه يجب تغيير الاسم المستعار إلى مجهول. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن التعريف الوارد أعلاه تم تضمينه في السؤال والتوجيه من Bird & Bird.

[40] يعتقد بعض أعضاء فريق EPDP أنه يجب تغيير عبارة "بواسطة أطراف غير متعاقدة" إلى "بواسطة أطراف أخرى غير المراقب". وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن التعريف الوارد أعلاه تم تضمينه في السؤال والتوجيه من Bird & Bird.

[41] اقترح بعض أعضاء فريق EPDP توسيع التعريف ليشمل "أو [عبر TLDs التي يديرها نفس مزود خدمة السجل]". وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن التعريف الوارد أعلاه تم تضمينه في السؤال والتوجيه من Bird & Bird.

[42] يعتقد بعض أعضاء فريق EPDP أنه يجب تغيير عبارة "بواسطة أطراف غير متعاقدة" إلى "بواسطة أطراف أخرى غير المراقب". وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن التعريف الوارد أعلاه تم تضمينه في السؤال والتوجيه من Bird & Bird.

توصيات المرحلة الأولى ذات الصلة للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

التوصية رقم 6 في EPDP-P1
يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بأنه يتعين على أمين السجل -بأسرع ما يمكن الناحية التجارية المعقولة- بإتاحة الفرصة أمام صاحب الاسم المسجل من أجل تقديم موافقته على نشر معلومات الاتصال المحجوبة، بالإضافة إلى عنوان البريد الإلكتروني، في خدمات دليل التسجيل لأمين السجل المسئول عن الرعاية.

التوصية رقم 13 في EPDP-P1
1) يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بأن على أمين السجل تقديم عنوان بريد إلكتروني أو نموذج ويب لتسهيل التواصل عبر البريد الإلكتروني مع جهة الاتصال ذات الصلة، ولكن يجب عدم تحديد عنوان البريد الإلكتروني لجهة الاتصال أو جهة الاتصال نفسها، ما لم يوفر المالك المسجَّل لاسم النطاق -حسب المواصفة رقم 6- موافقة على نشر عنوان البريد الإلكتروني.
2) يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بوجوب احتفاظ أمناء السجلات بملفات السجلات، على ألا تحتوي على أي معلومات شخصية، وألا تحتوي على تأكيد بحدوث ترحيل للاتصال بين الطالب ومالك الاسم المسجل، ولا يشمل ذلك المنشأ أو المستلم أو محتوى الرسالة. وتكون هذه السجلات متاحة أمام ICANN لأغراض الامتثال، عند طلبها. ويجب ألا يتم تفسير أي مما ورد في هذه التوصية على أنه يمنع أمين السجل من اتخاذ الإجراءات المعقولة والمناسبة من أجل منع إساءة استخدام عملية الاتصال الخاصة بأمين السجل.[43]

* ملاحظة، خلال مداولات المرحلة 2أ، أثار بعض أعضاء فريق EPDP مسألة نماذج الويب والقضايا المحتملة مع استخدام نماذج الويب هذه. تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من أن خيار نموذج الويب هو جزء من توصية EPDP، المرحلة الأولى رقم 13، فإن هذا المطلب هو نفسه الموجود في المواصفات المؤقتة التي دخلت حيز التنفيذ منذ 25 مايو/أيار 2018. أشارت المشاورات مع منظمة ICANN إلى أن نماذج الويب لم تكن مصدرًا مهمًا للشكاوى ولم يتم طرحها كقضية في سياق فريق مراجعة التنفيذ المكلف بتنفيذ توصية المرحلة الأولى.[44] يرى بعض الأعضاء أنه حتى في حالة وجود مشكلات، فهذه ليست ضمن النطاق الذي يمكن لفريق EPDP معالجته، مع الأخذ في الاعتبار اختصاصه المحدود. لم يتمكن فريق EPDP من التوصل إلى اتفاق حول كيفية المضي قدمًا في هذا الموضوع.

التوصية رقم 14 في EPDP-P1
وفي حالة تسجيل أسماء النطاقات التي يتم فيها الاستعانة بخدمة خصوصية/بروكسي "تابعة/متبوعة لجهة" (على سبيل المثال، في الحالات التي تكون فيها البيانات المرتبطة بشخص طبيعي مجهلة) فيجب على أمين السجل (والسجل إذا انطبق ذلك) أن يضمّن فيها خدمات دليل بيانات التسجيل العامة وأن يعيد في مقابل أي استعلام كامل بيانات خدمات دليل بيانات التسجيل غير الشخصية لخدمة الخصوصية/الوكيل، والتي قد تحتوي على البريد الإلكتروني الحالي المجهل للخصوصية/الوكيل.
EPDP - المرحلة الثانية من دراسة هذا الموضوع

أشار التقرير النهائي للمرحلة الثانية من EPDP إلى ما يلي:

"جدوى الحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد ومجهول المصدر لجهات الاتصال الفريدة: تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا أشار إلى أن نشر عناوين بريد إلكتروني موحدة مُقنَّعة يؤدي إلى نشر البيانات الشخصية؛ مما يشير إلى أن النشر الواسع لعناوين البريد الإلكتروني المُقنَّعة قد لا يكون مُجديًا حاليًا بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR. وهناك عمل إضافي بشأن هذه القضية قيد نظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO."

[43] وقد تشتمل الأمثلة على إساءة الاستخدام -على سبيل المثال لا الحصر- إغراق الطالبين عمدًا لنظام أمين السجل بطلبات اتصال هائلة وغير صالحة. وليس الهدف من هذه التوصية منع الطلبات المشروعة.
[44] راجع https://community.icann.org/x/I4GBCQ.

اقترح فريق EPDP الردود على أسئلة المجلس

i. ما إذا كان من الممكن أن يكون لجهات الاتصال الفريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحدًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل ينبغي أن يكون بمثابة شرط.
ii. وإن كان مستحبًا ولكن ليس شرطا، فأي توجيهات يمكن تقديمها - إن وجدت - إلى الأطراف المتعاقدة التي قد ترغب بتنفيذ عناوين البريد الإلكتروني الموحدة غير محددة الهوية.

- رد فريق EPDP على السؤال 1.

يدرك فريق EPDP أنه قد يكون من الممكن تقنيًا أن يكون لديك جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل أو جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل.[45] ويرى بعض أصحاب المصلحة مخاطر ومخاوف أخرى[46] تمنع فريق EPDP من تقديم توصية لمطالبة الأطراف المتعاقدة بإتاحة عنوان بريد إلكتروني قائم على المسجل أو قائم على التسجيل للجمهور في هذا الوقت. ويشير فريق EPDP إلى أن بعض مجموعات أصحاب المصلحة قد عبرت عن فوائد 1) جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل لأغراض الاتصال حيث تم التعبير عن مخاوف بشأن قابلية استخدام نماذج الويب و2) جهة اتصال بريد إلكتروني تعتمد على المسجل لأغراض ترابط التسجيل.[47]

- رد فريق EPDP على السؤال 2.

التوصية رقم 4

يوصي فريق EPDP الأطراف المتعاقدة التي تختار نشر عنوان بريد إلكتروني مُستعار قائم على المسجل أو مستند إلى التسجيل في RDDS المتاح أمام الجمهور بتقييم الإرشادات القانونية التي حصل عليها فريق EPDP حول هذا الموضوع (انظر الملحق و)، بالإضافة إلى أي إرشادات أخرى ذات صلة تقدمها سلطات حماية البيانات المعمول بها.

عند تقييم المخاطر والفوائد والضمانات المرتبطة بنشر عنوان بريد إلكتروني مُستعار قائم على المسجل أو قائم على التسجيل في RDDS المتاح أمام الجمهور، يجب على الأطراف المتعاقدة مراعاة ما يلي كحد أدنى:

- من المحتمل أن تكون عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجلين والقائمة على التسجيل للأشخاص الطبيعيين بيانات شخصية (على سبيل المثال، لا يقوم أي من النهجين بإنشاء بيانات مجهولة الهوية كما هو منصوص عليه في قانون حماية البيانات العامة GDPR). من المحتمل أن تكون هذه البيانات بيانات شخصية من وجهة نظر مراقب البيانات والأطراف الأخرى.
- ومع ذلك، حتى وإن تم اعتبارها بيانات شخصية، فإن إخفاء عناوين البريد الإلكتروني يوفر مزايا مقارنة بنشر عناوين البريد الإلكتروني الفعلية للمسجل، بما في ذلك: (1) إظهار أسلوب تعزيز الخصوصية / حماية البيانات حسب مقياس التصميم (المادة 25 من قانون حماية البيانات العامة (GDPR؛ و(2) الحد من المخاطر ذات الصلة عند إجراء تحليل موازنة المصلحة المشروعة للكشف عن عنوان البريد الإلكتروني المخفي لأطراف أخرى.
- بشكل عام، من المحتمل أن يترتيب على نشر عنوان بريد إلكتروني قائم على التسجيل مخاطر أقل من نشر عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل نظرًا لكمية المعلومات التي يمكن لطرف ما ربطها بصاحب البيانات استنادًا إلى جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل.
- بالنسبة إلى كل من نشر عنوان البريد الإلكتروني المستند إلى المسجل والقائم على التسجيل، يجب على الأطراف المتعاقدة اعتماد تدابير فعالة للتخفيف من توفر تفاصيل الاتصال لمرسلي البريد العشوائي.

[45] يشير بعض أعضاء فريق EPDP إلى أنه على الرغم من أنه ممكن تقنيًا، إلا أن العوامل الأخرى المتعلقة بالجهود المطلوبة لتنفيذ مثل هذه الميزة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لتحديد الجدوى الإجمالية.
[46] مثل 1) ليس من الواضح ما إذا كان العمل المطلوب لتنفيذ مثل هذا المفهوم تبرره الفائدة المحتملة. 2) علاوة على ذلك، ليس من الواضح أن الأهداف، على النحو الذي قدمت به، يتم تحقيقها بشكل فعال أو حتى على أفضل وجه من خلال طلب عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل أو المستندة إلى التسجيل.
[47] تعد القدرة على تحديد النطاقات التي سجلها مسجل معين أمرًا مهمًا لإنفاذ القانون وتحقيقات الأمن السيبراني للجهات الفاعلة السيئة التي غالبًا ما تسجل العديد من النطاقات لأغراض ضارة.

4 الخطوات التالية

4.1 الخطوات التالية

سيتم تقديم هذا التقرير النهائي إلى مجلس GNSO للنظر فيه والموافقة عليه. وإذا اعتمده مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، فسيُرسل التقرير النهائي بعد ذلك إلى مجلس إدارة ICANN للنظر فيه وربما الموافقة عليه.

قاموس المصطلحات

1. اللجنة الاستشارية
اللجنة الاستشارية هيئة استشارية رسمية مُؤلّفة من ممثلين من مجتمع الإنترنت لتقديم المشورة إلى ICANN بشأن مشكلة معينة أو مجال من مجالات السياسات. تنص لوائح ICANN على العديد منها بينما يجوز إنشاء لجان أخرى عند الحاجة. وليس للجان الاستشارية أي سلطة قانونية لتنوب عن ICANN، ولكنها تقوم بتقديم معطيات وتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN.

2. ALAC - اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
تعتبر اللجنة الاستشارية العامة (ALAC) التابعة لمنظمة ICANN مسئولة عن التدارس وتقديم نصائح بشأن أنشطة ICANN، حيث إنها تتعلق بمصالح مستخدمي الإنترنت الفرديين (المجتمع الشامل). وستعتمد ICANN، كقطاع خاص وشركة غير ربحية لديها مسئوليات إدارة فنية لنظام أسماء وعناوين النطاق بالإنترنت، على ALAC وبنيتها الداعمة للمشاركة والتمثيل في مجموعة ICANN الواسعة من مصالح المستخدمين الفرديين.

3. دائرة الأعمال التجارية
تمثل دائرة الأعمال المستخدمين التجاريين للإنترنت. وتعد دائرة الأعمال واحدة من الدوائر داخل مجموعة أصحاب المصلحة التجارية (CSG) المشار إليها في المادة 11.5 من لوائح ICANN الداخلية. وتعد دائرة الأعمال واحدة من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) التي تتولى المسئولية عن تقديم النصائح والتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN بخصوص مشكلات السياسات ذات الصلة بإدارة نظام أسماء النطاقات.

4. ccNSO – منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد
منظمة ccNSO هي المنظمة الدعم المسئولة عن وضع وتقديم السياسات فيما يخص السياسات العامة لمجلس إدارة ICANN ذات الصلة بنطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان. وهي توفر منتدى لمديري نطاق المستوى الأعلى لرموز البدان للالتقاء ومناقشة القضايا ذات الاهتمام من منظور عالمي. وتختار ccNSO شخصًا واحدًا ليعمل في مجلس الإدارة.

5. ccTLD – نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد
نطاقات ccTLD عبارة عن نطاقات تتكون من حرفين، مثل UK. (المملكة المتحدة) وDE. (ألمانيا) وJP. (اليابان) (على سبيل المثال)، ويطلق عليها اسم نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (ccTLD) وهي تقابل بلد أو منطقة أو غيرها من المواقع الجغرافية. وتختلف القوانين والسياسات الخاصة بتسجيل أسماء النطاق في ccTLDs بشكل كبير ويقصر مزودو امتداد ccTLD استخدام ccTLD على مواطني البلد المتوافق.

للحصول على مزيد من المعلومات فيم يخص نطاقات ccTLD، بما في ذلك قاعدة بيانات كاملة خاصة بنطاقات ccTLD المخصصة والمديرين، الرجاء الرجوع إلى الموقع http://www.iana.org/cctld/cctld.htm.

6. بيانات تسجيل اسم النطاق
بيانات تسجيل أسماء النطاقات، ويشار إليها أيضًا بلفظ بيانات التسجيل، وهو لفظ تشير إلى المعلومات التي يقوم المسجلون بتوفيرها عند تسجيل اسم نطاق ويقوم أمناء السجلات أو السجلات بجمعها. يتم توفير بعض هذه المعلومات بشكل عام. وبالنسبة للتفاعلات الحادثة بين أمناء سجلات ومسجلي نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) المعتمدين من ICANN، فإن عناصر البيانات محددة في اتفاقية اعتماد أمين السجل الحالية. أما بالنسبة لنطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان (نطاقات ccTLD)، يضع مشغلو نطاقات TLD هذه السياسة الخاصة بهما أو يتبعون السياسة الخاصة بحكوماتهم فيما يتعلق بطلب وعرض معلومات التسجيل.

7. اسم النطاق
كجزء من نظام اسم النطاق، تحدد أسماء النطاقات مصادر بروتوكولات الإنترنت، مثل أي موقع ويب على الإنترنت.

8. DNS - نظام اسم النطاق
يشير لفظ DNS إلى نظام اسم النطاق الإنترنت. ويساعد نظام اسم النطاق (DNS) المستخدمين على اكتشاف طريقهم عبر الإنترنت. لكل حاسوب مرتبط بشبكة الإنترنت عنوان فريد - تمامًا مثل رقم الهاتف - ولكن بشكل سلسلة معقدة من الأرقام. ويُسمى "عنوان IP" (وترمز لفظة IP إلى "بروتوكول الإنترنت"). ومن الصعب تذكر عناوين IP. لذا يسهل DNS استخدام الإنترنت عن طريق السماح باستخدام سلسلة مألوفة من الأحرف ("اسم النطاق") بدلاً من عنوان IP المعقد. ولذلك فبدلاً من كتابة 207.151.159.3 يمكنك كتابة www.internic.net. وهو أداة "تذكيرية" تجعل من السهل تذكر عناوين الإنترنت.

9. EPDP - العملية المعجّلة لوضع السياسات
مجموعة من الخطوات الرسمية، وفقًا لما هو معرَّف في لوائح ICANN الداخلية، لتوجيه البدء والمراجعة الداخلية والخارجية والتوقيت واعتماد السياسات اللازمة لتنسيق نظام المعرّفات الفريدة للإنترنت العالمي. ويجوز لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يبدأ العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP فقط في الظروف المحددة التالية: (1) التعامل مع مشكلة سياسة محددة بدقة كانت قد تم تحديدها في أضيق نطاق ووضع النطاق الخاص بها سواء بعد اعتماد توصية سياسة GNSO بمعرفة مجلس إدارة ICANN أو من خلال تنفيذ هذه التوصية المعتمدة؛ أو (2)، من أجل توفير توصيات جديدة أو إضافية فيما يخص مشكلة خاصة بالسياسة والتي تم تحديدها بشكل أساسي في السابق لدرجة توافر تلك المعلومات الواسعة ذات الصلة بالخلفية، على سبيل المثال (أ) في تقرير مشكلات من أجل عملية PDP محتملة لم يتمك البدء فيها؛ أو (ب) كجزء من عملية PDP سابقة لم يتم الانتهاء منها؛ أو (ج) من خلال مشروعات أخرى مثل GGP.

10. GAC - اللجنة الاستشارية الحكومية
اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لجنة استشارية تضم ممثلين معينين من قِبل الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية متعددة الجنسيات ومنظمات المعاهدات والاقتصادات المتميزة. وتكمن وظيفتها في تقديم النصيحة لمجلس إدارة ICANN بشأن الأمور التي تهم الحكومة. وستعمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كمنتدى لمناقشة المصالح والمخاوف الحكومية، بما في ذلك مصالح المستهلك. وكلجنة استشارية، لا تمتلك GAC أي سلطة قانونية لتنوب عن ICANN، ولكنها ستقوم بتقديم المعطيات والتوصيات التي لديها إلى مجلس إدارة ICANN.

11. قانون حماية البيانات العامة (GDPR)
إن قانون حماية البيانات العامة (GDPR) في الاتحاد الأوروبي(EU) رقم 679/2016 عبارة عن نظام قانوني في قوانين الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات والخصوصية لجميع الأفراد داخل الاتحاد الأوروبي (EU) والمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA). كما يتناول تصدير البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي ونواحي المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

12. GNSO - منظمة دعم الأسماء العامة
هي منظمة الدعم المسئولة عن وضع السياسات الأساسية والتوصية بها لمجلس إدارة ICANN فيما يتعلق بنطاقات المستوى الأعلى العامة. ويضم أعضاؤها ممثلين من سجلات gTLD وأمناء سجلات gTLD ومصالح الملكية الفكرية ومزودي خدمات الإنترنت وشركات الأعمال والمصالح غير التجارية.

13. نطاق المستوى الأعلى العام (gTLD)
يشير لفظ "نطاق gTLD" أو "نطاقات gTLD" إلى نطاق (نطاقات) المستوى الأعلى من نظام أسماء النطاقات DNS المفوضة من جانب ICANN وفقًا لاتفاق سجل نافذة وفاعلة، بخلاف أي اسم نطاق TLD برمز بلد (نطاقات ccTLD) أو نطاق مستوى أعلى لرمز بلد باسم نطاق دولي (IDN).

14. مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات لنطاقات gTLD (RySG)
مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات (RySG) هي كيان معترف به داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) تم تشكيلها وفقا للبند العاشر، القسم 5 (سبتمبر/أيلول 2009) من اللوائح الداخلية لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN).

ويتمثل الدور الرئيسي الذي تقوم به مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات في تمثيل مصالح مشغلي سجلات gTLD (أو الجهات الراعية في حالة نطاقات gTLD المدعومة) (المشار إليها بلفظ "السجلات") (1) التي تخضع في الوقت الحالي لتعاقد مع ICANN من أجل توفير خدمات سجل gTLD دعمًا لنطاق gTLD واحد أو أكثر؛ و(2) الذي يوافق على أن يكون ملتزمًا بسياسات الإجماع في ذلك التعاقد؛ و(3) الذي يختار طوعًا أن يكون عضوًا في مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات. قد تشمل RySG مجموعات المصالح كما هو محدد في المادة الرابعة. تقدم مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات RySG وجهات نظرها إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس إدارة ICANN مع التركيز بشكل خاص على سياسات ICANN المتفق عليها والتي لها علاقة بقابلية التبادل، والصلاحية التقنية والتشغيل المستقر للإنترنت أو لنظام أسم النطاق.

15. ICANN - مؤسسة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة
تعتبر شركة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN) مؤسسة ذات طابع عالمي وغير ربحية، تضطلع بمسئولية تخصيص حيز عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)، وتخصيص معرِّف البروتوكول وإدارة نظام مزودي نطاقات المستوى الأعلى (gTLD) ونظام اسم نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD) ووظائف إدارة نظام خادم الجذر. في الأصل، قامت هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة (IANA) وكيانات أخرى بأداء هذه الخدمات بموجب عقد مُبرم مع حكومة الولايات المتحدة. وتقوم ICANN الآن بأداء وظيفة IANA. وكشراكة خاصة-عامة، كُرّست للحفاظ على الأمن والاستقرار التشغيلي؛ تعزيز المنافسة؛ تحقيق تمثيل واسع لمجتمع الإنترنت العالمي؛ ووضع سياسات على النحو الذي يتلاءم مع رسالتها من خلال عملها المستند على مبدأ الأدنى فالأعلى وعلى مبدأ التوافق بالآراء.

16. دائرة الملكية الفكرية (IPC)
تمثل دائرة الملكية الفكرية (IPC) وجهات نظر واهتمامات مجتمع الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم في ICANN، وبتأكيد خاص على حقوق العلامات المسجلة وحقوق النشر والتوزيع وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة وتأثيرها وتفاعلها مع أنظمة أسماء النطاقات (DNS). وتعد دائرة الملكية الفكرية واحدة من مجموعات الدوائر في منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) التي تتولى المسئولية عن تقديم النصائح والتوصيات إلى مجلس إدارة ICANN بخصوص مشكلات السياسات ذات الصلة بإدارة نظام أسماء النطاقات.

17. دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)
إن دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال هي إحدى الدوائر العاملة ضمن منظمة دعم الأسماء العامة GNSO. ويتمثل الهدف المنوط بالدائرة في إنجاز الأدوار والمسئوليات التي تستحدثها لوائح وسياسات وقواعد ICANN وGNSO ذات الصلة خلال مسيرة ICANN نحو إنجاز أنشطة المنظمة بها. وتضمن دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال أن تكون تسهم وجهات نظر موفري خدمات الإنترنت وموفري الاتصال في إنجاز أهداف ومقاصد ICANN.

18. خادم الاسم
خادم الاسما عبارة عن أحد مكونات نظام اسم النطاق DNS والذي يقوم بتخزين معلومات حول منطقة واحدة (أو أكثر) في مساحة أسماء نظام DNS.

19. مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)
مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG) هي إحدى مجموعات أصحاب المصلحة داخل منظمة دعم الأسماء العامة GNSO. يتم الغرض من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين في تمثيل مصالح ومخاوف المسجلين غير التجاريين ومستخدمي الإنترنت غير التجاريين لنطاقات المستوى الأعلى العامة، وذلك من خلال

ممثليها المنتخبين ودوائرها. كما توفير رأيًا وتمثيلاً في عمليات ICANN من أجل: المنظمات غير الربحية التي تخدم المصالح غير التجارية؛ والخدمات غير الربحية مثل التعليم وأعمال الخير وحماية المستهلك وتنظيم المجتمعات والارتقاء بالفنون والدفاع عن سياسات المصلحة العامة ورفاهية الأطفال والدين والأبحاث العلمية وحقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى المصلحة العامة ومخاوف البرمجيات؛ والأسر والأفراد الذين يسجلون الأسماء من أجل الاستخدام الشخصي غير التجارية؛ ومستخدمي الإنترنت المعنيين بالأساس بالجوانب غير التجارية للمصلحة العامة في سياسة أسماء النطاقات.

20. إجراءات فض نزاعات ما بعد التفويض (PDDRP)
تم وضع إجراءات فض نزاعات ما بعد التفويض لكي توفر للمتضررين من أي إجراء لمشغل سجلات نطاقات gTLD الجديدة وسيلة بديلة لقديم شكاوى حول ذلك الإجراء. وتُدار جميع إجراءات تسوية المنازعات تكل عن طريق موفري خدمات من خارج ICANN والتي تطالب المدعين باتخاذ خطوات محددة لمعالجة قضاياهم قبل تقديم شكاوى رسمية. وسوف تتولى هيئة من الخبراء تحديد ما إذا كان مشغل أي سجل مخالفًا للالتزام أم لا والتوصية بإصلاحات في ICANN.

21. الاسم المسجل
يشير مصطلح "الاسم المسجل" إلى اسم نطاق ضمن نطاق gTLD، سواء كان مكونًا من مستويين اثنين (2) أو أكثر (على سبيل المثال، john.smith.name)، والذي يحتفظ مشغل سجل gTLD (أو شركة تابعة أو مقاول من الباطن تابع له ويشارك في تقديم خدمات السجل) ببيانات حوله في قاعدة بيانات سجل، ويرتب لهذا الاحتفاظ، أو يستمد الإيرادات من هذا الاحتفاظ. قد يكون اسم في قاعدة بيانات السجل والاسم المسجل على الرغم من أنها لا تظهر في ملف المنطقة (على سبيل المثال، وهو الاسم المسجل ولكن غير نشط).

22. أمين السجل
تشير كلمة "أمين السجل"، عند ظهورها بدون حرف استهلالي كبير في الإنجليزية، إلى شخص أو كيان يتعاقد مع المالكين المسجَّلين لاسم النطاق ومع مشغل السجل ويجمع بيانات التسجيل حول المالكين المسجَّلين لاسم النطاق ويقدم معلومات التسجيل للإدخال في قاعدة بيانات السجل.

23. مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات (RrSG)
مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات هي واحدة من العديد من مجموعات أصحاب المصلحة داخل مجتمع ICANN والهيئة التمثيلية لأمناء السجلات. وهي عبارة عن مجموعة منوعة ونشطة تعمل على ضمان تأمين مصالح أمناء السجلات وعملائهم بفاعلية. ونحن ندعوكم لمعرفة المزيد حول أمناء سجلات أسماء النطاقات والأدوار الهامة التي يشغلونها في نظام أسماء النطاقات.

24. مُشغل السجل
"مشغل السجل" هو الشخص أو الكيان المسئول في حينها، وفقًا لاتفاقية مبرمة بين ICANN (أو من ينوب عنها) وذلك الشخص أو الكيان (أولئك الأشخاص أو الكيانات) أو -إذا تم إنهاء تلك الاتفاقية أو انتهاء مدتها- وفقًا لاتفاق بين الحكومة الأمريكية وذلك الشخص أو الكيان (أولئك الأشخاص أو الكيانات)، من أجل توفير خدمات السجل لنطاق gTLD محدد.

25. خدمات دليل تسجيل البيانات (RDDS)
تشير خدمة دليل تسجيل أسماء النطاقات RDDS إلى الخدمة (الخدمات) المقدمة من السجلات وأمناء السجلات من أجل توفير الوصول إلى بيانات تسجيل أسماء النطاقات.

26. إجراءات حل نزاعات قيود السجل (RRDRP)
تهدف إجراءات حل نزاعات قيود السجل (RRDRP) إلى تناول الظروف التي يحيد فيها مشغل سجل نطاق gTLD جديد مستند إلى مجتمع عن قيود التسجيل المحددة في اتفاقية السجل الخاصة به.

27. SO - منظمات الدعم
المنظمات الداعمة هي الهيئات الاستشارية المتخصصة الثلاث التي تقدم النصيحة لمجلس إدارة ICANN بشأن القضايا المتعلقة بأسماء النطاقات (منظمة دعم الأسماء العامة ومنظمة دعم أسماء رموز البلدان) وعناوين IP (منظمة دعم العناوين).

28. SSAC - اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار
عبارة عن لجنة استشارية لمجلس إدارة ICANN وتتألف من خبراء فنيين في مجال الصناعة والقطاع الأكاديمي إضافة إلى مشغلي خوادم جذر الإنترنت وأمناء سجلات وسجلات TLD.

29. TLD - نطاق المستوى الأعلى
نطاقات TLD هي الأسماء الموجودة في أعلى التسلسل الهرمي لنظام تسمية DNS. وهي تظهر في أسماء النطاقات في صورة سلسلة حروف تلي النقطة "." في الآخر (أقصى اليمين) مثل "net" في http://www.example.net. يتحكم المسئول عن TLD في أسماء المستوى الثاني التي يتم إقرارها في TLD هذا. ويتحكم المسؤولون عن "نطاق الجذر" أو "منطقة الجذر" في نطاقات المستوى الأعلى TLD التي يعترف بها نظام اسم النطاق DNS. وتجدر الإشارة إلى أنّ نطاقات TLD شائعة الاستخدام تشمل COM. وNET. وEDU. وJP. وDE. إلخ.

30. السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات (UDRP)
السياسة الموحدة لفض النزاعات (UDRP) عبارة عن آلية لحماية الحقوق تحدد الإجراءات والقواعد التي يطبقها أمناء السجلات فيما يتصل بالنزاعات التي تنشأ على تسجيل واستخدام أسماء نطاقات gTLD. توفر السياسة الموحدة لفض النزاعات إجراءً إداريًا إلزاميًا يعمل بالأساس على حل دعاوى إساء استخدام تسجيل أسماء النطاقات وعمليات تسجيل أسماء النطاقات بسوء النية. حيث أنها تطبق في حالات الخلافات بين المسجلين والأطراف الثالثة فقط وليس في الخلافات بين أمناء السجلات وعملائهم.

31. التعليق الموحّد السريع (URS)
نظام التعليق الموحّد السريع آلية حماية حقوق تتمم السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات (UDRP) الحالية بتقديم مسار أقل تكلفة وأسرع لإغاثة أصحاب الحقوق الذين يعانون من حالات الانتهاك الأكثر وضوحًا.

32. نظام WHOIS
بروتوكول Whois عبارة عن بروتوكول إنترنت داخلي يتم استخدامه للاستعلام عن قواعد البيانات للحصول على معلومات حول تسجيل اسم نطاق (أو عنوان IP). تم تحديد بروتوكول WHOIS الأصلي بالبداية في طلب تقديم التعقيبات رقم 954، الذي تم نشره في عام 1985. وتم توثيق المواصفة الحالية في طلب تقديم التعقيبات رقم 3912. تفرض اتفاقيات ICANN بشأن نطاقات gTLD على أمناء السجلات تقديم صفحة ويب تفاعلية وخدمة نظام WHOIS للمنفذ 43 توفر وصولاً عامًا مجانيًا إلى البيانات على الأسماء المسجَّلة. يتم بشكل شائع الإشارة إلى هذه البيانات باعتبارها "بيانات WHOIS"، وهي تشتمل على عناصر مثل تواريخ إنشاء وانتهاء صلاحية تسجيل النطاق، خوادم الاسم، ومعلومات الاتصال الخاصة بالممثل والإداري المعيَّن والاتصالات الفنية.

يتم استخدام خدمات WHOIS بشكل نموذجي للتعرف على مالكي النطاقات بخصوص الأغراض التجارية وكذلك للتعرف على الأطراف التي لديها القدرة على تصحيح المشكلات الفنية المرتبطة بالنطاق المسجل.

الملحق أ - معلومات أساسية

بناءً على طلب بعض أعضاء فريق EPDP، طلب مجلس GNSO من فريق EPDP مواصلة العمل على موضوعين، بعد الانتهاء من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من عمله، وهما: 1) التفريق بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، و2) جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد غير معرّف الهوية.

بيانات الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين: - تعليمات المجلس لفريق EPDP

الشخصيات الاعتبارية مقابل الشخصيات الطبيعية - يُتوقع من فريق EPDP مراجعة الدراسة التي أجرتها منظمة ICANN (بناءً على طلب فريق EPDP وبموافقة مجلس GNSO: خلال المرحلة الأولى)، بالإضافة إلى الضوابط القانونية المقدمة من قبل المؤسسة القانونية Bird & Bird وكذلك التعقيبات الموضوعية الواردة حول هذا الموضوع خلال منتدى التعليقات العامة الذي أجرى حول الإضافة والإجابة على:

i. فيما لو يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك)؛
ii. وأي توجيهات - إن وجدت - يمكن تقديمها لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يميّزون بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية.

جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهَّل الهُويّة - تعليمات المجلس لفريق EPDP

من المتوقع أن يقوم فريق EPDP بمراجعة الضوابط القانونية والنظر في المقترحات المحددة التي توفر ضمانات كافية لمعالجة المشكلات التي تم تحديدها في المذكرة القانونية. وستكون المجموعات التي طلبت وقتاً إضافياً للنظر في هذا الموضوع والتي تشمل اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، مسؤولة عن تقديم مقترحات ملموسة لمعالجة هذا الموضوع. ويتوقع أن تعالج هذه الدراسة ما يلي:

i. ما إذا كان من الممكن أن يكون لجهات الاتصال الفريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحدًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل ينبغي أن يكون بمثابة شرط.
ii. وإن كان مستحبًا ولكن ليس شرطا، فأي توجيهات يمكن تقديمها - إن وجدت - إلى الأطراف المتعاقدة التي قد ترغب بتنفيذ عناوين البريد الإلكتروني الموحدة غير محددة الهوية.

الملحق "ب" – معلومات أساسية عامة

معلومات أساسية للعملية والمشكلات

في 19 يوليو/تموز 2018، بدأ مجلس GNSO عملية معجّلة لوضع السياسات لمنظمة دعم الأسماء العامة (EPDP) وأسَّس فريق عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP المعنيّ بالمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. على العكس من جهود عملية وضع السياسات الأخرى في GNSO، المتاحة أمام مشاركة الجميع، فقد اختار مجلس GNSO تقييد تشكيل العضوية في هي العملية المعجّلة لوضع السياسات، تقديرًا بالأساس للحاجة إلى إتمام العمل في إطار زمني قصير نسبيًا ولتوفير الجهد بمسئولية. تمت دعوة كل من مجموعات أصحاب المصلحة في GNSO، واللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، ومنظمة دعم رموز البلدان (ccNSO)، واللجنة الاستشارية العامة (ALAC) واللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر (RSSAC) واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) من أجل تعيين عدد محدد من الأعضاء والبدلاء، وفقًا لما هو محدد في الميثاق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت دعوة مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN إلى تعيين عدد محدود من منسقي العلاقات من أجل هذا الجهد.
وأُصدرت دعوة لمتطوعين إلى المجموعات المشار إليها آنفًا وذلك في شهر يوليو/تموز وعقد فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أول اجتماعاته للمرحلة 1 بتاريخ 01 أغسطس/آب 2018.

معلومات أساسية عن المشكلة

بتاريخ 17 أيار (مايو) 2018، وافق مجلس إدارة ICANN على المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD. وقد اتخذ مجلس الإدارة هذا الإجراء لوضع متطلبات مؤقتة لكيفية قيام ICANN والأطراف المتعاقدة معها بمواصلة الامتثال للشروط التعاقدية الحالية لمؤسسة ICANN والسياسات الموضوعة من قِبل المجتمع ذات الصلة بنظام WHOIS مع الامتثال أيضًا للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) الخاص بالاتحاد الأوروبي (EU). وقد تم تبنّي هذه المواصفة المؤقتة وفق الاجراءات الخاصة بالسياسات المؤقتة التي تم توضيحها في اتفاقية السجل (RA) واتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA). وعقب اعتماد المواصفة المؤقتة، مجلس الإدارة "سينفذ في الحال عملية وضع السياسات بالتوافق في الآراء المنصوص عليها في لوائح ICANN".[48] وسيجب تنفيذ عملية وضع السياسات بالتوافق في الآراء بشأن المواصفة المؤقتة في غضون سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، يشمل النطاق مناقشة نظام الوصول الموحد إلى بيانات التسجيل غير العامة.

وفي اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2018، بدأ مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) عملية مُعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD واعتمد ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. على العكس من جهود عملية وضع السياسات الأخرى في GNSO، المتاحة أمام مشاركة الجميع، فقد اختار مجلس GNSO تقييد تشكيل العضوية في هي العملية المعجّلة لوضع السياسات، تقديرًا بالأساس للحاجة إلى إتمام العمل في إطار زمني قصير نسبيًا ولتوفير الجهد بمسئولية. تمت دعوة كل من مجموعات أصحاب المصلحة في GNSO، واللجنة الاستشارية الحكومية ((GAC، ومنظمة دعم رموز البلدان ((ccNSO، واللجنة الاستشارية العامة (ALAC) واللجنة الاستشارية لنظام خادم الجذر (RSSAC) واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) من أجل تعيين عدد محدد من الأعضاء والبدلاء، وفقًا لما هو محدد في الميثاق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت دعوة مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN إلى تعيين عدد محدود من منسقي العلاقات من أجل هذا الجهد.

صوَّت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على اعتماد جميع 29 توصية جميعًا ضمن التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في اجتماعه بتاريخ 04 مارس/أذار 2019. بتاريخ 15 مايو/أيار 2019، اعتمد مجلس إدارة ICANN التقرير النهائي للمرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، باستثناء أجزاء لتوصيتين: 1) الغرض 2 في التوصية 1، و2) خيار حذف البيانات في حقل المنظمة في التوصية 12. وفقًا للوائح ICANN، جرت استشارة بين مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومجلس

[48] راجع القسم 3.1(أ) من اتفاقية السجل: https://www.icann.org/resources/unthemed-pages/org-agmt-html-2013-09-12-en

إدارة ICANN لمناقشة أجزاء توصيات المرحلة الأولى للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التي لم يعتمدها مجلس إدارة ICANN. في الوقت نفسه، يعمل فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، المكون من مؤسسة ICANN (ICANN org) وأعضاء من مجتمع ICANN، حاليًا على تنفيذ التوصيات المعتمدة للتقرير النهائي للمرحلة 1 لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. لتفاصيل أكثر حول حالة التنفيذ، يُرجى الاطلاع هنا.

وافق مجلس GNSO على التقرير النهائي للمرحلة الثانية خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2020 بالأغلبية. يتضمن التقرير النهائي توصيات فريق EPDP الخاصة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) لبيانات تسجيل gTLD والتوصيات والاستنتاجات الأخرى حول ما يسمى بمواضيع ذات "الأولوية 2" والتي تتضمن الاحتفاظ بالبيانات وتنقيح حقل المدينة وأشياء أخرى.

كجزء من موافقته، وافق مجلس GNSO على طلب التشاور مع مجلس إدارة ICANN لمناقشة الاستدامة المالية لـ SSAD وبعض المخاوف التي تم التعبير عنها في بيانات الأقلية المختلفة، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إجراء تحليل إضافي للتكلفة والعائد قبل نظر مجلس إدارة ICANN في جميع التوصيات المتعلقة بـ SSAD لاعتمادها. خلال ICANN70، وجه مجلس الإدارة منظمة ICANN لبدء مرحلة التصميم التشغيلي (ODP) للتوصيات ذات الصلة بـ SSAD، وODP قيد التنفيذ حاليًا. لمزيد من المعلومات حول SSAD ODP، يرجى زيارة الصفحة التالية.

نظرًا لأن الاستشارة المطلوبة تتعلق فقط بالتوصيات ذات الصلة بنظام الوصول/الإفصاح القياسي، فقد اختار المجلس النظر في توصيات الأولوية 2 بشكل منفصل، وأجرى فترة تعليق عام على تلك التوصيات من ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى يناير/كانون الثاني 2021. أجرى مجلس الإدارة تعليقًا عامًا منفصلاً على التوصيات ذات الصلة بـ SSAD من فبراير/شباط إلى مارس/آذار 2021.

بناءً على طلب بعض أعضاء فريق EPDP، طلب مجلس GNSO من فريق EPDP مواصلة العمل على موضوعين كجزء من المرحلة 2أ، وهما: 1) التفريق بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، و2) جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد غير معرّف الهوية.

الملحق ج – عضوية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وحضوره

الأعضاء والحضور في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات

ملخص نشاط الاجتماعات:

الاجتماعات العامة:

- 42 مكالمة عامة (تم إلغاء 5 مكالمات) لمدة 53.5 ساعة مكالمة ليصبح المجموع 1924.5 ساعة شخص
- 85.3% معدل المشاركة الإجمالية

اجتماعات اللجنة القانونية:

- 11 مكالمات مجموعة فرعية لمدة 17.5 ساعة مكالمة ليصبح المجموع 232.5 شخصًا ساعة
- 89.2% معدل المشاركة الإجمالية

اجتماعات الفريق الصغيرة:

- 16 مكالمات مجموعة فرعية لمدة 17.5 ساعة مكالمة ليصبح المجموع 180.0 شخصًا ساعة
- 99.0% معدل المشاركة الإجمالية

اجتماعات القيادة:

- 51 مكالمات للقيادة لمدة 39.0 ساعة اتصال بإجمالي 268.5 ساعة شخص

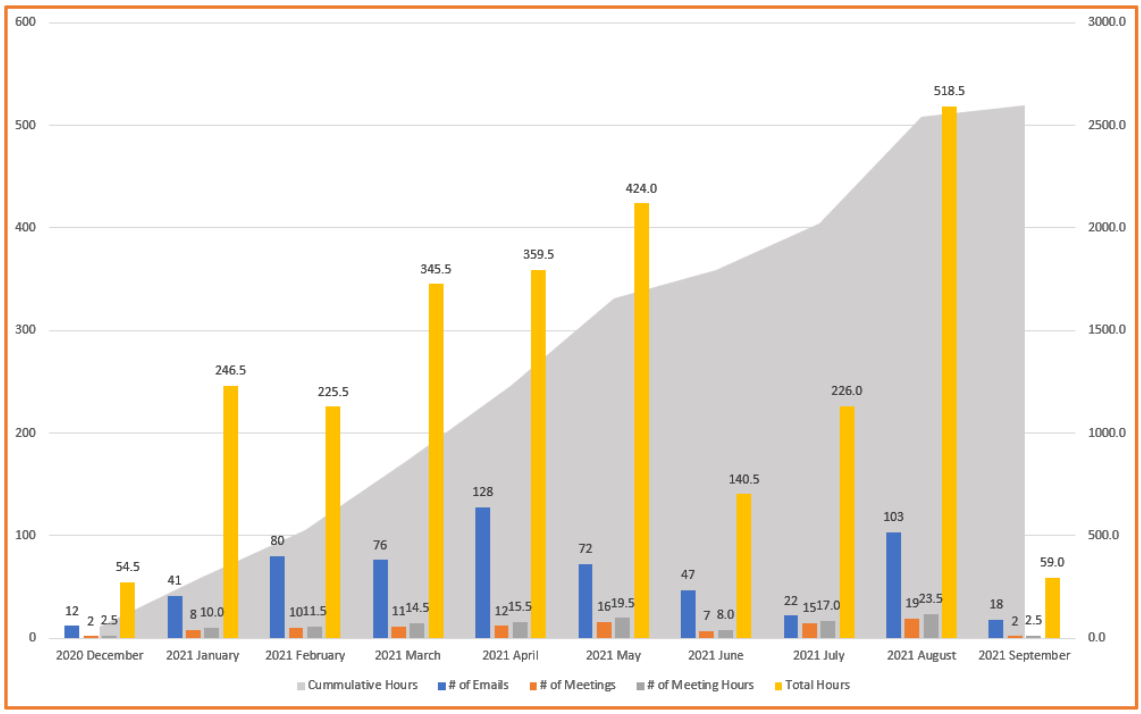

يمكن الاطلاع على أرشيفات البريد الإلكتروني لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات على https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/.

أعضاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات هم:

ممثل المجموعة / العضو	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	تاريخ المغادرة	الحضور %	الدور
اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)				**%98.6**	
آلان غرينبرغ	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%97.2	
هادية المنياوي	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	اللجنة القانونية LC
دائرة مستخدمي الأعمال التجارية (BC)				**%88.9**	
مارجي ميلام	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%86.1	اللجنة القانونية LC
مارك سفانكاريك	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%91.7	
مجلس GNSO				**%88.7**	
بريان بيكهام	رسالة بيان الاهتمام	18 فبراير/شباط 2021		%86.2	نائب الرئيس، المجموعة القانونية
كيث دريزك	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%97.2	الرئيس، المجموعة القانونية
فيليب فوغوارت	رسالة بيان الاهتمام	26 يناير/كانون الثاني 2021		%81.3	مسؤول الاتصال، المجموعة القانونية
اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)				**%74.1**	
كريستوفر لويس إيفانز	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%88.9	
لورين كابين	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%83.3	اللجنة القانونية LC
ميلينا سترونجي	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%50.0	اللجنة القانونية LC
مجلس إدارة ICANN				**%73.6**	
بيكي بير	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%75.0	مسؤول الاتصال، المجموعة القانونية
ماثيو شيرز	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%72.2	مسؤول الاتصال
دائرة الملكية الفكرية (IPC)				**%84.7**	
بريان كينج	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%97.2	اللجنة القانونية LC
جان جانسن	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%72.2	اللجنة القانونية LC
مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)				**%93.1**	
أيمي بيفينز	رسالة بيان الاهتمام	12 يوليو/تموز 2020		%88.9	مسؤول الاتصال، المجموعة القانونية
برايان غوترمان	رسالة بيان الاهتمام	12 أكتوبر/تشرين الأول 2020		%97.2	مسؤول الاتصال
دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)				**%93.1**	
كريستيان داوسون	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%94.4	
توماس ريكيرت	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%91.7	اللجنة القانونية LC
مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)				**%65.0**	
ديفيد كيك	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%72.2	
مانجو تشين	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%97.2	
ميلتون موللير	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%58.3	
ستيفان فليبوفتش	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%13.9	اللجنة القانونية LC
ستيفاني بيرين	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/آذار 2020		%83.3	اللجنة القانونية LC
<منصب شاغر>					

مجموعة أصحاب مصلحة أمناء السجل (RrSG)				**%70.4**	
جيمس بلاديل	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%27.8	
سارة ويلد	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%94.4	
فولكير غرينمان	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%88.9	اللجنة القانونية LC
مجموعة أصحاب المصلحة في السجل (RySG)				**%94.4**	
آلان وودز	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%91.7	اللجنة القانونية LC
مارك أندرسون	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%97.2	
ماثيو كروسمان	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%94.4	اللجنة القانونية LC
اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (SSAC)				**%98.5**	
بن بتلر	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020	26 يناير/كانون الثاني 2021	%50.0	
ستيف كروكر	رسالة بيان الاهتمام	2 أكتوبر/تشرين الأول 2021		%100.0	
تارا والين	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	اللجنة القانونية LC

LC = شارك في اللجنة القانونية

بدلاء فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات هم:

مجموعة ممثلة / بديل	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	تاريخ المغادرة	الحضور %	الدور
اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)					
هولي رايش	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
<منصب شاغر>					
دائرة مستخدمي الأعمال التجارية (BC)					
ستيف ديلبيانكو	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%93.3	
اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)					
ريان كارول	رسالة بيان الاهتمام	26 يناير/كانون الثاني 2021		%100.0	
فيليميرا نيميغوينتشيفا-غرو	رسالة بيان الاهتمام	26 يناير/كانون الثاني 2021		%100.0	
<منصب شاغر>					
مجلس إدارة ICANN					
ليون فيليب سانشيز أمبيا	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%86.7	
دائرة الملكية الفكرية (IPC)					
<منصب شاغر>					
دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)					
سومان لال برادهان	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)					
برونا سانتوس	رسالة بيان الاهتمام	12 مارس/ آذار 2020		%100.0	
<منصب شاغر>					
<منصب شاغر>					

مجموعة أصحاب مصلحة أمناء السجل (RrSG)					
مات سيرلين	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
أوين سميجلسكي	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%97.0	
ثيو غويرتس	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
مجموعة أصحاب المصلحة في السجل (RySG)					
عمرو الصدر	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
بيث بيكون	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
شون بسيري	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (SSAC)					
جريج آرون	رسالة بيان الاهتمام	15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020		%100.0	
<منصب شاغر>					

فريق دعم فريق EPDP هم:

مجموعة ممثلة / عاملون معينون	رسالة بيان الاهتمام	تاريخ البدء	تاريخ المغادرة	الحضور %	الدور
أندريا جلاندون		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			
بيري كوب		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			
كيتلين توبرغن		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			LC
جولي بيسلاند		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			
ماريكا كونينغز		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			
تيري اجنيو		15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020			

الملحق د - بيانات الأقلية

اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
دائرة الأعمال التجارية
دائرة الملكية الفكرية
اللجنة الاستشارية الحكومية
مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية
مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات
مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات
اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار

اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
التقرير النهائي للمرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD

بيان الأقليات ALAC

تقر ALAC وتقدر عمل فريق EPDP المرحلة 2أ وجهود الرئيس ونائب الرئيس والمنسق في مجلس GNSO بالإضافة إلى تفاني وجهود فريق دعم منظمة ICANN. ومع ذلك، تعتقد ALAC أن المرحلة 2أ لم تتناول تفويضها بشكل صحيح. والنتيجة الصافية هي أن أهمية بيانات التسجيل للعديد من أعضاء المجتمع مثل وكالات حماية المستهلك وسلطات إنفاذ القانون ومحققو الأمن السيبراني والدور الحاسم الذي يلعبونه في حماية مستخدمي الإنترنت والمسجلين والعملاء والشركات ومجموع مستخدمي الإنترنت جميعًا لن يتم تناولها بشكل صحيح.

من المهم تحقيق توازن بين حماية المعلومات الشخصية للمسجلين وتجربة المستخدمين وسلامتهم وأمنهم. إن تنقيح البيانات غير المحمية بقوانين حماية البيانات لا يسمح بحدوث التوازن الصحيح.

في بيان الأقلية هذا، تهتم ALAC بالجوانب التالية لتوصيات التقرير النهائي للمرحلة 2أ وتأثيرها على أمن وسلامة مستخدمي الإنترنت اليوميين:

- عدم الإلزام بالتمييز بين بيانات الشخص الاعتباري وبيانات الشخص الطبيعي،
- لا يلزم استخدام عنصر البيانات المشتركة من قبل جميع الأطراف المتعاقدة،
- نقص وسائل الاتصال بالمسجلين
- "معالجة"

عدم الإلزام بالتمييز بين بيانات الشخص الاعتباري وبيانات الشخص الطبيعي

لا يحمي قانون حماية البيانات العامة GDPR غير الشخصية للأشخاص الاعتباريين. علاوة على ذلك، فإن الحيثية رقم 14 من قانون حماية البيانات العامة GDPR الصادر عن الاتحاد الأوروبي تنص على أن "هذا التشريع لا يشمل قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري."

تلقت EPDP إرشادات قانونية تفيد بأنه كان من المعقول السماح للمسجلين بالتعيين الذاتي ومع التحذيرات المناسبة وإخلاء المسؤولية وقدرات التصحيح، كانت هناك مخاطر منخفضة على الأطراف المتعاقدة للقيام بذلك. تم دعم هذا الموقف من خلال خطاب المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB الصادر في يوليو/تموز 2018 إلى يوران ماربي. تم تجاهل هذه المشورة من قبل العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP. على الرغم من أن معالجة قاعدة 200 مليون من التسجيلات المثبتة قد تستغرق وقتًا (مثل عند وقت التجديد)، إلا أن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لم توص حتى بإجراء التمايز بين التسجيلات الجديدة. أكثر من ذلك، حتى مناقشة اتخاذ مثل هذا الإجراء (كما اقترح رسميًا من قبل أعضاء GAC EPDP) تم رفضه بإيجاز في وقت مبكر من المرحلة 2أ، بدلاً من التركيز فقط على "التوجيه" الذي يمكن تجاهله. مع الأخذ في الاعتبار كل ما سبق وأن خدمة دليل بيانات التسجيل (RDDS) هي منفعة عامة تحمي مستخدمي الإنترنت العالميين، وتعتبر قانون حماية البيانات العامة GDPR وقوانين الخصوصية المماثلة منفعة عامة تحمي بيانات التسجيل الخاصة بالمسجلين، فإن التوازن الصحيح يحتاج إلى تحدث. لا يمكن تحقيق هذا التوازن الصحيح إذا تم تنقيح بيانات أكثر مما هو مطلوب بموجب القانون والتشريع، ولم يبذل EPDP أي جهد تقريبًا لتحقيق هذا التوازن.

عدم إلزام جميع الأطراف المتعاقدة باستخدام عنصر البيانات المشتركة

يسمح عنصر (عناصر) البيانات المشتركة المقترحة في التوصية رقم 1 بثماني قيم مختلفة محتملة بما في ذلك "لم يتم التمييز بين الوضع القانوني" و"لم يتم تحديد وجود البيانات الشخصية". تسمح هذه الأوضاع للأطراف المتعاقدة التي لا تفرق بالاستفادة من الحقل المحدد حديثًا. ومع ذلك، فشل EPDP في التوصية بضرورة استخدام الحقول،

حتى من قبل أمناء السجلات ممن يختارون طواعية إجراء تمييز قانوني / طبيعي أو تحديد تواجد / عدم وجود البيانات الشخصية. من خلال عدم طلب استخدام الحقول، حتى عندما تتوفر بيانات صالحة ومفيدة لا معنى لها. علاوة على ذلك، لم تحدد EPDP هذه الحقول على أنها مؤهلة للإفصاح العام، على الرغم من أنها لا تحتوي على معلومات شخصية.

وفقًا لتوصيات التقارير النهائية للمرحلة 1 والمرحلة الثانية من EPDP، يجب على الأطراف المتعاقدة (CPs) تحديث خدمة دليل بيانات التسجيل الحالية (RDDS)

إن فرض استخدام عنصر البيانات المشتركة من قبل جميع الأطراف المتعاقدة سيسمح باتباع عمليات مماثلة من قبل جميع الأطراف المتعاقد عليها في جميع أنحاء العالم، سواء كانوا متمايزين أم لا وسواء كانوا يخضعون للوائح الاتحاد الأوروبي أم لا.

ونتيجة لذلك، فإننا نخلق عنصرًا مشتركًا لا يُطلب من أي شخص استخدامه، ونحطم الغرض من إنشاء طرق مشتركة للقيام بالأشياء وفتح الباب أمام التجزئة.

نقص وسائل الاتصال بالمسجلين

تأسف ALAC لأن EPDP فشلت في الوصول إلى إغلاق بشأن المنهجيات لتحسين إخفاء الهوية أو إخفاء الهوية لعناوين البريد الإلكتروني لجهات الاتصال. ولما كان الأمر كذلك، فقد تركنا توصيات المرحلة الأولى التي تسمح بإخفاء الهوية ولكن في حالة عدم وجود ذلك، فإننا نسمح لنماذج الويب بالاتصال. منذ الانتهاء من المرحلة الأولى، أصبح من الواضح أن بعض أمناء السجلات (الرئيسيين) يستخدمون نوعًا من نموذج الويب الذي لا يسمح فعليًا بأي اتصالات مفيدة مع المسجل. تم استبعاد معالجة هذه الفجوة الواضحة في اللوائح ليكون خارج النطاق، على الرغم من تعليمات GNSO لإعادة النظر في توصية المرحلة الأولى هذه. التأثير الصافي هو أنه بالنسبة لجزء كبير من قاعدة تسجيل gTLD، لا توجد طريقة فعالة لتحقيق اتصالات المسجل.

"معالجة"

تشعر ALAC بالقلق من أنه خلال EPDP هذا، كان التركيز حصريًا على العمليات المتوقعة والجداول الزمنية المحددة مع تأثير شديد على القدرة على تحديد سياسة جيدة والتوصية بها.

والأمثلة على ذلك تشمل ما يلي:

- الجداول الزمنية التي لا تسمح بالمداولات الكافية للتشاور مع المجموعات التي تدعم EPDP
- تحديدات النطاق التي تحكم بعض الأشياء خارج النطاق لأنه لم يتم ذكرها صراحةً في تعليمات GNSO، ولكنها تسمح بعمليات تحويل أخرى (مثل التوصية الخاصة بمدونة قواعد السلوك)
- تعليق المناقشة حول التمايز لصالح "الإرشادات"، مع وعد بالعودة، لكن عدم القيام بذلك أبدًا.
- معايير "الإثبات" غير المتسقة التي تسمح بإهمال بعض الحجج بينما تبقى الحجج الأخرى.

يبدو أن هناك إحجامًا متزايدًا من الأطراف المتعاقدة عن قبول أي التزامات جديدة، بغض النظر عن الفوائد التي تعود على الأطراف الأخرى أو الصالح العام. هذا أمر مقلق بالنسبة للاتجاه.

ملخص

حددت المرحلة الأولى من EPDP أن المرحلة الثانية "ستحدد وتحل مشكلة الأشخاص الاعتباريين مقابل الطبيعيين في المرحلة الثانية". تم تأجيل هذا إلى المرحلة أ. من الواضح أننا لم نحقق ذلك. علاوة على ذلك، بينما أوصينا بإنشاء عناصر خدمات دليل بيانات التسجيل RDDS مهمة، فإننا نسمح بتجاهلها تمامًا. تواجه ALAC صعوبة كبيرة في تصنيف هذا الجهد على أنه نجاح.

بيان الأقلية لدائرة أعمال ICANN
في التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات[49]
10 سبتمبر/أيلول 2021

مقدمة

يتم تقديم بيان الأقلية هذا نيابة عن دائرة الأعمال (BC) في ICANN.[50]

تعد دائرة الأعمال مؤيدًا متحمسًا لحقوق الخصوصية والهدف الوقائي للقانون قانون حماية البيانات العامة GDPR. ومع ذلك، في سياق عمل فريق EPDP على عملية وضع السياسة المعجلة (EPDP) - الفريق الذي تم توجيهه صراحةً إلى "الحفاظ على قاعدة بيانات WHOIS إلى أقصى حد ممكن" أثناء الامتثال لقانون الخصوصية - تتجاوز السياسة الناتجة ما هو ضروري لحماية بيانات الأشخاص الطبيعيين.

تم تكليف فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات للمرحلة 2أ من قبل مجلس GNSO بالتركيز على موضوعين محددين: 1) التفريق بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين و الأشخاص الطبيعيين، و2) جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد غير معرّف الهوية. يركز تعليقنا على تمييز القانوني مقابل الطبيعي، وعدم وجود نتائج قابلة للتنفيذ، والأهم من ذلك، وعلى الحاجة الماسة للاستجابة للتقدم التشريعي الأوروبي الذي سيؤثر على السياسة المتقدمة، أو عدم وجودها.

كما ذكرنا سابقًا، تعتقد دائرة الأعمال بشدة أن التمايز الاختياري بين الأشخاص القانونيين والأشخاص الطبيعيين غير كافٍ وأن سياسة ICANN يجب أن تتطلب مثل هذا التمايز لضمان أمن واستقرار DNS العالمي.

باختصار، فإن توصيات المرحلة 2أ، من خلال عدم التمييز بين الأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الطبيعيين، تؤدي إلى حجب عدد كبير من السجلات أو عدم توفرها بأي شكل آخر. هذا أمر محزن، بل ومحبط، بالنظر إلى الانتشار المعروف لأضرار الإنترنت. تم توثيق هذا الإحباط جيدًا في الاستطلاع الأخير الذي أجرته مجموعة العمل المختصة بمكافحة الرسائل والبرمجيات الخبيثة وسوء استخدام الهواتف النقّالة (M3AAWG)[51]، والتي عرضت بالتفصيل القيود الكبيرة المفروضة على الوصول الحالي إلى سجلات تسجيل اسم النطاق غير العامة وأكدت أن الحلول التي تناقشها ICANN حاليًا لن تلبي احتياجات الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون والأمن السيبراني.

في حين أن فريق EPDP قد حدد توصياته على أنها مدعومة بـ "التوافق"، فإن دائرة الأعمال تؤكد أنها لا تدعم نتائج المرحلة 2أ، ولا تدعم التعيين "بالتوافق"، وهنا تقدم مبررًا لاعتراضها.

وجهة نظر دائرة الأعمال في التقرير النهائي EPDP المرحلة 2أ

يتمثل أحد المبادئ الأساسية لمهمة ICANN في إنشاء سياسة توافق تساهم في أمن واستقرار DNS وفرض أي التزامات ناتجة عن هذه السياسة بصرامة. ومع ذلك، تلاحظ دائرة الأعمال اتجاهًا حديثًا - ظهر بشكل خاص في مداولات ونتائج مجموعة العمل (WG) في المرحلة 2أ - نحو الاعتماد على الالتزامات "الاختيارية" (على سبيل المثال، استخدام "يجب" و"يجوز" في لغة التوصية) التي يتجاهل الالتزامات ولا يلتزم التزاما صارما بالحفاظ على الأمن والاستقرار. علاوة على ذلك، هناك اعتماد متزايد على إصدار التوجيه بدلاً من السياسة الملزمة، مما يترك مجالاً واسعاً لامتثال الطرف المتعاقد وسياسة ضعيفة ومخففة وربما غير قابلة للتنفيذ. هذه نتيجة مؤسفة. تعتقد دائرة

[49] 3 سبتمبر/أيلول 2021، التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات، على الرابط https://mm.icann.org/pipermail/gnso-epdp-team/attachments/20210903/4c231c0a/EPDPPhase2A-FINALREPORT-3September2021003-0001.pdf

[50] تتضمن تعليقات دائرة الأعمال السابقة وتقرير الأقلية على المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات:
- قدمت دائرة الأعمال ودائرة الملكية الفكرية بيان أقلية مشترك للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات.
- تعليقات التقرير الأولي للمرحلة 2A لدائرة الأعمال

[51] https://www.m3aawg.org/sites/default/files/m3aawg_apwg_whois_user_survey_report_2021.pdf

الأعمال أنه يجب على مجتمع ICANN قضاء بعض الوقت في السياسة التي سيتم تطبيقها بشكل موحد على جميع أمناء السجلات والسجلات - وليس فقط على مجموعة فرعية غير محددة، تعمل وفقًا لأهوائهم الخاصة.

في الواقع، تتشير دائرة الأعمال إلى أنه بخلاف الجزء الأول من التوصية رقم 1 (التي تلزم ICANN بالتنسيق مع المجتمع التقني لوضع معايير فنية لتسهيل التمايز بين بيانات تسجيل الشخص القانوني والطبيعي)، فإن التقرير النهائي للمرحلة 2A من EPDP لا يحتوي على السياسة الحقيقية ولا تفرض أي التزامات واجبة التنفيذ على الأطراف المتعاقدة. وهذا يمثل فشلًا مؤسفًا لعملية أصحاب المصلحة المتعددين.

إن تعيين فريق EPDP "بالتوافق" للتقرير النهائي لا يعكس الانقسامات العميقة في نتائج مجموعة العمل. من الواضح أن شريحة كبيرة من أعضاء مجموعة العمل، بالإضافة إلى جزء كبير من مجتمع ICANN، يجدون أن نتائج المرحلة 2أ غير كافية. لا ينبغي التغاضي عن هذا التقسيم، حتى مع إصرار مجموعة العمل على وضع هذا التقرير كواحد بدعم من توافق الآراء.

اشتراط التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين

نعيد التأكيد على أن عدم قدرة مستخدمي الإنترنت على تحديد الأشخاص الذين يمارسون الأعمال التجارية معهم عبر الإنترنت، وزيادة عدم قدرة سلطات إنفاذ القانون والأمن السيبراني والمهنيين القانونيين على تحديد الفاعلين المجرمين عبر الإنترنت من خلال بيانات تسجيل اسم النطاق الخاصة بهم، لا تزال تقوض بشدة مهمة الأمان والاستقرار لمؤسسة ICANN. وبالتالي، فإن مصالح هؤلاء المستخدمين لا تنعكس بشكل كاف في السياسة.

عدم قدرة فريق EPDP - المرحلة 2أ على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصية بإجراء تغييرات على توصية المرحلة الأولى رقم 17.1، وفشلها في "تحديد وحل المشكلة القانونية مقابل المشكلة الطبيعية" في مداولاتها على النحو المطلوب في سياسة المرحلة الأولى، لا يعني السياسة المحددة في المرحلة الأولى التوصية رقم 17.1 يجب أن تظل أو يجب أن تصبح سياسة ICANN "الافتراضية". في الواقع، حدث العكس. نظرًا لأن فريق المرحلة 2أ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه التوصية، فإننا نعتقد أن السجل يجب أن يذكر أن الرأي التوافقي لم يكن ولا يزال غير موجود والذي من شأنه أن يسمح بالتمايز القانوني الاختياري مقابل الطبيعي من قبل أمناء السجلات والسجلات.

توجيه NIS2

يشير نضج توجيه NIS2 إلى أن البرلمان الأوروبي لن يعالج ويؤثر فقط على مسألة التمايز القانوني مقابل الطبيعي، ولكن السياسة الأخرى المتعلقة بـ WHOIS، بما في ذلك الدقة وعناصر البيانات الهامة ونشر البيانات غير الشخصية في الوقت المناسب والرد في الوقت المناسب للباحثين عن الوصول الشرعي. يجب أن تدرك ICANN جيدًا أن أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك السلطات التنظيمية في أوروبا والولايات المتحدة، يراقبون عن كثب مشاركة البرلمان الأوروبي في هذه القضايا عبر NIS2. الآراء والقرارات القادمة من قبل المحكمة وسلطات تنظيم الخصوصية من المحتمل أن تتسارع نتيجة للإجراءات المتعلقة بـ NIS2. من الممكن بوضوح أن يتفوق تقدم NIS2 بسرعة على وضع سياسة ICANN، وسوف تحتاج ICANN إلى إعادة النظر في تأثير NIS2 بمجرد اعتماده.

وبالتالي يجب أن تكون ICANN ملزمة بالاستجابة بشكل صحيح لتوجيهات NIS2 عندما يتم تبنيها من قبل الاتحاد الأوروبي. يمنح ذلك الوقت لـ ICANN لتحديث عقودها وسياساتها قبل أن يتم تحويل NIS2 لأول مرة إلى قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من المحتمل أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى نهج صناعي مجزأ وغير متسق لالتزامات التوجيه.

التوصية رقم 1

لا تدعم دائرة الأعمال هذه التوصية. بينما ندعم التزامًا لـ ICANN بتحديد آلية تقنية قياسية لتسهيل التمايز بين بيانات تسجيل الأشخاص القانونيين والطبيعيين، تأسف دائرة الأعمال لعدم وجود التزامات من الأطراف المتعاقدة للاستفادة من هذا المجال، أو حتى للإشارة إلى ما إذا كانوا قد تميزوا. لن يؤدي الفشل في طلب استخدام هذه الآلية التقنية إلى RDDS متسقة وموثوق بها، وهي فرصة ضائعة لتقليل عدد طلبات البيانات غير الشخصية التي تم تنقيحها دون داع، مثل بيانات الاتصال للخصوصية / خدمات الوكيل غير المنتسبة. هذه النتيجة لا تفي باحتياجات أولئك المشاركين في التحقيق في إساءة استخدام DNS، ونشاط الجرائم الإلكترونية، وانتهاكات الملكية الفكرية، والأنشطة الأخرى التي تهدد رفاهية المستهلك.

كما هو مذكور أعلاه، تعتقد دائرة الأعمال بشدة أنه يجب على ICANN اتخاذ إجراء لتحديث سياسة EPDP عندما يتم اعتماد توجيه NIS2 من قبل الاتحاد الأوروبي.

التوصية رقم 2

تعارض دائرة الأعمال التوصية 2 لأسباب إجرائية وفيما يتعلق بتوصيتها المحددة.

من الناحية الإجرائية، في انتهاك للوائح ICANN الداخلية وميثاق المرحلة الثانية من EPDP، كرس فريق المرحلة 2أ من EPDP وقتًا كبيرًا بشكل غير مفهوم لوضع الإرشادات بدلاً من سياسات التوافق الملزمة. مجموعة فرعية من أعضاء مجموعة العمل "نفد الوقت" بشكل فعال، مكرسة معظم جهودها لإنشاء إرشادات، وبالتالي تأخير حتى الأسابيع الأخيرة من المرحلة 2أ أي مناقشة هادفة وقوية حول كيفية إنشاء سياسات توافق ملزمة.

يحدد الملحق 2-أ من لوائح ICANN الداخلية عملية إنتاج التوجيه، الأمر الذي يتطلب البدء الرسمي لعملية التوجيه من قبل مجلس GNSO. لم يتم اتباع هذه العملية، ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تنتج توجيهات مبررة.

لهذا السبب، يجب اعتماد السياسة المحددة في التوصية رقم 2 كسياسة توافق وليس مجرد "إرشادات"، وتطبيقها بشكل مناسب.

فيما يتعلق بتفاصيل التوصية، وجدت دائرة الأعمال أنها أيضًا ضعيفة وغير قابلة للتنفيذ، مما يزيد من إعاقة إمكانية استخدام بيانات تسجيل اسم النطاق لأغراض مشروعة. ينبغي أن تتطلب التوصية من الأطراف المتعاقدة اتباع مبادئ التوصية 2.

أخيرًا، نشير إلى أن هناك خطأ في الصفحة 20 من التقرير النهائي يجب تصحيحه على النحو التالي:

> "يسمح هذا عمومًا بالنشر الإفصاح عن بيانات الأشخاص الاعتباريين لأنها خارج نطاق اختصاص قانون حماية البيانات العامة GDPR؛ ومع ذلك، عند معالجة البيانات الأشخاص الاعتباريين، ينبغي للأطراف التعاقد وضع ضمانات لضمان أن بيانات التعريف الشخصية عن شخص الطبيعي لم يتم نشرها الإفصاح عنها في البيانات المحددة في فئة الشخصية الاعتبارية، وهذا مثال من المعلومات التي هي في نطاق قانون حماية البيانات العامة GDPR."

هذه الإيضاحات ضرورية لضمان الاتساق مع التوصيات الواردة في تقرير المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP - أي أنه **يمكن الكشف عند الطلب** عن معلومات الشخص الطبيعي، لأغراض مشروعة، شريطة وجود أساس قانوني مناسب بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR.

التوصية رقم 3

تشير دائرة الأعمال إلى أن هذه التوصية لا تحدد أي التزامات واجبة الإنفاذ من جانب أي طرف معين، كما أنها لا تشجع على وضع مثل هذه الالتزامات. إن التوصية بأن يتم "النظر" في العمل على مدونة قواعد السلوك من قبل "أي عمل مستقبلي محتمل داخل ICANN" هو أمر غامض وغير قابل للتنفيذ، ويترك أولويات المجتمع غير المراقبة التي تستحق الاهتمام الواجب.

وفقًا لذلك، يجب أن تشجع التوصية ICANN على بدء عملية لوضع مدونة لقواعد السلوك. إذا قامت ICANN بذلك، فسوف تعترض دائرة الأعمال بشدة على أي عملية لا تشمل جميع أصحاب المصلحة في ICANN. يجب أن يتم تعريف ووضع مدونة قواعد السلوك بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة ويجب ألا يتم وضعها خارج عملية أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN (على سبيل المثال من خلال مفاوضات مغلقة بين مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة).

التوصية رقم 4

كان من المؤسف أن فريق EPDP لم يخصص الوقت الكافي لمعالجة هذا الموضوع المهم. تستمر دائرة الأعمال في الاعتقاد بأن عنوان البريد الإلكتروني المستعار المستند إلى المسجل يجب أن يكون ***مطلوبًا*** لتسهيل التحقيق في انتهاك نظام اسم النطاق DNS من خلال تمكين إمكانية الاتصال والإحالة المرجعية للتسجيلات من قبل المسجلين.

ومرة أخرى تأسف دائرة الأعمال لأن هذه التوصية لا تحدد أي تعريف واجب النفاذ الالتزامات على الأطراف المتعاقدة، مع ترك فجوات كبيرة بين التوصية والتنفيذ العملي. إن التوصية بأن تقوم الأطراف المتعاقدة بتقييم المشورة القانونية وتقييم المخاطر والفوائد والضمانات من المرجح أن يؤدي إلى سياسة شديدة الحذر وضعيفة وغير فعالة في نهاية المطاف.

كتب هذا التعليق كل من أليكس ديكون ومارجي ميلام وستيف ديلبيانكو ومارك سفانكاريك ودرو بينيت وماسون كول. تمت الموافقة عليه وفقا لميثاقنا.

بيان الأقلية للمرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات لدائرة الملكية الفكرية

لا ينطبق قانون حماية البيانات، بما في ذلك قانون حماية البيانات العامة GDPR، على البيانات غير الشخصية. في الواقع، على الرغم من أن قانون حماية البيانات العامة GDPR غامضة إلى حد ما، إلا أنها قد لا تنطبق حتى على البيانات الشخصية المتعلقة بالكيانات الاعتبارية.[52] وفقًا لذلك، يجب على قواعد البيانات مثل WHOIS / RDDS، التي تخدم العديد من أغراض المصلحة العامة، تنقيح البيانات التي من الواضح أنها بيانات شخصية تتطلب معالجة متباينة بسبب قانون حماية البيانات. ومع ذلك، فإن المرحلة 2أ من EPDP حولت بشكل غير مفهوم وغير مناسب "عبء الإثبات" أو على الأقل "عبء الإقناع" لأولئك الذين يدافعون عن النتيجة المنطقية: لا ينبغي إخفاء البيانات غير الشخصية. تشير دائرة الملكية الفكرية أن المرحلة 2أ من EPDP بدأت عملها على القدم الخاطئة تمامًا من خلال تحمل هذا العبء غير المناسب ومحاولة تقديم التوجيه بدلاً من إنشاء سياسة توافق ملزمة. ليس هذا هو دور PDP - الذي تم تصميمه لوضع سياسة توافق ملزمة على قدم المساواة لجميع الأطراف المتعاقدة. وتشير دائرة الملكية الفكرية كذلك إلى وجود اتجاه مقلق في وضع سياسة أصحاب المصلحة المتعددين خلال المراحل العديدة لـ EPDP: القليل من النجاح ممكن عندما يكون بعض أصحاب المصلحة على استعداد فقط للعمل حصريًا لمصالحهم الخاصة مع القليل من الاعتبار للتسوية لصالح الصالح العام. الآن أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى جمع أصحاب المصلحة معًا لصالح أمن واستقرار ومرونة DNS و"تعزيز المصلحة العامة العالمية" على النحو المنصوص عليه في مواد تأسيس ICANN. أخيرًا، ننشير إلى أن تعيين "التوافق" المنسوب إلى توصيات EPDP المرحلة 2أ يعكس بشكل غير كاف التقسيم داخل مجموعة العمل حول هذه النتائج، ولا يعكس أن التوصية 17.3 من المرحلة الأولى EPDP "سيقوم فريق EPDP بتحديد وحل مشكلة الأشخاص الاعتباريين مقابل الطبيعيين في المرحلة الثانية "لا تزال دون حل دون الحاجة إلى التمايز.

فيما يلي تعليقات محددة على المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

I. الاعتماد على التعيين الذاتي للمسجل

تتمثل إحدى خيبات الأمل الأكثر شيوعًا في توصيات المرحلة 2أ من EPDP في المفهوم القائل بأنه لا ينبغي مطالبة الأطراف المتعاقدة بالاعتماد على ما يخبرهم به المسجل حول طبيعة بيانات RDS، وإما نشر البيانات أو تنقيحها وفقًا لذلك. أكدت المشورة القانونية هذا التقييم المنطقي، واصفة البيانات بأنها "حساسية منخفضة"، وخطورة "منخفضة"، وحتى في حالة النشر الخاطئ بناءً على التعيين الذاتي غير الصحيح للمسجل، فإن "أمر تصحيح المشكلة (من المحتمل أن يكون مصحوبًا بفترة زمنية معقولة يتم خلالها تنفيذ التغييرات)، بدلاً من الغرامة، يبدو أنه من المرجح العثور على "عدم وجود أمثلة على الإنفاذ فيما يتعلق بذلك."[53]

من خلال العمل على أساس هذه المشورة القانونية، يجب أن توافق المجموعة التي تعمل حقًا للصالح العام بسهولة على نشر البيانات التي تم تحديدها بواسطة صاحب البيانات على أنها بيانات غير شخصية. ومع ذلك، لم يبرز مثل هذا الاتفاق.

II. عنصر البيانات المشترك

تدعم دائرة الملكية الفكرية بشكل واضح وضع عنصر بيانات مشترك - أو عناصر - ليعكس ما إذا كانت بيانات RDS تتعلق بكيان قانوني أو شخص طبيعي مسجل و/أو ما إذا كانت البيانات نفسها تحتوي على بيانات شخصية. في حين أنها مخيبة باعتبارها النتيجة الأكثر تأثيرًا للمرحلة 2A، فإن دائرة الملكية الفكرية تدعم وتقدر نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي توصل إلى توافق في الآراء بشأن عنصر البيانات القياسي هذا.

[52] "لا يعالج هذا القانون البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري." الحيثية رقم 14 من قانون حماية البيانات العامة GDPR

[53] https://community.icann.org/display/EOTSFGRD/EPDP+-P2A+Legal+subteam

ومع ذلك، تعتقد دائرة الملكية الفكرية والزملاء من الدوائر واللجان الاستشارية الأخرى بقوة أن عنصر البيانات المعياري هذا يجب أن يكون إلزاميًا، لا سيما في حالة عدم نشر الفطرة السليمة للبيانات وفقًا لتمثيل المسجل. بينما تشجعنا الاتفاقية على وضع عنصر البيانات هذا، فإننا نشك في التأثير الإيجابي المحتمل لهذا الحل الوسط إذا لم يحقق عنصر البيانات هذا استخدامًا واسع النطاق من قبل الأطراف المتعاقدة. في الواقع، تشعر دائرة الملكية الفكرية بخيبة أمل وإحباط لأن فريق المرحلة 2أ لم يتمكن من الاتفاق على أي استخدام أكبر لعنصر البيانات هذا. تراوحت الاحتمالات من المجموعة الاختيارية للمجالات الجديدة فقط إلى التجميع والنشر الإلزامي للحقل لجميع النطاقات تحت الإدارة. ومع ذلك، كان الحد الأدنى - المجموعة الاختيارية - هو النتيجة الوحيدة مع إمكانية الحصول على توافق في الآراء. هذا أمر مخيب للآمال بشكل خاص نظرًا لأن الحقل نفسه ليس بيانات شخصية، وبالتالي لا يوجد خطر لنشرها. علاوة على ذلك، لم تقدم الأطراف المتعاقدة أبدًا أي سبب لمعارضة الجمع الإلزامي لعنصر البيانات هذا أو نشره. لقد كرروا فقط "لا نرى القيمة" (من المفترض لهم كسجلات وأمناء سجلات) عند تقديمهم مع الأساس المنطقي المقدم من الأطراف غير المتعاقدة، والذي يتضمن: فائدة لـ SSAD، إشارة إلى تقديم طلب SSAD أو طلب التسجيل / المسجل لمرة واحدة، معلومات حول ما إذا كانت البيانات قد تم حجبها لسبب أو لملاءمة الطرف المتعاقد، من بين آخرين.

III. عمل مدونة قواعد السلوك المستقبلية

أخيرًا، على الرغم من أنه كان من المحتمل أن يكون خارج نطاق المرحلة 2أ من EPDP، إلا أن التقرير النهائي يحتوي على بند يتطلب من ICANN النظر في التوجيهات المقدمة في أي مشاركة مستقبلية مع مجلس حماية البيانات الأوروبي بشأن مدونة قواعد السلوك. كمسألة أولية، التوصية ضعيفة بقدر ما لا تتطلب في الواقع إنشاء مدونة لقواعد السلوك. علاوة على ذلك، تمت صياغة التوصية بشكل غامض لتشمل وحدات التحكم والمعالجات، مع جملة منفصلة تشير إلى "المجتمع." والأمر الأكثر إثارة للقلق، عندما أصرت دائرة الملكية الفكرية على أن يوضح التقرير النهائي أن المجموعات التي تمثل طالبي بيانات RDS يتم تضمينها بشكل صريح كمتحكمين ومعالجات (لأغراضهم الخاصة)، اعترضت بعض الأطراف المتعاقدة، مشيرة إلى مقدمي الطلبات على أنهم "مصالح أطراف أخرى." في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN، لا يجب إبعاد المجتمع، ولا سيما المجتمع المتنوع الممثل داخل وعبر GNSO، إلى حالة "مراقب" في شيء مؤثر جدًا مثل الوضع القانوني لبيانات RDS التي تعتبر أساسية جدًا للأمن والاستقرار، ومرونة DNS.

IV. عنوان بريد إلكتروني مستعار قائم على المسجل

لا تزال دائرة الملكية الفكرية يعتقد أنه يجب نشر عنوان بريد إلكتروني مستعار قائم على المسجل على أساس إلزامي في WHOIS / RDDS. حدد التوجيه القانوني الذي حصل عليه فريق EPDP - المرحلة 2أ مخاطر مثل هذا النشر على أنه "معتدل" نظرًا لأنه يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد الشخص الطبيعي المسجل عند دمجها مع بيانات شخصية أخرى. ومع ذلك، فإن فوائد المصلحة العامة لهذا المنشور تفوق حقوق خصوصية صاحب البيانات حيث أن القدرة على استخدام عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل باسم مستعار أمر بالغ الأهمية في تسهيل ارتباط الملكية عبر النطاقات لمعالجة شبكات التهديد الأمني واسعة النطاق وأنظمة التصيد والمواقع المنتهكة للملكية الفكرية. ونشير إلى أن نشر عناوين البريد الإلكتروني المستعارة على المسجل يبدو أن تمتثل للقانون العام لحماية البيانات، وعلما بأن العديد من الكيانات الأوروبية في سلسلة التوريد DNS تنشر في الواقع عناوين البريد الإلكتروني للمسجل الفعلية دون أن نخالف GDPR، كما المشار إليها في التوجيه القانوني المقدم إلى EPDP.[54] في حالة تحديد مجلس حماية البيانات الأوروبي أو هيئة حماية البيانات الفردية هذا النهج على أنه غير متوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR، يمكن إعادة السياسة إلى المتطلبات الحالية لنشر عنوان بريد إلكتروني مجهول أو رابط إلى نموذج ويب، مع الكشف عن عنوان البريد الإلكتروني الفعلي استجابة لطلبات الجهات الخارجية الصالحة.

[54] "في قاعدة بيانات Whois الخاصة بها، تنشر EURid عناوين البريد الإلكتروني لمسجلي أسماء النطاق في نطاق المستوى الأعلى eu. (الأشخاص الطبيعيون والكيانات الاعتبارية).... وبالمثل، بينما تعتمد RIPE-NCC على الموافقة على نشر المعلومات الشخصية حول جهات الاتصال التقنية / الإدارية، فإنها تنشر معلومات شخصية حول أصحاب الموارد على أساس أن 'تسهيل التنسيق بين مشغلي الشبكات هو الغرض الوحيد الذي يبرر نشر البيانات الشخصية في RIPE - قاعدة بيانات NCC وأنه من الواضح أن معالجة البيانات الشخصية التي تشير إلى صاحب المورد ضرورية لأداء وظيفة التسجيل، والتي تتم في المصلحة المشروعة لمجتمع RIPE والتشغيل السلس للإنترنت عالميًا (وبالتالي فهي متوافقة مع المادة 6.1.و من قانون حماية البيانات العامة GDPR)." مذكرة Bird & Bird بتاريخ 27 أبريل/نيسان 2021، التقرير الأولي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات في 56-57.

V. الخاتمة

في الختام، على الرغم من أن دائرة الملكية الفكرية تدعم التوافق الذي تم التوصل إليه لإنشاء عنصر بيانات موحد ليعكس الطبيعة (الاعتبارية مقابل الطبيعية) للمسجل و/أو بيانات التسجيل، إلا أن التقرير النهائي للمرحلة 2A من EPDP يفشل في تحقيق هدفه النهائي. تطلبت التوصية 17.3 من المرحلة الأولى من EPDP، بالإضافة إلى التمايز الاختياري، "أن يقوم فريق EPDP بتحديد وحل مشكلة الشخصية الاعتبارية مقابل الطبيعية في المرحلة الثانية." للأسف، هذا الموضوع لا يزال دون حل. إن مطالبة ICANN بالتنسيق مع المجتمع التقني في إنشاء عنصر البيانات الذي يمكن للأطراف المتعاقدة أن تتجاهله تمامًا، لا يرقى إلى مستوى "حل" مشكلة الأشخاص الاعتباريين مقابل الطبيعيين. والفشل في طلب التمايز بين البيانات الشخصية وغير الشخصية يفشل في تلبية الهدف الشامل لـ EPDP المتمثل في "الحفاظ على قاعدة بيانات WHOIS إلى أقصى حد ممكن" مع الامتثال لقانون الخصوصية.

تقرير الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية حول التقرير النهائي للمرحلة 2A من عملية وضع السياسة المعجلة (EPDP) بشأن بيانات تسجيل gTLD

ملاحظة: تدعم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) ودائرة الأعمال (BC) ودائرة الملكية الفكرية (IPC) الآراء الواردة في هذا التعليق.

مقدمة وتعليق عام

تقدر GAC الوقت الكبير والالتزام الذي أظهره فريق EPDP المرحلة 2أ وقيادتها وطاقم دعم ICANN لوضع توصيات السياسة المعقدة والمهمة هذه فيما يتعلق بمعالجة بيانات تسجيل اسم النطاق من الكيانات الاعتبارية وجهات اتصال البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة. بينما تقر GAC بفائدة العديد من مكونات التوصيات النهائية، تظل GAC تشعر بالقلق من عدم إنشاء أي من التوصيات النهائية تقريبًا التزامات قابلة للتنفيذ. لذلك فهي لا ترقى إلى مستوى توقعات GAC للسياسات التي تتطلب نشر بيانات تسجيل اسم النطاق غير المحمية بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR للاتحاد الأوروبي (GDPR) وإنشاء إطار عمل مناسب لتشجيع نشر جهات اتصال بريد إلكتروني مستعارة مع ضمانات مناسبة.

بالنسبة للسياق، كما أوضحت GAC في التعقيبات السابقة،[55] فإن تطبيق القانون، وحماية المستهلك، وغيرهم من المكلفين بحماية الجمهور من الإجراءات الخبيثة التي يسهلها نظام DNS، يحتاجون إلى وصول سريع وفعال إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. حتى مايو/أيار 2018، كان هذا الوصول متاحًا للجمهور عبر نظام WHOIS. استجابةً للقانون العام لحماية البيانات، نفذت ICANN سياسات تسمح بإخفاء الكثير من هذه البيانات، حتى البيانات التي لا يحميها قانون حماية البيانات العامة GDPR. نظرًا لأن قانون حماية البيانات العامة GDPR لا يحمي معلومات الاتصال الخاصة بالأشخاص الاعتباريين، تساءل العديد من مجموعات أصحاب المصلحة بما في ذلك GAC عن سبب سماح سياسات ICANN بتنقيح المعلومات غير المحمية في مخرجات RDS / WHOIS. لذلك، حثت GAC ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين على وضع سياسات أكثر دقة من شأنها حماية البيانات الشخصية أثناء نشر البيانات غير الشخصية، بما في ذلك بيانات التسجيل المتعلقة بالكيانات الاعتبارية، وبالتالي الاعتراف بأن نشر بيانات تسجيل اسم النطاق غير المحمي يفيد المصلحة العامة.

تابع نطاق العمل في المرحلة الثانية أ من EPDP هذه الاهتمامات وركز على موضوعين، وهما:
1. التمايز بين بيانات تسجيل الأشخاص القانونيين والأشخاص الطبيعيين.
2. وجدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول[56] الهوية.

وفي المبحث الأول كانت الأسئلة التي تم تناولها على النحو التالي:
i. فيما إن كان يلزم إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين تسجيلات الهيئات الاعتبارية والشخصيات الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك").[57]
ii. وأي توجيهات - إن وجدت - يمكن تقديمها لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يميّزون بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية.

[55] راجع تعقيب اللجنة الاستشارية الحكومية في التقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 فبراير/شباط 2019)، والتقرير الأولي للمرحلة الثانية من تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية (24 مارس/آذار 2020)، وأيضًا تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية على ملحق التقرير الأولي للمرحلة الثانية (5 مايو/أيار 2020). راجع أيضًا بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في أبو ظبي (بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان (بتاريخ 15 مارس/آذار 2018)، وأيضًا بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018).

[56] خلص فريق EPDP لاحقًا إلى أن مصطلح "اسم مستعار" كان المصطلح الأكثر دقة. انظر "تعريفات" على الصفحة 24 من التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

[57] راجع التوصية 17 في التقرير النهائي للمرحلة الأولى من EPDP على الرابط: https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-gtld-registration-data-specs-final-20feb19-en.pdf.

في إطار الموضوع الثاني "جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية"، تناول فريق EPDP المسائل التالية:

i. ما إذا كان من الممكن أن يكون لجهات الاتصال الفريدة عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية موحدًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل ينبغي أن يكون بمثابة شرط.
ii. وإن كان مستحبًا ولكن ليس شرطا، فأي توجيهات يمكن تقديمها - إن وجدت - إلى الأطراف المتعاقدة التي قد ترغب بتنفيذ عناوين البريد الإلكتروني الموحدة غير محددة الهوية.

تعتقد GAC أن توصيات المرحلة 2أ النهائية توفر العديد من المكونات البناءة بما في ذلك:

1. إنشاء حقول البيانات للإشارة إلى / تحديد المشتركين الاعتباريين والبيانات الشخصية؛
2. إرشاد محدد حول الضمانات التي يجب تطبيقها لحماية المعلومات الشخصية عند التمييز بين تسجيلات اسم النطاق للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين؛
3. التشجيع على إنشاء القواعد السلوكية التي تتضمن معالجة بيانات تسجيل اسم النطاق من الكيانات الاعتبارية؛
4. تشجيع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO على متابعة التطورات التشريعية التي قد تتطلب مراجعات لتوصيات السياسة الحالية، و
5. سياق وإرشادات مفيدة لأولئك الذين يرغبون في نشر رسائل بريد إلكتروني مجهولة الهوية.

ومع ذلك، فإن التوصيات النهائية غير كافية لأنها تقترح في المقام الأول إجراءات اختيارية وليست مطلوبة، حتى عند تطبيقها على المعلومات غير المحمية بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR مثل البيانات غير الشخصية للكيانات الاعتبارية. يمكن أن تؤدي الإجراءات الاختيارية إلى نظام مجزأ وغير مؤكد لمقدمي الطلبات وأصحاب البيانات، مع سياسات مختلفة عبر أمناء سجلات مختلفين لكيفية حماية البيانات أو الكشف عنها.[58]

بالنسبة للخلفية، يتم تسجيل نسبة كبيرة من أسماء النطاقات بواسطة كيانات اعتبارية ولا يحمي قانون حماية البيانات العامة GDPR بشكل عام بيانات تسجيل اسم النطاق غير الشخصي. تُظهر بعض التحليلات أنه تم حجب مجموعة أكبر بكثير من معلومات التسجيل مقارنة بما هو مطلوب بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR، أي "ربما خمسة أضعاف ما هو ضروري."[59] في الواقع، تشير البيانات المتاحة إلى أن حوالي 11.5% فقط من النطاقات قد تنتمي إلى أشخاص طبيعيين يخضعون للقانون العام لحماية البيانات GDPR، بينما تم تنقيح بيانات الاتصال من 57.3% لجميع النطاقات.[60] يمكن القول إن هذا الإخفاء غير الضروري لكميات هائلة من بيانات التسجيل يعيق العديد من الفوائد المرتبطة بالشفافية فيما يتعلق بملكية أسماء النطاقات.

فيما يتعلق بمعالجة البيانات من الأشخاص الاعتباريين، تعتقد GAC أن هذا التمايز يجب أن يكون مطلوبًا للعديد من الأسباب المختلفة (كما هو مذكور أدناه) والتي تفيد الجمهور.

أولاً، سيؤدي نشر بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام المتعلقة بالكيانات الاعتبارية إلى زيادة المعلومات المتاحة لتلك الكيانات المكلفة بحماية الجمهور. نظرًا لانتشار الجرائم المستندة إلى الإنترنت، فإن نشر بيانات تسجيل الكيانات الاعتبارية من شأنه أن يساعد في إنفاذ القانون وحماية المستهلك وقدرة المتخصصين في الأمن السيبراني على التحقيق بسرعة وفعالية في الأنشطة غير المشروعة التي ييسرها نظام DNS، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة السيبرانية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح النشر لتطبيق القانون أو فرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية الوطنية بما يلي: 1) تحديد الولاية القضائية / موقع الشركات التي تقع ضحية للجرائم الإلكترونية بسرعة و2) تزويد الكيانات الاعتبارية على نطاق واسع بإخطار ورسائل وقائية في حالة ما إذا كانت نطاقاتهم تم اختراقها.

[58] أعربت GAC عن مخاوفها فيما يتعلق بالسياسات التي تنطوي على مخاطر التجزئة في التعقيبات السابقة بما في ذلك بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الختامي في برشلونة (25 أكتوبر/تشرين الأول 2018). راجع أيضًا بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة الثانيةمن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات المستوى الأعلى العام gTLD (24 أغسطس/آب 2020).

[59] راجع الملخص التنفيذي لتوافر بيانات جهات اتصال WHOIS ودراسة تصنيف المسجل (25 يناير/كانون الثاني 2021) على الرابط https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/chapin-to-botterman-25jan21-en.pdf.

[60] المصدر ذاته

ثانيًا، إن مطالبة أمناء السجلات بنشر بيانات تسجيل اسم النطاق للكيانات الاعتبارية من شأنه أن يقلل بشكل كبير من عدد طلبات الكشف عن بيانات تسجيل اسم النطاق والتحديات المرتبطة بالحصول على استجابات للإفصاح،[61] لأن مجموعة البيانات هذه ستكون بالفعل علنية متوفرة. ثالثًا، يؤدي إتاحة البيانات غير الشخصية للجمهور إلى زيادة الثقة بشكل عام في DNS من خلال السماح بالشفافية فيما يتعلق بملكية أسماء النطاقات، بما في ذلك تلك النطاقات التي تسهل الاتصالات والمعاملات الحساسة عبر الإنترنت.

أخيرًا، تؤكد الإرشادات القانونية التي تم تلقيها على المخاطر المنخفضة المرتبطة ببيانات التسجيل من الكيانات الاعتبارية. إلى الحد الذي يتم فيه تضمين المعلومات الشخصية في بيانات تسجيل الكيانات الاعتبارية، فمن المحتمل أن تكون "حساسية منخفضة" لأنها تتعلق بتفاصيل عمل الموظف بدلاً من حياته الخاصة.[62] علاوة على ذلك، إذا تم اتباع الضمانات المناسبة، فإن المخاطر القانونية المرتبطة بهذا النشر، حتى في حالة حدوث أخطاء غير مقصودة، تبدو منخفضة.[63]

في **الملخص**، نؤكد أن إجراء الأطراف المتعاقدة لعملية تمييز بين بيانات الشخصيات الاعتبارية والشخصيات الطبيعية، ينبغي أن يكون إلزاميا. لا يعكس التقرير النهائي بشكل كافٍ الاهتمامات المختلفة على المحك في مناقشة التمايز والنشر اللاحق للمعلومات غير المحمية. تعتقد GAC أن المصلحة العامة تفوق المخاوف التجارية، خاصة وأن المعلومات المتاحة للجمهور ستعزز استقرار وأمن ومرونة DNS.

تحدد التعليقات التالية اهتمامات محددة فيما يتعلق بالتوصيات النهائية.

التوصية رقم 1 الحقول لتسهيل التمييز بين بيانات تسجيل الأشخاص القانونيين والطبيعيين

حثت GAC على إنشاء واستخدام حقول البيانات للإبلاغ عن المسجلين القانونيين ووجود أو عدم وجود معلومات شخصية في مجموعات البيانات الخاصة بهم. ستوفر آليات التمييز هذه خطوة أولى ضرورية للتمايز. تتضمن التوصية 1 العديد من الالتزامات فيما يتعلق بإنشاء الحقول لتسهيل التمييز بين بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين وتحديد ما إذا كانت بيانات التسجيل هذه تحتوي على بيانات شخصية أو غير شخصية. بالإضافة إلى إنشاء هذه الحقول، هناك التزامات أخرى:

- بالنسبة لـ ICANN لتنسيق المجتمع التقني، على سبيل المثال فريق عمل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل مجموعة عمل RDAP، لوضع أي معايير ضرورية مرتبطة بهذا الحقل (الحقول)؛
- لـ SSAD، بما يتفق مع توصيات المرحلة الثانية من EPDP، لدعم الحقول من أجل تسهيل التكامل بين SSAD وأنظمة الأطراف المتعاقدة؛
- وللحقول لدعم القيم المحددة المتعلقة بوضع الأشخاص الاعتباريين ووجود أو عدم وجود البيانات الشخصية.

تقدر GAC بشكل خاص دقة هذه التوصية في التحديد الدقيق للقيم التي يجب تضمينها في هذه الحقول. على الرغم من أن GAC تعتقد أن التوصية 1 ستكون أكثر فعالية في إنشاء البنية التحتية اللازمة للتمايز إذا كانت:

1. طلب الأطراف المتعاقدة ليس فقط إنشاء هذه الحقول ولكن أيضًا استخدامها؛
2. قدمت جداول زمنية محددة لجعل هذه الحقول قابلة للتشغيل؛
3. والتأكد من أن الحقول ستعمل ضمن الأنظمة الحالية والمتوقعة لجمع البيانات والكشف عنها.

من أجل التوضيح، تعتقد GAC أن مطالبة الأطراف المتعاقدة بملء هذه الحقول لجميع عمليات التسجيل المستقبلية، بغض النظر عما إذا كانت الأطراف المتعاقدة تختار التفرقة في معالجتها للبيانات من الكيانات الطبيعية مقابل

[61] انظر القسم 5.3.1 في مشروع تقرير فريق مراجعة خدمات دليل التسجيل (31 أغسطس/آب 2018) والاستطلاع المشترك من مجموعات مكافحة التصيّد وفيروسات المراسلة ومجموعات مكافحة إساءة استخدام الهواتف المحمولة (18 أكتوبر/تشرين الأول 2018).
[62] راجع مذكرة Bird & Bird بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2021.
[63] المصدر ذاته

الكيانات الاعتبارية، أمر فعال ويخدم المصلحة العامة لأنه سيوفر أساسًا للإشارة إلى البيانات وتحديدها التي قد تكون موضوع طلبات SSAD المعجلة في المستقبل أو الالتزامات القانونية المستقبلية.[64]

وتشير GAC أيضًا أن الاستخدام الطوعي لمثل هذا الحقل لا يتوافق مع المراحل السابقة من EPDP حيث تم تطبيق تدابير مثل تنقيح البيانات على النظام بأكمله بدلاً من الاعتماد على قرارات الأطراف المتعاقدة الفردية.

التوصية رقم 2 إرشادات للأطراف المتعاقدة التي تختار التفريق

أنشأ فريق EPDP إرشادات للتمايز بناءً على المبادئ المعمول بها في قانون حماية البيانات العامة GDPR والمشورة القانونية الشاملة. والجدير بالذكر أن المشورة القانونية حددت ضمانات محددة للغاية للتخفيف من مخاطر الكشف غير المشروع ولاحظت أنه على أي حال، لم تكن البيانات المعنية حساسة مثل الفئات الأخرى من المعلومات الشخصية لأنها تتعلق بالعمل، وليس الحياة الخاصة. أخيرًا، لاحظت المشورة القانونية أنه في حالة اتباع الضمانات، فمن غير المرجح أن يؤدي الكشف غير المقصود عن المعلومات الشخصية إلى اتخاذ إجراءات تنفيذية. نظرًا لأن التوجيه اعتمد الضمانات الموصى بها، فإن مخاطر المسؤولية الناتجة منخفضة، وتمت مناقشتها سابقًا، فإن الفوائد التي تعود على الجمهور عالية.

للأسباب المحددة أعلاه، تعتقد GAC أن التوصية كان يجب أن تطلب من الأطراف المتعاقدة التفريق بين الكيانات الاعتبارية والطبيعية، وبالتالي يجب أن تطلب أيضًا من الأطراف المتعاقدة تطبيق التوجيه القابل للتطبيق المحدد في التوصية 2 ونشر جميع البيانات غير الشخصية الخاصة بـ الكيانات الاعتبارية في البيانات المتاحة للجمهور. تعتقد GAC أيضًا أن الضمانات الواردة في التوصية 2 يشار إليها على نحو أكثر ملاءمة باسم "أفضل الممارسات."

التوصية رقم 3 مدونات قواعد السلوك وأمثلة على السيناريوهات

ترحب GAC بتوصية فريق EPDP بأن يتم النظر في توجيه الفريق المنصوص عليه في التوصية 2 من خلال أي عمل مستقبلي محتمل داخل ICANN بواسطة وحدات التحكم والمعالجات ذات الصلة فيما يتعلق بوضع مدونة قواعد سلوك GDPR. تشير GAC إلى أنه ينبغي منح أصحاب المصلحة المتأثرين بمثل هذه المدونة الفرصة للمشاركة في وضع المدونة بما في ذلك مقدمي الطلبات المحتملين (وبالتالي المعالجات المحتملة) لبيانات تسجيل اسم النطاق.

تقدر GAC أيضًا الإرشادات المقدمة من السيناريوهات المحددة. تعتقد GAC أنه سيتم تحسين منطق ووضوح هذه السيناريوهات الثلاثة إذا تطلبت النشر أو عدم الإفصاح بموجب السيناريوهات القابلة للتطبيق. يحدد كل سيناريو شروطًا محددة تفرض منطقيًا إما نشر بيانات تسجيل اسم النطاق أو عدم الكشف عنها، وبالتالي فإن استخدام كلمة "ينبغي" بدلاً من "يجب" في هذه السيناريوهات هو في غير محله.

التوصية رقم 4 عناوين البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة

فيما يتعلق بجهات الاتصال الفريدة وعناوين البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة، ترحب GAC بالخطوات لتقديم إرشادات حول نشر عنوان بريد إلكتروني من خلال طريقة حماية البيانات باستخدام تقنيات إخفاء الهوية وتلاحظ المستويات المنخفضة من المخاطر التي يوفرها هذا للنشر كما هو موضح في المذكرات القانونية التي تلقاها EPDP فريق.[65] على الرغم من اعتراف GAC بوجود بعض المخاطر التي ينطوي عليها مجرد نشر المعلومات ذات الأسماء المستعارة، إلا الحيثية رقم 28 من قانون حماية البيانات العامة GDPR تسلط الضوء على استخدام الأسماء المستعارة كطريقة لتقليل هذه المخاطر على أصحاب البيانات ومساعدة المتحكمين والمعالجات على الوفاء

[64] في هذا الصدد، ترحب GAC بتشجيع التقرير النهائي لـ GNSO لتقييم ما إذا كان عمل السياسة في المستقبل ضروريًا في ضوء التطورات التشريعية. على سبيل المثال، أشارت EPDP إلىالمناقشات الحالية والاعتماد المتوقع للتوجيهات المعدلة بشأن أمن الشبكات وأنظمة المعلومات ("NIS2"). راجع "الاقتراح المقدم إلى مجلس GNSO" في الصفحة 15 من التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

[65] راجع مذكرة Bird & Bird الصادرة بتاريخ 9 أبريل/نيسان 2021 بشأن خيارات إخفاء عناوين الاتصال, ومذكرة Bird & Bird الصادرة بتاريخ 4 فبراير/شباط 2020 بشأن الأسئلة بشأن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD"، عناوين البريد الإلكتروني للخصوصية والبروكسي والمستعارة.

بالتزاماتهم المتعلقة بحماية البيانات. علاوة على ذلك، يتم استخدام رسائل البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة على نطاق واسع بواسطة خدمات الخصوصية / الوكيل مع تأثير ضئيل أو معدوم من قبل العديد من أصحاب البيانات. كما تشير GAC إلى الفوائد التي سيوفرها مثل هذا النشر لرسائل البريد الإلكتروني ذات الأسماء المستعارة، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل الاتصالات السريعة والفعالة مع مسجلي اسم النطاق. كانت هناك تقارير تفيد بأن بعض نماذج الويب لم تكن آليات فعالة للتواصل مع المسجلين.

بيان الأقلية من NCSG حول التقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات

يسر مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية NCSG أن ترى المهام النهائية لمرحلتي EPDP 1 و2 قد اكتملت. يسعدنا أيضًا أن ICANN تمتثل أخيرًا لقانون حماية البيانات، وهو أمر كنا ندفع من أجله منذ الأيام الأولى لمناقشات سياسة WHOIS. لقد كانت عملية EPDP طويلة ومؤلمة بلا داع، ولا تعكس تقديرًا لمسؤولية ICANN في الامتثال لقانون حماية البيانات ولكن بالأحرى صعوبة حمل العديد من أصحاب المصلحة على تبني مفهوم احترام حقوق المسجلين. كما نعتقد أن تكاثر تصريحات الأقليات، وتكرار المواقف التي تم الجدل حولها مرارًا وتكرارًا خلال الأشهر التسعة الماضية على الأقل، إن لم يكن خلال السنوات الثلاث الماضية، ليس ضروريًا. ومع ذلك، بعيدًا عن NCSG للوقوف على المبدأ ورفض إعادة صياغة حججنا الخاصة.

لقد تحدثنا مرارًا وتكرارًا عن حقوق المسجل. كنا عادة بمفردنا في التأكيد على حقوق المسجل؛ يجب أن ينضم إلينا على الأقل ALAC وSSAC وGAC، الذين لديهم أدوار واضحة في تمثيل حقوق المسجلين. لحسن الحظ، فإن الأطراف المتعاقدة تدعم عملائها وتوضح التزاماتها تجاههم بانتظام. يجب أن تؤكد ICANN أيضًا على حقوق العملاء في دورها كوسيط محايد لترتيب MS لإدارة نطاقات gTLD.

كما أدى الافتقار إلى الوضوح بشأن دور مؤسسة ICANN كمراقب للبيانات في علاقة تحكم مشترك إلى إرباك المياه وجعل تخيل السياسة أكثر تعقيدًا. لقد ذكرنا مرارًا أن الطبيعة الدقيقة لأدوار ICANN والأطراف المتعاقدة كان يجب توضيحها، بلا شك بمساعدة مستشار قانوني خارجي، في بداية هذا الجهد. طبيعة ترتيبات المراقب المشترك مهمة؛ كان من الممكن توفير الكثير من الوقت، وتجنب الارتباك، لو كنا أكثر وعياً بهذه العلاقات التعاقدية النهائية.

أثار العديد من الأطراف مسألة مسودة اللوائح في أوروبا والتي قد تؤثر على تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR، وقد أدى ذلك إلى إبطاء الإجراء. إن موقفنا هو أننا لا يجب أن نحاول تعديل العمل الذي تم إنجازه في المرحلتين الأوليين من EPDP هذا، بناءً على تكهنات حول التنظيم المحتمل. مرة أخرى، تشير الرغبة في كبح تنفيذ قانون حماية البيانات العامة GDPR قبل سنوات من سن هذه اللوائح وإدراجها في القوانين الوطنية، إلى عدم تقدير قانون حماية البيانات وحقوق الخصوصية للمسجلين.

فيما يتعلق بالمشكلات الدقيقة التي تم تناولها في هذا التقرير، فقد أكدنا خلال عملية EPDP هذه، وفي PDP السابقة حول خدمات وكيل الخصوصية، على أن التمييز بين القانوني والطبيعي ليس تمييزًا مفيدًا عند اتخاذ قرار بشأن الحاجة إلى الحماية البيانات في RDS. لقد كان، كما كررنا عدة مرات، السؤال الخطأ الذي يجب طرحه، لأن العديد من العمال الذين يعملون لدى شخص اعتباري أو شركة يتمتعون بحقوق الخصوصية فيما يتعلق بالكشف عن معلوماتهم الشخصية وبيانات الاتصال الخاصة بهم. لا يتمتع الشخص الاعتباري بحقوق الخصوصية، لكن يتمتع بها الأشخاص. حتى إذا اتبعنا السؤال "القانوني مقابل الطبيعي" بسؤال توضيحي يتطلب من المسجل أن يشهد بأنه لا توجد معلومات شخصية مدرجة في المعلومات التي يقدمونها، فإن هذا لا يلغي بأي حال من الأحوال مخاطر الكشف عن المعلومات الشخصية. يصعب على العديد من المنظمات الإجابة عن كلا السؤالين، لا سيما المنظمات التي يمثلها NCSG، والتي تشمل المنظمات غير الربحية، والمنظمات التطوعية، والنوادي ومجموعات المصالح، والجماعات الدينية، ومنظمات حقوق الإنسان، إلخ.

ينطبق هذا أيضًا على المتعاقدين الفرديين، وبعض أنواع المهنيين، وعمال الوظائف المؤقتة الذين يُعاملون كمقاولين لكنهم يعملون بالفعل في علاقة صاحب عمل / موظف. في حين أنه من السهل بدرجة كافية للشركات الكبيرة التي لديها فرق قانونية، حتى تلك التي لديها عمليات واسعة النطاق ومشتتة عالميًا، للتأكد من أنها تستطيع الإجابة عن هذا السؤال، فإنه ليس من السهل على الكيانات الأصغر ذات الميزانيات الأصغر، والتي لا تتعامل مع الشركات بطريقة غير مؤسسية. المتطوعين والأعضاء.

لذلك، فإن موقفنا هو أنه نظرًا لأن التمييز ليس واضحًا بالنسبة للعديد من الكيانات، فمن غير العملي أو المرغوب فيه تفويض التمييز، وفي حين أن الأطراف المتعاقدة قد طورت إرشادات ممتازة لأعضائها لمساعدتهم على تحديد كيفية التعامل مع هذا التمييز، يجب ألا يشكل هذا التوجيه جزءًا من السياسة. إذا كانت جزءًا من السياسة، فإنها

تصبح إرشادات بشأن المسائل القانونية؛ هذا ليس شيئًا يجب أن تفعله ICANN. الأطراف المتعاقدة قادرة تمامًا على نشر هذه الإرشادات بأنفسهم، وICANN قادرة تمامًا على الإشارة إليها على أنها أفضل ممارسات القطاع الخاص، وليست توجيهًا بموجب سياستها وتنفيذها من قبل ICANN. يجب على الأطراف المتعاقدة أن تعرف بشكل أفضل المخاطر القانونية الخاصة بهم، وبما أنهم هم المتحكمون والمسؤولون عن أي غرامات قد تحدث نتيجة لإجراءات الإنفاذ، يجب أن تكون لهم الحرية في تقرير كيفية إدارة الكشف عن معلومات العملاء.
نشير إلى أن تلك الأطراف التي ضغطت بشدة من أجل هذا التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين ضغطت أيضًا بشدة على مجال أو حقول لإدخال البيانات. بالنظر إلى أن التوصية ستبقى على أنها مجال تطوعي، والأمر متروك للأطراف المتعاقدة، التي تختلف نماذج أعمالها بشكل كبير، وكيفية استخدامهم للمجال (المجالات)، لا نعتقد أن التوصيات المتعلقة بدقة المجال هي مفيد. إذا تعهدت ICANN بإصدار تعليمات إلى IETF، على سبيل المثال، حول كيفية توحيد المجال، فكيف يكون التمييز وجمع البيانات ذات الصلة والإفصاح عنها ضروريًا لجعل هذا التمييز طوعياً؟ هذه مسألة يجب تركها لأفضل ممارسات القطاع الخاص.

لقد تحدثنا أيضًا عن حقوق عمال المهام والمقاولين الفرديين والفنانين المستقلين والمبيعات والتجار، على الرغم من أننا مؤهلون صراحة لتمثيل أصحاب المصلحة غير التجاريين. لا أحد آخر يمثل هؤلاء الأشخاص، الذين تتزايد أعدادهم بوتيرة سريعة مع تغير أنماط التوظيف مع اقتصاد الإنترنت العالمي. تتحدث هذه الفجوة بشكل واضح عن التركيز على الشركات الكبرى، وعدم التركيز على القضايا التنافسية التي تفاقمت بسبب سياسة DNS. نأمل أن تتناول الأطراف المتعاقدة حقوق هؤلاء الأفراد، وأن تكون حريصًا على ضمان معاملتهم معاملة عادلة مع الاحترام الواجب لمعايير الخصوصية عند تنفيذ هذه السياسة.

مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات

يود ممثلو مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات (RrSG) في مجموعة العمل (WG) للمرحلة 2أ الخاصة بـ EPDP أن يشكروا طاقم عمل ICANN وجميع أعضاء مجموعة عمل EPDP على عملهم الشاق طوال هذه المرحلة من EPDP. يهدف البيان التالي إلى استكمال تصويتنا بالتوافق وتعقيباتنا طوال مسار عمل المرحلة 2أ EPDP.

التعليقات العامة

خلال مداولات المرحلة 2أ من EPDP، أكد فريق RrSG على أن كل مسجل فردي يجب أن يكون قادرًا على تحديد مستوى المخاطر التي يتحملها، ضمن خط الأساس الذي يسمح بالالتزام بالالتزامات القانونية ذات الصلة. وبالمثل، يجب أن يكون كل مسجل فردي قادرًا على تحديد ما يعتبره مجديًا تجاريًا وتقنيًا لأعماله الفريدة.

على الرغم من أن التوصيات التي قدمها فريق المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات تسمح بحدوث تقرير المصير، فإنها توفر خيارات وإرشادات لأمناء السجلات والسجلات الذين يختارون التفرقة بناءً على وجود البيانات الشخصية في سجل التسجيل، أو الذين يختارون نشر بريد إلكتروني قائم على جهة الاتصال أو قائم على التسجيل، من المخيب للآمال أن تحقيق هذه النتيجة كان نتاج صراع كبير. خلال العمل في هذه المرحلة، قام فريق العمل بإعادة النظر في القضايا بشكل متكرر دون إضافة أي شيء جديد إلى حد كبير إلى المناقشة، وناقش المواضيع التي كانت خارج النطاق. ربما الأهم من ذلك، أن مجموعة العمل كانت في العديد من المناسبات غير مهتمة أو غير مهتمة بالمخاطر القانونية والمالية التي قد تخلقها بعض الالتزامات المقترحة للأطراف المتعاقدة في ولايات قضائية مختلفة أو لنماذج أعمال مختلفة، أو بالمخاطر التي يتعرض لها المسجلون أنفسهم.

أخيرًا، نشير إلى أن أي فوائد محتملة لالتزامات السياسة الإلزامية في هذه المجالات، والتي من شأنها إبطال القدرة الحاسمة للمسجلين على اختيار المخاطر القانونية والتجارية والتقنية الخاصة بهم، لم يتم إثباتها بشكل واضح أو مقنع بما يكفي لإظهار الحاجة المطلقة لمثل هذه الالتزامات مقابل الخيارات الأقل إشكالية التي اقترحها فريق المسجل. لم تكن التزامات السياسة المقترحة مبنية على الضرورة القصوى أو التحسينات المقبولة على نطاق واسع على منظومة النطاقات، والتي ربما قدمت مبررًا لطلبها. لذلك، فإن فريق RrSG واثق من أن نتيجة عمل المرحلة 2أ، بما في ذلك التوجيه والمتطلبات الاختيارية للتمايز واستخدام عنوان بريد إلكتروني قائم على المسجل أو قائم على التسجيل، هي النتيجة المناسبة.

الكيانات الاعتبارية مقابل الأشخاص الطبيعيين

يدعم فريق مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG الحفاظ على المرحلة الأولى من التوصية رقم 17 (1)، ويعتبر هذا بمثابة حل للمشكلة كما هو مذكور في المرحلة الأولى التوصية رقم 17 (3). على الرغم من أن المجموعات المختلفة الممثلة في مجموعة عمل المرحلة 2أ من عملية وضع السياسات المعجَّلة لم تتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع، فقد تمت مراجعة جميع التعقيبات ذات الصلة ومعالجتها بالتفصيل أثناء المداولات ولم يتم التخطيط أو توقع مزيد من المداولات؛ على هذا النحو، تم حل المشكلة. علاوة على ذلك، هذا هو القرار *الصحيح*. يجب أن يتحكم كل مسجل فردي في إجراء تحليل المخاطر / الفوائد الخاص به والنظر في المشهد القضائي الفريد الخاص به من أجل تحديد ما إذا كان سيتم التفريق وكيفية ذلك، وهذا يحافظ على القدرة على القيام بذلك.

يؤكد فريق المسجل أن طريقة التمييز ستختلف عبر أمناء السجلات. تم التعامل مع كل من استخدام "العلامات" أو "الحقول" للإشارة إلى نوع الشخص أو وجود البيانات الشخصية بالإضافة إلى محتويات التوجيه نفسه ضمن هذه المرحلة على أنه اختياري، وليس إلزاميًا لجميع أمناء السجلات. هذا التوجيه رفيع المستوى ونتج عن حل وسط كبير؛ إنه مفيد ولكنه لا ينطبق في جميع المواقف أو على جميع أمناء السجلات في جميع أنحاء العالم. على هذا النحو، يجب أن تظل اختيارية. لا يمكن إنشاء أي إرشادات أو قواعد سلوك إلزامية إلا من قبل الأطراف المتعاقدة ذات الصلة نفسها، مع مراعاة التعقيبات من المجتمع.

جدوى الاتصالات الفريدة

وافق فريق RrSG على أن نشر عنوان بريد إلكتروني قائم على التسجيل أو قائم على المسجل في RDDS العامة هو نشاط لمعالجة البيانات كما يعبر عن تقديره وعرفانه للتعقيبات والملاحظات المفيدة والشاملة التي قدمتها شركة Bird & Bird حول هذا الموضوع. في حين أن بعض عمليات تنفيذ خيار النشر هذا قد تكون أقل خطورة من غيرها، فإننا نشير مرة أخرى إلى أن كل أمين سجل فردي يجب أن يكون قادرًا على تحديد درجة تحمل المخاطر القانونية، بدلاً من جعل فريق عمل المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات يتخذ هذا القرار نيابةً عنهم. وفقًا لذلك، نشجع جميع قراء هذا التقرير النهائي على مراجعة التوجيه القانوني المقدم بشأن هذا الموضوع (المُدرج في الملحق "و" بالتقرير النهائي)، ونتوقع توفير المزيد من التوجيه والدعم لأعضاء مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات حسب الحاجة.

لمزيد من المعلومات حول آراء فريق RrSG حول هذه المواضيع، يرجى الرجوع أيضًا إلى منشورنا على منصة CircleID: الخصوصية والشخصيات الاعتبارية مقابل الشخصيات الطبيعية، والعملية المعجّلة لوضع السياسات الخاصة بـ ICANN التي لا تنتهي. شكرًا جزيلاً.

مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات

بيان الأقلية للتقرير النهائي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل gTLD

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الاجتهاد، يسر RySG الاحتفال بقرار العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن المواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD ("EPDP"). كان هذا جهدًا غير مسبوق تقريبًا، تم إطلاقه من خلال سن قانون حماية البيانات العامة GDPR، والذي تطلب من مجتمع ICANN العمل معًا لمعالجة حالات عدم التوافق التي طال أمدها مع التزامات حماية البيانات. إن RySG ممتنة بشكل لا يصدق للعمل الجاد والالتزام من قبل رؤساءنا ونوابهم، وفريق دعم فريق عمل ICANN الذي لا يعرف الكلل، وأعضاء فريق EPDP الذين شاركوا بحسن نية للوصول إلى أرضية مشتركة وفهم لهذه المواضيع المعقدة المعترف بها.

إن RySG واثقة من أننا، كما في المراحل السابقة من هذا العمل، قد حققنا التوازن المناسب بين حماية حقوق خصوصية صاحب البيانات، والوفاء بالتزاماتنا القانونية، وعدم خلق عقبات أو تحديات تشغيلية غير ضرورية لعملائنا أو أعمالنا.

أولاً. تم حل مشكلة الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين

حلت المرحلة 2أ مشكلة التمايز بين الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين. لا يلزم أن ينتج عن عملية وضع السياسات PDP توصيات توافق لحل المشكلة. إن عدم اتفاق مجموعة العمل على التغييرات في التوصية السابقة (المرحلة الأولى، التوصية 17) بشأن "الأشخاص الاعتباريين مقابل الطبيعيين" هو نتيجة قيّمة ومقبولة. بعد ثلاث مراحل من مداولات EPDP، ودراسة أعدتها منظمة ICANN، واستشارة قانونية من مستشار خارجي حول المسألة القانونية مقابل الطبيعية، فقد حان الوقت للتعرف على هذه المشكلة على أنها مغلقة.

في الواقع، اتبع فريق EPDP تعليمات مجلس GNSO بعناية "للإجابة . . . فيما لو يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك".)"[66] وقد تطلب الرد على هذا السؤال المحدد النظر في المرحلة الأولى من التوصية رقم 17 المكونة من ثلاثة أجزاء في مجملها.[67] الحجج التي تفيد بأن فريق EPDP لم يرضي 17.3 ("سيقوم فريق EPDP بتحديد وحل مشكلة الأشخاص الاعتباريين مقابل الطبيعيين في المرحلة الثانية") تأخذ نظرة ضيقة عمدًا لنص التوصية، متجاهلة اللغة الواضحة لتعليمات مجلس GNSO.
تشعر RySG بالقلق من أن البعض قد اقترح أن هذه المشكلة لم يتم حلها. تمت مناقشة هذا السؤال في ثلاث مراحل منفصلة من EPDP وكانت النتيجة في كل مرة أن الأطراف المتعاقدة قد تفرق ولكنها غير ملزمة بالقيام بذلك. وهذا يدل بوضوح على أن هذه المسألة قد تم تناولها بشكل مناسب ومتسق. إن تصور أن هذا العمل لم يتم حله بطريقة ما قد يكون ضارًا لمجتمع ICANN ويُنظر إليه على أنه يقوض فعالية نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. كما أنه سيكون غير عادل لأعضاء مجموعة العمل والساعات التي لا حصر لها التي قضوها في مناقشة وحل المشكلة.

---

[66] تعليمات مجلس GNSO بشأن الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين في المرحلة 2أ: "[يُتوقع] من فريق EPDP مراجعة الدراسة التي أجرتها منظمة ICANN (بناءً على طلب فريق EPDP وبموافقة مجلس GNSO
خلال المرحلة الأولى)، والضوابط القانونية المقدمة من قبل المؤسسة القانونية Bird & Bird وكذلك التعقيبات الموضوعية الواردة حول هذا الموضوع خلال منتدى التعليقات العامة الذي تم إجراؤه حول هذه الإضافة والإجابة على:

I. فيما لو يتوجب إجراء تحديثات على توصية المرحلة الأولى من عملية EPDP حول هذا الموضوع ("يسمح لمشغلي السجلات وأمناء السجلات التمييز بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك")؛
II. وأي توجيهات - إن وجدت - يمكن تقديمها لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يميّزون بين الشخصية الاعتبارية والشخصية الطبيعية".

[67] يحتوي التقرير النهائي للمرحلة الأولى من EPDP على التوصية التالية بشأن قضية الشخص القانوني مقابل الشخص الطبيعي: **التوصية 17-1:** "يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بالسماح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات التفريق بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك."
التوصية 17-2: "يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بأن تجري منظمة ICANN بأسرع ما يمكن دراسة يتم وضع اختصاصاتها ومهامها بالتشاور مع المجتمع، على أن تنظر فيما يلي:

- جدوى وتكاليف تضمين كل من التنفيذ وتكاليف المسئولية المحتملة على التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- أمثلة الصناعات أو المؤسسات الأخرى التي ميزت بنجاح بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- مخاطر الخصوصية على أصحاب الأسماء المسجلة جراء التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.
- المخاطر المحتملة الأخرى (إن وجدت) على أمناء السجلات والسجلات جراء عدم التفريق."

التوصية 17-3: "سوف يقرر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات مسألة "الاعتباري في مقابل الطبيعي" ويحلها في المرحلة الثانية."

ثانيًا. يبقى التمايز الاختياري نتيجة جيدة

تؤمن RySG بشدة أن الحفاظ على توصيات سياسة المرحلة الأولى المسموح بها ولكن ليست إلزامية[68] لبيانات تسجيل الأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الطبيعيين هي نتيجة جيدة موضوعيًا لعملنا في وضع السياسة. هذه النتيجة ليست مجرد الحفاظ على الوضع الراهن. نعتقد بشكل جازم أن التوازن الذي تم تحقيقه (بعد دراسة كبيرة) في لغة المرحلة الأولى من التوصية 17 أمر مهم للغاية، لا سيما بالنظر إلى عدم اليقين التنظيمي الذي يتذرع به الكثيرون في فريق EPDP كمبرر لتغيير توصية المرحلة الأولى. وبدلاً من ذلك، فإن عدم اليقين هذا هو جزئيًا سبب كون التوصية 17 حلاً مناسبًا ومرنًا وأنيقًا لمسألة التمايز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.

a. يجب السماح للأطراف المتعاقدة بالتحكم في المخاطر القانونية الخاصة بهم

كما أوضحت RySG طوال المرحلة 2أ، فإن المرونة المتأصلة في السماح ولكن لا تتطلب التمايز مهمة في السماح للأطراف المتعاقدة بالتحكم في المخاطر القانونية الخاصة بهم وتخفيف المخاطر على عملائهم. ذكرت السجلات وأمناء السجلات مرارًا وتكرارًا أن هذا يمثل فرضية أساسية في جميع أنحاء EPDP.

تنص المذكرات القانونية بوضوح، "[إذا] لم يكن لدى الأطراف المعنية سبب للشك في مصداقية التعريف الذاتي للمسجل، فمن المحتمل أن يكونوا قادرين على الاعتماد على التعريف الذاتي وحده، دون تأكيد مستقل. ومع ذلك، فإننا نتفهم أن الأطراف قلقون من أن بعض المشتركين لن يفهموا السؤال وسيخطئون في تعريف أنفسهم. لذلك، سيكون هناك خطر تحمل المسؤولية إذا لم تتخذ الأطراف ذات الصلة خطوات أخرى لضمان دقة تحديد المسجل."[69] وبالمثل، "[إذا] كان هناك خطر معقول من أن الأشخاص المعنيين بالبيانات سيحددون أنفسهم بشكل خاطئ، فإن الفشل في جعل عواقب التعريف الذاتي المعروف لأصحاب البيانات قد يؤدي إلى مسؤولية الفشل في الوفاء بالشرعية والإنصاف والشفافية مبدأ."[70]

تقدر RySG أن Bird & Bird قد قدمت إرشادات حول كيفية التخفيف من هذه المخاطر. ومع ذلك، فإن مسألة كيفية اعتماد هذه الإجراءات وبأي طريقة، ناهيك عن تحديد ما هو وما هو غير مقبول، يجب أن تكون المسؤولية الوحيدة للأطراف المتعاقدة التي تتحمل هذا الخطر. في أي ترتيب تجاري آخر سيكون هذا اقتراحًا غير مثير للجدل. كما قلنا منذ بداية PDP هذه، حيث تتحمل الأطراف المتعاقدة المسؤولية عن معالجة البيانات، يجب أن تقع القرارات المتعلقة بهذه البيانات مع السجلات وأمناء السجلات بدلاً من الأطراف الأخرى التي لا تتحمل أي مخاطر بأنفسها، وليس لديها مصالح مشتركة في شروط حماية بيانات عملائنا.

b. المرونة أمر مرغوب فيه

يضمن الحفاظ على سياسات مرنة بدلاً من سياسات توجيهية بشأن التمايز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين أن أمناء السجلات والسجلات يتمتعون بالذكاء والقدرة على الاستجابة السريعة للتغييرات التنظيمية المستقبلية التي قد تؤثر على نشر بيانات الشخص الاعتباري دون الحاجة إلى صنع سياسة إضافية. تدرك RySG أن التوجيهات المنقحة حول أمن الشبكات وأنظمة المعلومات ("NIS 2") لديها القدرة، بمجرد اعتمادها، على التأثير على أمناء السجلات والسجلات معالجة بيانات الشخص الاعتباري. إن عدم اليقين حول كيف ومتى ستنفذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تطبيق NIS 2 هو بالتحديد سبب ضرورة تمتع السجلات وأمناء السجلات بالمرونة في تقرير التزامهم ذاتيًا بالمشهد القانوني والتنظيمي المتغير. يعزز مشهد الخصوصية المتغير والمتطور توصية المرحلة الأولى التي تؤكد خيار الأطراف المتعاقدة للتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.

---

[68] التوصية 17-1: "يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بالسماح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات التفريق بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك."

[69] "مشورة بشأن المسؤولية فيما يتعلق بتعريف المسجل الذاتي كشخص طبيعي أو غير طبيعي وفق قانون حماية البيانات العامة GDPR (التشريع ("GDPR") (EU) 2016/679))،" بواسطة روث بوردمان وجابي مالدوف بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2019: https://community.icann.org/download/attachments/102138857/Natural%20vs.%20Legal%20Memo.docx

[70] نفس المصدر

c. التبرير غير الكافي بأن المتطلبات الإضافية ضرورية أو حتى مفيدة

على الرغم من أن RySG تشعر بقوة بشأن المرحلة الأولى من التوصية 17 من حيث مزاياها الخاصة، إلا أننا نلاحظ أيضًا أنه لم يتم تقديم أي تبرير مقنع لسبب ضرورة أو حتى الرغبة في التمايز الإلزامي. بدون مزيد من المعلومات، لا نفهم بدقة المشكلة التي يحاول التمايز الإلزامي بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين وتسجيلات الأشخاص الطبيعيين حلها.

ثالثا. يثق RySG في عملية GNSO لتحديد متى يكون عمل السياسة في المستقبل مطلوبًا

تدعم RySG الإبلاغ عن NIS 2 إلى مجلس GNSO للمراقبة المستمرة. ومع ذلك، لا نشعر أن المسودة الحالية لـ NIS 2 تتطلب عملًا سياسيًا جديدًا ونتردد في التحديد المسبق للنتيجة التي تقوم بها. تدعم RySG وتؤيد دور مجلس GNSO في تحديد متى يكون عمل السياسة مطلوبًا. توضح ممارسات وإجراءات GNSO أن سياسة ICANN ليست مطلوبة لتوجيه أو تكرار الالتزامات التي تخضع لها الأطراف المتعاقدة بموجب القانون. بدأت ICANN هذا EPDP لمعالجة سن قانون حماية البيانات العامة GDPR، وكان عمل السياسة في هذه الحالة ضروريًا بسبب التعارض المباشر بين المتطلبات في اتفاقياتنا مع ICANN ومتطلبات قانون حماية البيانات العامة GDPR. لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لمسودة التشريع المحتملة 2 شيكل. في غضون ذلك، تم إقرار قوانين حماية البيانات أو دخولها حيز التنفيذ في كاليفورنيا وفرجينيا واليابان والهند والصين (على سبيل المثال لا الحصر) والتي يجب على بعض الأطراف المتعاقدة أو جميعها اتباعها. لم يقترح أحد (بشكل شرعي) أن تضع ICANN سياسة لضمان الامتثال لتلك الالتزامات لأنه لا توجد تعارضات مباشرة مع اتفاقياتنا. في النهاية، يجب ترك قرار بدء عمل السياسة الجديدة ومتى يتم ذلك لمجلس GNSO، وفقًا للعمليات الحالية.

رابعا. التوصية رقم 1 خارج النطاق وتطرح أسئلة تنفيذية مهمة

للتذكير، فيما يتعلق بمسألة التمايز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في المرحلة الثانية أ، أصدر مجلس GNSO تعليمات إلى EPDP للإجابة على سؤالين ضيقين بشكل واضح: (1) ما إذا كانت هناك أية تحديثات مطلوبة لتوصية المرحلة الأولى من EPDP بشأن هذا الموضوع ("يُسمح للمسجلين ومشغلي السجل بالتفريق بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك")؛ و(2) ما هو التوجيه، إن وجد، الذي يمكن تقديمه لأمناء السجلات و/أو السجلات الذين يفرقون بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.[71]

يعد الالتزام بالنطاق المتفق عليه لـ PDP أمرًا مهمًا بشكل أساسي في وضع سياسة جيدة. لسوء الحظ، عانى عمل المرحلة 2أ من المحاولات المستمرة لتوسيع نطاق مهمتنا، مما أدى في النهاية إلى توصية لإنشاء عنصر بيانات أشرنا إليه مرارًا وتكرارًا بما يتجاوز تعليماتنا من مجلس GNSO. الإنشاء الإلزامي لعنصر بيانات جديد ليس له علاقة بلغة المرحلة الأولى من التوصية رقم 17، وبالتالي لا يتم تبريره كاستجابة للجزء الأول من مهمتنا من GNSO. بدلاً من التماس توضيح حول النطاق في بداية النظر في هذه المشكلة، قرر رئيس EPDP أن إنشاء عنصر بيانات يتعلق بالإرشادات ضمن نطاق EPDP. علاوة على ذلك، "إذا شعر مجلس GNSO أن ما ننتجه خارج النطاق، فسوف ينقلون ذلك."[72]

ونتيجة لذلك، تطلب RySG بكل احترام أن يقوم مجلس GNSO أولاً بفحص التوصية رقم 1 من منظور ما إذا كان الاقتراح في الواقع ضمن نطاق عمل المرحلة 2أ قبل النظر في الموافقة على التوصية. كما أوضحنا، نعتقد أنه ليس كذلك. إذا قررت GNSO أن التوصية رقم 1 في النطاق، فلا يزال لدى RySG مخاوف كبيرة بشأن ملاءمة هذه التوصية وتنفيذها العملي.

[71] ميثاق المرحلة 2أ من المنظمة الداعمة للأسماء العامة، متاح على https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-2-priority-2-items-10sep20-en.pdf

[72] "بخصوص وجهة نظرك حول النطاق، ناقش فريق القيادة والموظفون هذا الأمر. في رأيي أن ما نناقشه هنا من حيث صلته بالإرشادات يقع في نطاق ميثاق EPDP والتوجيهات التي تم إعطاؤها لنا، والأسئلة التي تم طرحها علينا. وأعتقد أنه إذا شعر مجلس GNSO أن ما ننتجه خارج النطاق، فسوف ينقلون ذلك. وأن لدينا اتصال هنا مع فيليب، وهو أيضًا رئيس GNSO، والذي سيتولى إدارة أي مشكلة على غرار تلك الخطوط المتعلقة بالنطاق." رئيس EPDP، اجتماع المرحلة 2أ، 5 أغسطس/آب 2021.

a. التوصية رقم 1 لا علاقة لها بتعليماتنا من المجلس

نعتقد أن الإنشاء الإلزامي المقترح لعنصر بيانات جديد، والذي يتطلب المشاركة مع IETF، ومن المحتمل مشاركة إضافية في مجالات أخرى، لا يعتبر "التوجيه" المشار إليه في تعليمات GNSO. إن وجود (أو عدم وجود) عنصر بيانات معياري لا يساعد الأطراف في عملية التمايز، فهو فقط يلتقط نتيجة تلك العملية. إن التركيز على النتيجة بدلاً من العملية ليس توجيهًا، على الأقل ليس إرشادات عملية ذات مغزى وبالتالي لا تتوافق مع تعليمات EPDP الصادرة عن المجلس.

وبالمثل، عند النظر في إمكانية وجود عنصر بيانات قياسي، لا نتفق على أن التوصية بعنصر بيانات جديد مرتبطة بالإرشادات لمجرد أن عنصر البيانات يشار إليه في هذا التوجيه. لا يمكننا تمهيد العناصر في نطاق PDP بهذه الطريقة. يجب ألا تتجاوز سياسة حماية البيانات الشخصية نطاق تعليماتها، ويجب أن تكون توصياتنا مركزة بالمثل.

b. يثير إنشاء عنصر بيانات جديد قضايا تنفيذ مهمة

إذا قررت GNSO أن التوصية رقم 1 في نطاق المرحلة 2أ، فإن RySG لا تزال تعتقد أن هناك قضايا تنفيذ مهمة يجب على GNSO وICANN مراعاتها عن كثب قبل اعتماد هذه التوصية.

عنصر البيانات المقترح ليس شيئًا يمكن لـ ICANN إنشاؤه بمفردها. يتم التحكم في معايير الإنترنت EPP وRDAP (المواصفات الفنية)، وكلاهما أساس لمعظم قنوات الاتصال المستخدمة لبيانات التسجيل، بواسطة IETF. لدى IETF عملية مستقلة عن ICANN داخل مجتمع تقني يتألف من أكثر من مجرد أطراف مرتبطة بـ ICANN من المحتمل أن تخلق تحديات التنفيذ.

نظرًا للمخاوف الكبيرة التي أثيرت بشأن اعتماد عنصر البيانات هذا، نشير إلى أنه لا يوجد مبرر مقنع لسبب ضرورة أو فائدة عنصر البيانات هذا، لا سيما كجزء من RDDS العام. الأسباب المنطقية المقدمة، بما في ذلك (1) تتبع مدى قيام الأطراف المتعاقدة بتنفيذ التفاضل؛ (2) السماح للجمهور بالتحقق من دقة التعيين القانوني مقابل التعيين الطبيعي؛ (3) تحديد الامتثال للقوانين المعمول بها، (4) تمرير الإشارات إلى "الاتساق"، و(5) "ما هو الضرر" في اعتماد عنصر البيانات ؟؛ تفتقر إلى فائدة محددة، ويمكن تحقيقها على الأرجح من خلال الآليات القائمة. لا يوجد أي من المبررات المقدمة منطقية عمليًا، ناهيك عن كونها ضرورية أو مقنعة بما يكفي لتبرير مثل هذه التغييرات المهمة والخارجة عن النطاق للسياسة الحالية.

كما هو مذكور أعلاه، فإن وجود (أو عدم وجود) عنصر بيانات موحد لا يساعد الأطراف المتعاقدة التي ترغب في التمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين وتسجيلات الأشخاص الطبيعيين، فهو يجسد فقط نتيجة هذه العملية. عند النظر في إمكانية وجود عنصر بيانات قياسي، وافقت السجلات على أنه لأغراض التكامل مع نظام SSAD محتمل في المستقبل، على النحو الموصى به في المرحلة الثانية، قد يكون من المنطقي وجود طريقة موحدة للإشارة إلى ما إذا كان التسجيل يحتوي على بيانات شخصية أم لا. بينما نقر بأنه قد تكون هناك حالة استخدام مرتبطة بقرارات الإفصاح في SSAD، فإننا نفضل تأجيل تلك القرارات، كما هو مناسب، لتطوير SSAD بدلاً من اتخاذ خطوات الآن قد تحد من فائدة عنصر البيانات هذا مرة واحدة SSAD يعمل.

تذهب التوصية إلى أبعد من ذلك، حيث تطلب من ICANN إنشاء هذا المجال بالتنسيق مع المجتمع التقني لاستخدامه مع EPP وRDDS. لتوضيح الأمر، لا تدعم RySG استخدام هذا الحقل في EPP أو RDDS. كحل وسط، اتفقنا على أن هذا حقل اختياري تمامًا تختاره الأطراف المتعاقدة للتمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين و/أو الإشارة إلى ما إذا كان التسجيل يحتوي على بيانات شخصية أم لا يمكن الاستفادة منها، ولكن لا يلزم استخدامها بأي حال من الأحوال.

من أجل التعاون بحسن نية نحو حل وسط، وافقت السجلات على إنشاء عنصر بيانات موحد وأنه يمكن للأطراف المتعاقدة، إذا اختارت، الاستفادة من عنصر البيانات القياسي هذا. لدينا مخاوف كبيرة بشأن استخدام مثل هذا الحقل في EPP أو RDDS ونحتاج إلى توضيح أننا لا ندعم استخدامه بأي منهما. لم نسمع أي سبب منطقي مقنع لسبب استخدام مثل هذا المجال في كلتا الحالتين، ولا يشير دعمنا لإنشاء مثل هذا المجال إلى إرشادات أو توصية بضرورة استخدامه.

خامسًا. الدليل الذي تم وضعه حول التمايز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين غير كافٍ

تدعم RySG مفهوم التوجيه الذي يساعد الأطراف المتعاقدة على التغلب على التحديات القانونية والتقنية المعقدة التي تواجه السجلات وأمناء السجلات بشكل روتيني في تشغيل أعمالنا. في تجربتنا، يتم صياغة أفضل التوجيهات من قبل أولئك الذين لديهم الخبرة والمصالح المناسبة لمواجهة التعقيد وتقديم الوضوح بشأن الأسئلة الصعبة أو الغامضة. على الرغم من الاعتراضات والاقتراحات المستمرة للأطراف المتعاقدة بشأن التحسين، فإن التوجيهات الواردة في هذا التقرير بشأن التمايز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين لا تلبي أيًا من هذه المعايير.

عند وضع التوجيهات الواردة في التوصية رقم 2، وافقت مجموعة العمل على أن هذا هو التوجيه الاختياري الذي يمكن للأطراف المتعاقدة التي تختار التمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الاستفادة منها وفقًا لتقديرها. ومع ذلك، تنص لغة التقرير النهائي للتوصية رقم 2 على أن الأطراف المتعاقدة التي تختار التفريق يجب أن تتبع هذا التوجيه. يشعر RySG أن استخدام الكلمة هنا لا يجسد بدقة ما تم الاتفاق عليه من قبل مجموعة العمل. وفقًا لـ RFC 2119، "ينبغي. . . يقصد بها أنه قد توجد أسباب وجيهة في ظروف معينة لتجاهل عنصر معين، ولكن يجب فهم الآثار الكاملة وموازنتها بعناية قبل اختيار مسار مختلف." نظرًا لأن اتباع إرشادات التمايز هذه اختياري، فإن المصطلح الأكثر ملاءمة هنا هو MAY ("العنصر اختياري حقًا"). بينما في مصلحة التعاون بحسن نية نحو حل وسط، اختارت السجلات دعم التوصية، يجب أن نشير إلى أننا لا نتفق مع استخدام "ينبغي" وأن الأطراف المتعاقدة بحاجة إلى النظر فيما إذا كانت الإرشادات مفيدة وقابلة للتطبيق على قبل أن يقرروا ما إذا كانوا يتبنونها.

باختصار، التوجيهات الواردة في هذا التقرير حول التمايز القانوني مقابل الطبيعي غير كافية على الإطلاق إذا كان الغرض منها هو مساعدة الطرف المتعاقد الذي يريد التمايز. التوجيه مقصر لعدة أسباب. أولاً، التوجيه موجه نحو النتائج بشكل متعمد وغير معقول. أولئك الذين دافعوا عن ضرورة هذا التوجيه قللوا من العملية التي يحدث بها التمايز، والمتطلبات والاعتبارات القانونية المرتبطة بها. يحجب هذا النهج عن قصد تقريبًا التعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها عملية التمايز بدلاً من التعامل معها، وهو الأمر الذي لا يساعد مستخدم الإرشادات في فهم هذه التعقيدات والمخاطر ومعالجتها.

ثانيًا، التوجيه غير عملي. مرة أخرى، من خلال الفشل في التعامل مع التعقيدات والمخاطر الكامنة في التمايز، فإن التوجيه الناتج هو بالكاد أكثر من إعادة صياغة للقانون والنتائج المتوقعة. على سبيل المثال، تنص الإرشادات على ما يلي:

> "يجب أن يتأكد أمناء السجلات من أنهم ينقلون بوضوح طبيعة ونتائج مسجل النطاق في فئة الشخصية الاعتبارية. يجب أن تشمل هذه الاتصالات:
> - شرح ماهية الشخص الاعتباري بلغة واضحة يسهل فهمها.
> - إرشادات للمسجل (صاحب البيانات) 35641 من قبل المسجل فيما يتعلق بالعواقب المحتملة لما يلي:
>   - تحديد بيانات تسجيل اسم النطاق الخاص به على أنه شخصية اعتبارية؛
>   - تأكيد وجود بيانات شخصية أو بيانات غير شخصية؛
>   - تقديم الموافقة. يتوافق هذا أيضًا مع القسم 3.7.7.4 من اتفاقية اعتماد أمين السجل (RAA)."

لسوء الحظ، بالنسبة لمستخدم هذا التوجيه، يثير هذا القسم الموجز أسئلة أكثر مما يجيب عليه. ما هو الشخص الاعتباري؟ ماذا لو لم يكن المسجل صاحب البيانات؟ ما هي عواقب الإبلاغ عن صاحب البيانات؟ ما الخطوات اللازمة للتأكد من أن صاحب البيانات يفهم هذه الرسائل (على سبيل المثال، اختبار A / B، لوحات المستخدم)؟ ما هي المخاطر إذا لم يتم اتباع هذه الخطوات؟ كيف يتم الحصول على الموافقة الهادفة، خاصةً عندما لا يكون صاحب التسجيل هو صاحب البيانات؟ هل التعليم أو الإشعار للمسجل كافٍ لتقليل المخاطر؟ إن مجرد إعادة صياغة الالتزامات التي يمليها القانون بالفعل إلى حد كبير لا يفعل الكثير هنا لمساعدة مستخدم الإرشادات في التعامل مع هذه المشكلات.

وبالمثل، تنص التوجيهات في الفقرة الأخيرة على ما يلي:

> قد لا يكون التمييز بين المسجلين الاعتباريين والطبيعيين وحده أمرًا مؤثرًا في كيفية التعامل مع المعلومات (إعلانها علنًا أو إخفاءها)، حيث إن البيانات المقدمة من قبل الأشخاص الاعتباريين قد تتضمن بيانات شخصية محمية بموجب قانون حماية البيانات، مثل قانون حماية البيانات العامة GDPR.

هذه في الواقع هي أصعب وأخطر مسألة في التمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين وتسجيلات الأشخاص الطبيعيين. وفقًا لتوجيهات EDPB لـ ICANN، "[ر] مجرد حقيقة أن المسجل هو شخص اعتباري لا يبرر بالضرورة النشر غير المحدود للبيانات الشخصية المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يعملون أو يمثلون تلك المنظمة."[73] هذا التوجيه لا يفعل شيئًا للتفكير أو حتى في الحد الأدنى من شرح كيف يمكن لأمين السجل أن يبدأ في التعامل مع المشكلة. إن معالجة هذا التحدي الأساسي بشكل عابر يقوض بشدة فائدة هذه الإرشادات ويزيد من قلقنا بشأن التطبيق العملي العام لهذه النصيحة.

من أجل التعاون بحسن نية، وافقت RySG على دعم نشر هذه الإرشادات على الرغم من المخاوف الموضحة أعلاه، حيث توضح التوصية أن الإرشادات اختيارية حقًا وأن الأطراف المتعاقدة (حتى أولئك الذين يختارون التفريق) ليست كذلك الطريقة المطلوبة لاتباع التوصية رقم 2. نحن متشككون في أن هذا التوجيه سيتم اعتماده على نطاق واسع، ليس لأن التوجيه بشأن هذه المسألة غير مرغوب فيه، ولكن لأن هذه الإرشادات لا تفعل شيئًا لتوجيه التنفيذ العملي ولا تقدم أي راحة للأطراف التي تتحمل المخاطر القانونية.

سادسًا. الخاتمة

لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، نظرًا للدعم المستمر من مختلف الأطراف في فريق EPDP لنشر هذا التقرير النهائي والتوصيات كما هو مذكور، وبغض النظر عن مخاوفنا المتعلقة بنطاق التوصيات، فإن RYSG لا تعترض على مرور هذا التقرير والتوصيات كما ورد. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن هذا الدعم يقوم على أساس حسن النية بأن جميع الأطراف تحافظ على المستوى المتفق عليه من توافق الآراء. في حين أن RYSG لا تدعم عددًا من جوانب هذا التقرير، بروح ودعم نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، فقد قدمنا تنازلات.

[73] خطاب المجلس الأوروبي لحماية البيانات إلى يوران ماربي، في يوليو/تموز 2018، متاح على الرابط https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/jelinek-to-marby-05jul18-en.pdf

بيان أقلية SSAC بشأن المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD - التقرير النهائي للمرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات[74]

1 مقدمة

تقدر اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) التابعة لـ ICANN تعميم التقرير الأولي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) حول المواصفة المؤقتة لفريق بيانات تسجيل gTLD - المرحلة 2أ (يشار إليها فيما بعد باسم "التقرير الأولي للمرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات")،[75] ونشكر فريق العمل لإتاحة الفرصة لهم للتعليق عليه.

في هذا المستند، تقدم SSAC كلاً من التعليقات العامة حول عملية وضع السياسة العامة المعجلة وتعليقات محددة على التوصيات الفردية في التقرير الأولي لفريق المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات. سيكون من دواعي سرور SSAC مناقشة هذه التعليقات مع فريق EPDP في الوقت الذي يناسبهم لشرح أي عناصر قد تكون غير واضحة وتتطلب مزيدًا من التفصيل.

تود SSAC أن تقر بالوقت والجهد الكبير الذي كرسه أعضاء فريق EPDP وشكرهم على مساهمتهم في هذا الموضوع المهم.

2 خلفية

في هذا القسم، نراجع الأسئلة قيد الدراسة من قبل مجموعة العمل (WG) الخاصة بالمرحلة 2أ من EPDP، ونقدم بعض الملاحظات حول عملية وضع السياسة العامة المعجلة، ثم نصف نهجنا. في القسم التالي نقدم توصياتنا، بعضها ينطبق على الجهد العام وبعضها خاص بجهود المرحلة 2أ.

2.1 الأسئلة قيد النظر من قبل فريق عمل المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات

2.1.1 التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين

يوفر قانون حماية البيانات العامة (GDPR) حماية خاصة للأشخاص الطبيعيين (أي البشر)، ولا توفر حماية للشخصيات الاعتبارية (أي الشركات).[76،77] ركزت مجموعة عمل العملية المعجّلة لوضع السياسات، وخاصة مجموعة عمل المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات، اهتمامًا كبيرًا على هذا التمييز. من بين الأسئلة التي أخذتها مجموعة العمل EPDP في الاعتبار ما يلي:

1. هل ينبغي أن يكون هناك عنصر بيانات محدد لتسجيل ما إذا كان المسجل شخصًا طبيعيًا أم شخصًا اعتباريًا؟
2. هل ينبغي أن يُطلب من كل مسجل اتخاذ هذا القرار لكل تسجيل؟
3. ما هي الأدلة التي يجب أن تكون مطلوبة لاتخاذ هذا القرار؟
4. ما هي المخاطر إذا كان قرار المسجل غير صحيح؟
5. هل يجب أن يُطلب من المسجل التصريح عما إذا كان شخصًا طبيعيًا أم شخصًا اعتباريًا وهل ينبغي للمسجل الاعتماد على هذه الشهادة؟
6. هل ينبغي أن تكون بيانات الاتصال للمسجلين المصنفين كأشخاص اعتباريين متاحة دائمًا للجمهور؟[78]

---

[74] تم نشر المستند كـ SAC118، وهو متاح على: https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-118-en.pdf

[75] راجع التقرير الأولي لفريق عمل العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) حول المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD – المرحلة 2أ، https://www.icann.org/en/system/files/files/epdp-phase-2a-initial-report-02jun21-en.pdf

[76] راجع الحيثية رقم 14 من قانون حماية البيانات العامة GDPR: "ينبغي أن تنطبق الحماية التي توفرها هذه اللائحة على الأشخاص الطبيعيين، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم، فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. لا يتناول قانون حماية البيانات العامة GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما المشروعات المقامة في فئة الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري". https://gdpr-info.eu/recitals/no-14/

[77] راجع المادة 4 من قانون حماية البيانات العامة GDPR، متاح على: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32016R0679&from=EN#d1e1374-1-1

[78] يتعامل فريق عمل EPDP بشكل عام مع عملية الطلب والاستجابة كما لو أن البيانات "العامة" منشورة ليراها أي شخص. في جميع السيناريوهات المتوقعة، يكون الوصول إلى بيانات التسجيل عبر عملية استجابة الطلب. أي، لا يتم نشر بيانات التسجيل بمعنى أن النشر مفهوم بشكل عام. في هذا المستند، نستخدم عبارة "متاحة للجمهور" للإشارة إلى البيانات المتاحة لأي شخص يطلبها دون قيود على الاستخدام ودون الإسناد.

7. هل يجب ألا تكون بيانات الاتصال الخاصة بالمسجلين المصنفين كأشخاص طبيعيين متاحة للجمهور مطلقًا؟
8. هل ينبغي أن تكون حالة صاحب التسجيل متاحة للجمهور؟
9. كيف يمكن المضي قدمًا عندما يتم تضمين معلومات التعريف الشخصية (PII) لشخص طبيعي كجزء من تسجيل شخص اعتباري؟

2.1.2 جدوى الاتصالات الفريدة

طُلب من فريق EPDP النظر في الأسئلة التالية:

- ما إذا كان الاتصال الفريد في شكل عنوان بريد إلكتروني مجهول الهوية أمرًا ممكنًا أم لا، وإذا كان ذلك ممكنًا، فهل يجب أن يكون شرطًا؟
- إذا كان ذلك ممكنًا، ولكن ليس شرطًا، فما التوجيه، إن وجد، الذي يمكن تقديمه إلى الأطراف المتعاقدة مع ICANN التي قد ترغب في تنفيذ عناوين بريد إلكتروني موحدة مجهولة المصدر؟

لاحظ فريق EPDP أن "جهات الاتصال الفريدة" مصطلح غامض، وأن هناك هدفين متميزين صرحا عن طريق أولئك الذين يدافعون عن جهات اتصال فريدة. وهذه هي: (1) القدرة على الاتصال بشكل سريع وفعال بمسجل النطاق دون الكشف عن البيانات الشخصية، و(2) معرف عام يساعد المحققين على ربط تسجيلات المجال بجهة اتصال مشتركة.

حاول فريق EPDP إزالة الغموض عن هذه الأغراض من خلال اقتراح فترتين:

- **جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى المُسجل** - بريد إلكتروني لجميع النطاقات المُسجلة بواسطة مُسجل فريد [برعاية مسجل معين] أو [عبر أمناء السجلات]، الذي يُقصد به أن يكون بيانات مستعارة عند معالجتها من قبل أطراف غير متعاقدة.
- **جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل** - بريد إلكتروني منفصل للاستخدام الفردي لكل اسم نطاق مسجل بواسطة مسجل فريد، والذي يُقصد به أن يكون بيانات مجهولة عند معالجتها من قبل أطراف غير متعاقدة.

بعد بعض المداولات، لم يقدم فريق EPDP إجابة قاطعة حول جدوى المسجل أو جهة اتصال البريد الإلكتروني القائمة على التسجيل. أوصى فريق EPDP بأن "الأطراف المتعاقدة التي تختار نشر عنوان بريد إلكتروني قائم على المسجل أو التسجيل في خدمة دليل بيانات التسجيل التي يمكن الوصول إليها للجمهور (RDDS) يجب أن تضمن الضمانات المناسبة لصاحب البيانات بما يتماشى مع الإرشادات ذات الصلة بشأن تقنيات إخفاء الهوية المقدمة من قبل سلطات حماية البيانات الخاصة بهم والإرشادات القانونية الملحقة."
تشير SSAC إلى أن بعض أمناء السجلات قد نشروا بالفعل عددًا قليلاً من الطرق المختلفة لدعم جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل. على سبيل المثال، تم إنشاء عناوين البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل بشكل فريد لكل مسجل، ويتم استضافتها مع مجال المسجل. يتم إعادة توجيه الرسائل الموجهة إلى عناوين البريد الإلكتروني هذه عند استلام أمين السجل إلى المستلم الفعلي. يوفر بعض أمناء السجلات نموذجًا مستندًا إلى الويب يمكن استخدامه لتوجيه رسالة إلى المسجل لاسم مجال معين. في معظم الحالات، لا يعرف مرسل الرسالة الأصلية ما إذا كانت الرسالة المعاد توجيهها قد تم تسليمها أم فتحها. لا توفر المواصفات المؤقتة أي متطلبات لمستوى الخدمة لإعادة توجيه البريد الإلكتروني.[80,79]

لا تعلم SSAC حاليًا بأي حل تم نشره يلبي متطلبات جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل على النحو المحدد أعلاه. حسب الروايات، تم اقتراح عدد قليل من الحلول ولكن لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء.

[79] المواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD؛ الملحق أ: خدمات دليل بيانات التسجيل، الفقرة 2.
https://www.icann.org/resources/pages/gtld-registration-data-specs-en
[80] كانت هناك مشاكل موثقة مع تطبيقات إمكانية الاتصال لدى أمناء السجلات. انظر ص 55-59 من "بيانات تسجيل اسم النطاق عند مفترق الطرق: حالة حماية البيانات والامتثال وقابلية الاتصال في ICANN."
http://www.interisle.net/domainregistrationdata.html

2.2 ملاحظات SSAC

بناءً على المشاركة في EPDP، تقدم SSAC تعليقين بخصوص الجهد العام لتحقيق نظام وصول متمايز يلبي أهدافًا متعددة. من خلال نظام الوصول المتمايز، فإن SSAC تعني نظامًا يوفر القدرة على تكييف الاستجابة بناءً على الطالب والغرض من الطلب. نظام الوصول / الإفصاح الموحد (SSAD) هو مثال محدد لمثل هذا النظام.

2.2.1 تضارب المصالح

من منظور SSAC، هناك ثلاث مصالح متنافسة في العمل في مداولات السياسة.

1. **دعاة الخصوصية.** تريد بعض الأطراف التأكد من أن بيانات الاتصال الخاصة بالأشخاص الطبيعيين غير متاحة للجمهور ما لم يقدم الشخص الطبيعي موافقة صريحة ومستنيرة للسماح بتوافرها للجمهور. إنهم يريدون تطبيق هذه الحماية على الأشخاص الاعتباريين أيضًا إذا كانت بيانات الاتصال تتضمن معلومات تحديد الهوية الشخصية أو إذا كان من الممكن استنتاج معلومات تحديد الهوية الشخصية من بيانات جهة الاتصال.
2. **طالبي البيانات.** يرغب مقدمو الطلبات في الحصول على الحد الأقصى من البيانات التي يمكنهم الحصول عليها. يرغب مقدمو الطلبات في أن تكون حماية الخصوصية أقرب ما يمكن إلى ما هو مطلوب قانونيًا فقط. إنهم يريدون تلبية الطلبات بشكل موثوق وسريع وغير مكلف.
3. **مراقبو البيانات.**[81] أولئك الذين يقومون بجمع البيانات وإتاحتها للجمهور، أي أمناء السجلات ومشغلي السجلات، يريدون تقليل التكلفة والمخاطر.

قد يجسد أفراد أو منظمات معينة أكثر من واحدة من هذه الاهتمامات المتنافسة.

2.2.2 قلق غير معلن

إن نظام SSAD هو نظام جديد مقترح للتعامل بشكل مركزي مع الطلبات المقدمة للحصول على بيانات التسجيل غير العامة والموضحة في التوصيات من 1--18 في التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) لمنظمة GNSO. حول المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD - المرحلة الثانية.[82]

سيسمح نظام الوصول المصمم جيدًا لمقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات المشروعة بالوصول إلى البيانات غير العامة، والقيام بذلك بشكل موثوق وسريع وغير مكلف.

في هذا الوقت، من غير المؤكد ما إذا كان بإمكاننا تحقيق نظام تحكم في الوصول المتمايز مرضٍ. في الوقت الحالي، طلب مجلس إدارة ICANN تقييم مرحلة التصميم التشغيلي (ODP) لمدة ستة أشهر لإثراء مداولاته بشأن توصيات السياسة. لا يوجد تاريخ محدد للتسليم في SSAD المقترح. انتقد المجتمع تقدير التكلفة الأولية باعتباره مكلفًا للغاية. هناك أيضًا نقص في تعريف البيانات التي ستكون متاحة لطالبيها وتحت أي ظروف. أخيرًا، قد تقوم الأطراف المتعاقدة بإجراء مراجعات يدوية لطلبات البيانات، لأن EPDP لم يتمكن من الاتفاق على حالات الأتمتة.

نظرًا لعدم الوضوح في SSAD، يبدو أن بعض المشاركين في EPDP يفترضون أن البيانات الوحيدة التي من المحتمل أن يصلوا إليها في المستقبل المنظور هي البيانات المتاحة للجمهور، وهم يضغطون للحفاظ على حماية الخصوصية عند الحد الأدنى المطلوب بموجب القانون. والنتيجة هي عدم القدرة على حل العديد من الأسئلة في EPDP.

2.3 نهج SSAC

تعتقد SSAC أنه من المهم جدًا للمحققين الأمنيين الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. في الوقت نفسه، من المهم أيضًا لأولئك الذين يستحقون الحماية أن يحصلوا عليها. يمكن أن يتعايش هذان البديلان. لكن لا يمكنهم التعايش في سياق حجة وجهاً لوجه حول ما إذا كان يجب أن تكون كل جهة اتصال عامة أم لا كخيار وحيد يجب القيام به.

[81] يشمل المصطلح أيضًا الآخرين الذين يقومون بجمع أو معالجة البيانات التي تم جمعها أثناء التسجيل (أي البائعون).
[82] راجع التقرير النهائي للمرحلة الثانيةللعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، على الرابط https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/epdp-phase-2-temp-spec-gtld-registration-data-2-31jul20-en.pdf

يجب أن يكون من الممكن الاحتفاظ بمعلومات الاتصال التي تعتبر شخصية، وإتاحتها في ظل الظروف المناسبة للأشخاص الذين يحتاجون إليها. من منظور SSAC، فإن نظام الوصول المتمايز الفعال والموثوق والفعال في الوقت المناسب من شأنه أن يجعل من الممكن تحقيق نتيجة من شأنها أن تكون تحسينًا لجميع المصالح المتنافسة.

وبالتالي، تعتقد SSAC أن تركيز مجتمع ICANN واهتمام منظمة ICANN يجب أن يكون لبناء وتشغيل SSAD فعال.

كما هو الحال، فإن مناقشة الوصول إلى البيانات غير العامة خارج نطاق المرحلة 2أ EPDP، وتعتبر مناقشة تقارير المرحلتين الأولى والثانية مغلقة. لذلك، في هذا التقرير، نقدم نوعين من التوصيات.

1. توصيات شاملة حول الوصول المتمايز وSSAD.
2. في نطاق المرحلة الثانية أ من EPDP، نقدم بعض التوصيات التفصيلية التي، إذا تم تبنيها، تحقق أقصى استفادة من الموقف غير الكامل.

3 التوصيات

3.1 توصية إلى منظمة GNSO وICANN

التوصية 1: توصي SSAC منظمة دعم الاسم العامة (GNSO) ومنظمة ICANN بتركيز اهتمامهما على بناء وتشغيل نظام وصول متمايز فعال.

مطلوب نظام وصول متمايز بالخصائص التالية:

في الوقت المناسب	يجب أن يبدأ العمل قريبا.
موثوق	يجب أن تعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها ومتسقة، سواء في تشغيل النظام أو في صنع القرار من قبل المشاركين في النظام.
مفيد	يجب أن تقدم نتائج مفيدة لمقدمي الطلبات.
فعالة	يجب أن تقدم ردودًا على طلبات البيانات المشروعة بسرعة وبتكلفة لجميع الأطراف المقبولة لهذا الغرض.
يسهل الوصول إليه	يجب أن يعمل الحصول على أوراق الاعتماد والحفاظ عليها بشكل جيد بما يكفي لتسهيل - بدلاً من إعاقة - الاستخدام.

تستخدم هذه الوثيقة المصطلح "فعال" للإشارة إلى نظام الوصول المتمايز الذي يلبي جميع المتطلبات المذكورة أعلاه، وبالطبع بما في ذلك الوظائف المطلوبة لإدارة الطلبات والاستجابات المتميزة لمجموعات مختلفة من مقدمي الطلبات والأغراض كما هو مذكور في القسم 2.2.

3.2 توصيات المرحلة 2أ EPDP

3.2.1 اعتباري مقابل طبيعي

من منظور ممارس الأمن، يجب أن يكون الحد الأقصى لمقدار بيانات التسجيل متاحًا للتحقيق، إما من خلال نظام وصول متمايز فعال، أو من خلال إتاحتها في RDDS العامة.

التوصية 2: توصي SSAC بما يلي فيما يتعلق بالأشخاص القانونيين مقابل الأشخاص الطبيعيين:

A. يجب تحديد عنصر البيانات الذي يشير إلى الوضع القانوني للمسجل. في البداية نقترح ثلاث قيم مقبولة: طبيعي، عتباري، وغير محدد. ستكون "غير محدد" هي القيمة الافتراضية حتى يقوم المسجل بتعريف نفسه كشخص طبيعي أو اعتباري. يجب أن يكون هذا الحقل قادرًا على دعم قيم الحالة اعتمادًا على قرارات السياسة المستقبلية.

B. يجب عرض عنصر البيانات هذا كجزء من البيانات المتاحة للجمهور.
C. يجب تصنيف المسجلين كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين. يجب أن يكون هذا مطلوبًا في وقت التسجيل، لجميع تسجيلات المجال الجديد. للتسجيلات الحالية، يمكن أن تظل القيمة "غير محددة" حتى يتم ملؤها في وقت لاحق. يجب أن يُطلب من أمناء السجلات أن يسألوا في الأوقات ذات الصلة، على سبيل المثال عند تجديد النطاق و/أو استعلام الدقة السنوي، عما إذا كان المسجل طبيعيًا أم قانونيًا، بهدف الحصول في النهاية على تلك البيانات لجميع المسجلين، وتقليل "غير محدد" إلى أدنى مستوى عملي.
D. يمكن للمسجلين حاليًا ويجب أن يستمروا في الحصول على خيار إتاحة بيانات الاتصال الخاصة بهم للجمهور. يجب أن يتمتع مسجّلو النطاق القانوني أيضًا بالقدرة على حماية بياناتهم عبر خدمات الخصوصية والبروكسي.

تتوافق هذه التوصيات مع مشورة SSAC السابقة.[83]

3.2.2 جدوى الاتصال بالبريد الإلكتروني باسم مستعار

التوصية 3: توصي SSAC بما يلي فيما يتعلق بجدوى الاتصال بالبريد الإلكتروني باسم مستعار:

A. هدفي السياسة - وهما (1) القدرة على الاتصال بشكل سريع وفعال بمسجل النطاق دون الكشف عن البيانات الشخصية، و(2) يجب النظر في المعرف المشترك الذي يساعد المحققين على ربط التسجيلات بجهات الاتصال المشتركة بشكل منفصل.
B. لتحقيق هدف السياسة (A1)، يجب على أمناء السجلات نشر (أو الاستمرار في نشر) طرق لدعم جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل (انظر القسم 2.1.2 مناقشة الطريقتين). توصي SSAC كذلك بوضع متطلبات موحدة للضمانات لجهة اتصال البريد الإلكتروني المعتمد على المسجل. يجب أن تتضمن المتطلبات الحفاظ على خصوصية المسجل حسب الاقتضاء والتزامات مستوى الخدمة لتحديد التوقعات لاستخدام الخدمة. هذه الضمانات مستقلة عن الطريقة المختارة (على سبيل المثال، عناوين البريد الإلكتروني الفريدة أو النماذج المستندة إلى الويب).
C. لتحقيق هدف السياسة (A2)، هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول الأساليب وفعاليتها والمفاضلات بينها. نوصي بألا تحدد المرحلة 2أ من EPDP طريقة لربط التسجيلات بجهة اتصال مشتركة في هذا الوقت.

[83] راجع SAC104، القسم 6.3. https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-104-en.pdf

الملحق هـ - تعقيبات المجتمع

E.1. طلب الحصول على التعليقات والآراء

طبقًا لدليل عملية وضع السياسات الخاص بمنظمة GNSO، يجب على فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أن يطلب رسميًا بيانات من كل مجموعة أصحاب مصلحة ودائرة في GNSO في مرحلة مبكرة من مداولاته. وقد تمت توصية فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أيضًا بطلب الرأي من منظمات الدعم واللجان الاستشارية التابعة لـ ICANN التي قد تكون لديها خبرات أو تجارب عملية أو اهتمام بهذه المسألة.

طلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تعقيبات حول هذين الموضوعين كجزء من التعقيبات المبكرة المطلوبة خلال المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، وبناءً على ذلك، قام فريق EPDP بمراجعة التعقيبات المقدمة في ذلك المستوى والنظر فيها (راجع https://community.icann.org/x/Ag9pBQ and https://community.icann.org/x/Ag9pBQ) ضمن مداولاته.

E.2. منتدى التعليق العام على التقرير الأولي

بتاريخ 3 يونيو/حزيران 2021، نشر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP تقريره الأولي للتعليق العام. حدد التقرير الأولي تفكير الفريق حتى تلك النقطة وكان القصد منه أن يكون بمثابة أداة لالتماس تعقيبات المجتمع، لا سيما في المجالات التي ظل فيها تباعد كبير. على الرغم من تضمين التوصيات الأولية في التقرير الأولي، طلب فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP النظر في هذه التوصيات جنبًا إلى جنب مع مجموعة من الأسئلة التي أثيرت للمساعدة في إعداد الصيغة النهائية لتقريره.

وقد استخدم فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات نموذجًا من نماذج Google من أجل تسهيل مراجعة التعليقات العامة. تم استلام ستة عشر إسهامًا من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر التابعة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO واللجان الاستشارية التابعة لمؤسسة ICANN والشركات والمنظمات، بالإضافة إلى إسهام واحد من فرد. يمكن العثور على التعقيبات المقدمة على هذ الرابط:
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1aRxF19pd5tEyO07__zaj7YvzOPjfIBfgi4WRy-nx8yY/edit?resourcekey#gid=1754667842.

لتسهيل مراجعته للتعليقات العامة، وضع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مجموعة من أدوات مراجعة التعليقات العامة (PCRT) وجداول المناقشة (راجع https://community.icann.org/x/coMZCg). من خلال المراجعة عبر الإنترنت والجلسات العامة، أنجز فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP مراجعته وتقييمه للإسهام المُقدَّم ووافق على التغييرات التي تم إجراؤها على التوصيات و/أو التقرير.

الملحق "و" – المذكرات القانونية من Bird & Bird

الرد على السؤالين 1 و2 (الاعتباري مقابل الطبيعي)

مذكرة

إلى:	مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
من:	روث بوردمان وفيل برادلي شميج
التاريخ:	6 أبريل/نيسان 2021
الموضوع:	أسئلة مارس/آذار 2021 المتعلقة بالشخصية الاعتبارية والموافقة وما إلى ذلك.

نبذة

1. نص المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB، في خطاب في يوليو/تموز 2018 إلى يوران ماربي، على ما يلي:

"البيانات الشخصية التي تحدد الموظفين الفرديين (أو الأطراف الأخرى) التي تعمل نيابة عن صاحب التسجيل يجب ألا تكون متاحة للجمهور افتراضيًا في سياق WHOIS".

الموافقة

2. ينص الملحق أ من المواصفة المؤقتة على

"ردًا على استعلامات أسماء النطاقات، يجب على أمين السجل ومشغل السجل التعامل مع الحقول التالية بصفتها "منقحة" ما لم توفر جهة الاتصال (على سبيل المثال، المشرف، الفني) الموافقة على نشر بيانات جهة الاتصال: (...)".

3. تنص التوصية رقم 6 من التقرير النهائي للمرحلة 1 من EPDP، الذي اعتمده مجلس إدارة ICANN في مايو/أيار 2019، على ما يلي:

"يتعين على أمين السجل -بأسرع ما يمكن الناحية التجارية المعقولة- إتاحة الفرصة أمام صاحب الاسم المسجل لتقديم موافقته على نشر معلومات الاتصال المحجوبة- بالإضافة إلى عنوان البريد الإلكتروني- في خدمات دليل التسجيل لأمين السجل المسئول عن الرعاية."

4. وأيضًا ينص التقرير النهائي للمرحلة الثانية من العملية المعجلة لوضع السياسات، المؤرخ 31 فبراير/شباط 2020، في التذييل 83 على:

"هناك موضوع آخر من شأنه أن يشجع على تقليل المعالجة اليدوية وهو استكشاف الآليات الجائزة قانونًا التي يمكن للأطراف المتعاقدة تنفيذها للسماح لأصحاب البيانات بتقديم موافقة أو اعتراض على الإفصاح عن بياناتهم في وقت تسجيل اسم النطاق. سيسهل ذلك صيانة قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات المحمية مقابل المعلومات غير المحمية، وفتح قواعد البيانات غير المحمية للمعالجة الآلية منخفضة التكلفة."

5. قدمت Bird & Bird المشورة بشأن هذه المشكلة، لا سيما في مذكرتنا المؤرخة 13 مارس/آذار 2020، "مشورة بشأن خيارات الموافقة لغرض إتاحة البيانات الشخصية للجمهور في خدمات دليل التسجيل RDS والمتطلبات بموجب قانون حماية البيانات العامة [GDPR]" ("مذكرة التوافق").

الشخصية الاعتبارية مقابل الشخصية الطبيعية

6. في مايو/أيار 2019، اعتمد مجلس إدارة ICANN أيضًا التوصية رقم 17 من التقرير النهائي للمرحلة الأولى من EPDP، والتي تنص على:

"1) يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بالسماح لأمناء السجلات ومشغلي السجلات التفريق بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم غير ملزمين بالقيام بذلك.

2) يوصي فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بأن تجري منظمة ICANN بأسرع ما يمكن دراسة يتم وضع اختصاصاتها ومهامها بالتشاور مع المجتمع، على أن تنظر فيما يلي:

- *جدوى وتكاليف تضمين كل من التنفيذ وتكاليف المسئولية المحتملة على التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.*
- *أمثلة الصناعات أو المؤسسات الأخرى التي ميزت بنجاح بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.*
- *مخاطر الخصوصية على أصحاب الأسماء المسجلة جراء التفريق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.*
- *المخاطر المحتملة الأخرى (إن وجدت) على أمناء السجلات والسجلات جراء عدم التفريق.*

3) سوف يقرر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات مسألة "الاعتباري في مقابل الطبيعي" ويحلها في المرحلة الثانية".

7. قدمت شركة Bird & Bird مشورة ذات صلة بهذه القضية، ولا سيما في:

7.1 مذكرتنا المؤرخة 25 يناير/كانون الثاني 2019، "مشورة بشأن المسؤولية فيما يتعلق بالتعريف الذاتي للمسجل كشخص طبيعي أو غير طبيعي وفقًا للقانون العام لحماية البيانات [GDPR]" ("**مذكرة الطبيعي مقابل الاعتباري**")؛

7.2 مذكرتنا المؤرخة 9 أبريل/نيسان 2020، "مشورة حول مبدأ الدقة بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR [GDPR]: متابعة الاستفسارات حول مذكرات "الاعتباري مقابل الطبيعي" و"الدقة" ("**مذكرة متابعة الدقة**").

8. قد يتذكر أعضاء EPDP أيضًا أن المادة 83(2) من قانون حماية البيانات العامة GDPR تسرد العوامل التي يجب مراعاتها عندما تقرر سلطة إشرافية ما إذا كانت ستفرض غرامة إدارية (وإذا كان الأمر كذلك، فما مقدارها). يتضمن ذلك عدد أصحاب البيانات المتأثرة، وطبيعة البيانات، والطابع المتعمد أو المهمل للانتهاك، والإجراءات التي اتخذتها وحدة التحكم للتخفيف من الضرر، ودرجة مسؤولية وحدة التحكم مع مراعاة التدابير الفنية والتنظيمية المنفذة من قبل وفقًا للمادتين 25 و32 من قانون حماية البيانات العامة GDPR.

9. على هذه الخلفية، قمتم بطرح عدد من الأسئلة المترابطة.

السؤال 1

طرح السؤال: بموجب سياسة التوافق المعتمدة، يمنح أمناء السجلات للمسجلين الفرصة للموافقة على نشر البيانات الشخصية المضمنة في بيانات التسجيل الخاصة بهم. يرجى ربط المخاطر القانونية للأطراف المتعاقدة المرتبطة بما يلي:

1) نشر البيانات الشخصية بناءً على موافقة المسجل، من ناحية،

وأيضًا

2) نشر البيانات استنادًا إلى قيام المسجل بما يلي (1) التعريف الذاتي للبيانات على أنها إما تحتوي على بيانات الشخص الاعتباري فقط أو تحتوي أيضًا على بيانات الشخص الطبيعي (مؤسسة أو فرد) قبل النشر و(2) اتخاذ إجراءات التحقق الموضحة في مذكرة Bird & Bird بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2019 (على سبيل المثال، الإخطار/الشرح؛ التأكيد؛ التحقق؛ فرصة التصحيح) من ناحية أخرى.

التحليل

10. نحن نفترض أن هذا السؤال، وتلك الأسئلة أدناه، تسأل عن السيناريو الذي أثير كقضية من قبل المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB في رسالته إلى يوران ماربي في الفقرة 1 above؛ أي عندما يكون المسجل شخصًا اعتباريًا، ويقدم أحد موظفيه (أو وكلائه) الذي يكمل التسجيل نيابة عن المسجل البيانات الشخصية الخاصة به و/أو بيانات أصحاب البيانات الأخرى (على سبيل المثال إدراج زميل كجهة اتصال إدارية).

11. في مثل هذا السيناريو، من بين هذين المقياسين، فإن الأخير (والذي سنشير إليه لأغراض هذه المذكرة باسم التوصيف الذاتي المؤكد، "VSC") هو مخاطرة أقل قانونيًا بالنسبة للأطراف المتعاقدة. قد يكون من الممكن الجمع بين الاثنين.

الموافقة

11.1 يجب أن يقرر صاحب البيانات بنفسه ما إذا كان سيعطي الموافقة أم لا. هذا يعني أنه في السيناريو الذي يتم تحليله، يمكن للشخص الذي يكمل تسجيل النطاق نيابة عن (الشخص الاعتباري) المسجل الموافقة فقط على نشر بياناته الشخصية. لا يمكنهم الموافقة نيابة عن زملائهم أو غيرهم ("مواضيع بيانات الطرف الثالث")، إذا تم تقديم تفاصيل عن أي منها. في هذه الحالة، يمكنهم فقط *تحويل* نتيجة قرار موافقة هذا الطرف الثالث إلى الطرف المتعاقد.

11.2 في مثل هذه الحالة، التي نتوقع أنها ليست غير شائعة، فإن الخيار الأول (الاعتماد على موافقة المسجل) قد يترك الأطراف المتعاقدة غير قادرة على إثبات أن (1) صاحب بيانات الطرف الثالث قد وافق بالفعل؛ و/أو (2) أن هذه الموافقة تفي بجميع متطلبات قانون حماية البيانات العامة GDPR لصحة الموافقة (الموضحة في الفقرات 13-18 من مذكرة الموافقة).

11.3 قدمت مذكرة الموافقة خمسة خيارات للنهج القائم على الموافقة (مذكرة الموافقة، الفقرة 24). ليس من الواضح أي من هذه الخيارات متوخى لأغراض هذه المسألة.

11.4 أوضحت مذكرة الموافقة ما يلي:

11.4.1 مخطط حيث يسعى المتحكمون للحصول على موافقة صالحة مباشرة من جميع أصحاب البيانات (على عكس ما يبدو أن السؤال الحالي يقترحه) سيكون مخاطرة أقل من مجرد الاعتماد على تأكيدات من المسجل بأنه تم الحصول على موافقة صالحة من أصحاب البيانات؛

11.4.2 وإذا، مع ذلك، تم تصميم النظام بناءً على تأكيد من المسجل بأنه تم الحصول على موافقة صالحة من أصحاب البيانات، فإن الأطراف المتعاقدة ستكون في وضع أفضل إما التحقق من الموافقة مباشرة مع الأفراد، أو مطالبة المسجل تقديم *دليلاً* على الحصول على موافقة صالحة.

التوصيف الذاتي المؤكد

11.5 الخيار الثاني الوارد في السؤال قدم، VSC، ويفترض أن يشير إلى أنه كقاعدة **لن يتم** نشر البيانات الشخصية في بيانات التسجيل (وفقط في حالة أنه سيتم إدراجه بشكل افتراضي، يتم إجراء الاختيار عن طريق الاتصال ببيانات الاتصال المقدمة).

11.6 لذلك، *إذا* كانت أية بيانات شخصية في الواقع المدرجة في بيانات التسجيل، فنأمل أن يكون حدثًا نادرًا نأمل وغير مقصود.[84] باختصار، يجب أن يكون قانون حماية البيانات العامة GDPR في أغلب الأحيان غير قابل للتطبيق إلا في حالات جانبية عرضية.

11.7 في الحالات الجانبية النادرة من الناحية النظرية، من شأن عدة عوامل أن تخفف من مسؤولية الطرف المتعاقد (لا سيما في ضوء المادة 83(2) من قانون حماية البيانات العامة GDPR، التي تمت مناقشتها في الفقرة 7.1 above) - سواء كان ذلك بسبب عدم الدقة أو معالجة البيانات الشخصية دون أساس قانوني (مثل الموافقة). وتحديداً:

11.7.1 تم اتخاذ خطوات مهمة للتحقق من أن البيانات ليست بيانات شخصية؛

11.7.2 وتم توفير وسيلة سهلة لتصحيح الأخطاء.

[84] يُعزى إلى خطأ المسجل و/أو فشل في آليات التحقق التي تم نشرها من قبل الطرف المتعاقد.

11.8 قد تكون هناك حجة، استنادًا إلى قانون محكمة العدل الأوروبية ("CJEU")، مفادها أن هذه حالة يجب أن تتحمل فيها الأطراف المتعاقدة المسؤولية بشكل عام فقط في حالة فشلها في معالجة شكوى بشأن البيانات بشكل صحيح - أي بمجرد وضع إشعار حول عدم الشرعية المزعومة وبالتالي الحصول على فرصة "للتحقق" من مزايا الشكوى.[85] يحمل هذا بعض أوجه التشابه مع أنظمة المسؤولية الأخرى في الاتحاد الأوروبي لمشغلي الخدمات عبر الإنترنت التي تعالج - عن غير قصد - المحتوى الذي ينتهك قانون الاتحاد الأوروبي.[86] كما تمت مناقشته في الحاشية السفلية 88 أدناه، يمكن القول إن هذا معترف به (على الأقل في بعض) قرارات السلطات الإشرافية للائحة العامة لحماية البيانات.

مزيج

11.9 على الرغم من أن VSC توفر مخاطر أقل للأطراف المتعاقدة، إلا أن لها جانبًا سلبيًا: فهذا يعني أن البيانات الشخصية لا يتم نشرها (بشكل طبيعي). بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة، سيبدو هذا بمثابة فرصة ضائعة لتعظيم إتاحة بيانات التسجيل المتاحة للجمهور.

11.10 لذلك قد ترغب الأطراف المتعاقدة في النظر في مجموعة من الآليات: اسأل الفرد الذي يكمل التسجيل، وما إذا كانت البيانات التي يقدمونها هي بيانات شخصية. إذا قالوا لا، فتحقق من هذا الادعاء عن طريق الاتصال بتفاصيل الاتصال المقدمة (VSC). إذا قالوا بدلاً من ذلك نعم، فاسألهم عما إذا كانت البيانات الشخصية تتعلق بهم، وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيكونون سعداء بنشر هذه التفاصيل.

11.11 يتم تقديم الدقة أحيانًا على أنها مخاوف تتعلق بقانون حماية البيانات العامة GDPR فيما يتعلق بنشر بيانات التسجيل. على الرغم من أن استفساراتنا لم تظهر أي سابقة جوهرية للتنفيذ في موقف مثل تلك التي تتم مناقشتها هنا، يبدو لنا أنه بموجب نموذج المجموعة هذا (موافقة VSC +):

11.11.1 إذا وصف (الشخص الذي يمثل) المُسجل البيانات الشخصية بشكل غير صحيح على أنها غير شخصية، فيجب أن تمنح عملية التحقق هذه المحفزات حماية معقولة ضد مسؤولية مبدأ دقة قانون حماية البيانات العامة GDPR للأطراف المتعاقدة، كما هو موضح في الفقرة 11.7 أعلاه، كما هو الحال بالنسبة القانونية. الحجة المنصوص عليها في الفقرة 11.8 above.

11.11.2 بدلاً من ذلك، إذا وصف (الشخص الذي يمثل) المسجل البيانات غير الشخصية بشكل غير صحيح على أنها بيانات شخصية، فسواء وافقوا لاحقًا على نشرها أم لا، فلن تظل البيانات في الواقع بيانات شخصية، لذلك لا يمكن أن تنشأ مسؤولية قانون حماية البيانات العامة GDPR.

السؤال 2

طرح السؤال: ناقشت الفقرات من 17 إلى 25 من مذكرة Bird & Bird المؤرخة 25 يناير/كانون الثاني 2019 [مذكرة الاعتباري مقابل الطبيعي] المخاطر المحتملة على أمناء السجلات المرتبطة بالاعتماد على (1) التعيين الذاتي للمسجل في فئة الشخصية الاعتبارية و(2) تأكيد أن بيانات التسجيل لا تحتوي على بيانات شخصية. حددت المذكرة مجموعة متنوعة من الخطوات التي يمكن لأمناء السجلات اتخاذها للتخفيف من مخاطر النشر غير المقصود للبيانات الشخصية.

على سبيل المثال، المذكرة المقترحة بأن أمناء السجلات قد يتخذون خطوات معينة لتحسين دقة التعيين الذاتي / التصديق مثل: تقديم إفصاحات منفصلة وواضحة، بما في ذلك أوصاف عواقب التعيين الذاتي في فئة الشخصية

[85] في حكمها في القضية ج - 17/136 GC وغيرها، أوضحت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي أن التزامات قانون حماية البيانات العامة GDPR المتعلقة بطلب محو ("يطبق طلب "الحق في أن تُنسى") تنطبق على مشغل محرك بحث في سياق مسؤولياته وصلاحياته وقدراته بصفته المتحكم في المعالجة المنفذة فيما يتعلق بنشاط محرك البحث، في حالة تحقق يقوم به ذلك المشغل، تحت إشراف السلطات الوطنية المختصة، بناءً على طلب صاحب البيانات". كما أوضح المحامي العام في هذه الحالة، "مثل هذا المشغل لا يمكنه العمل إلا في إطار مسؤولياته وصلاحياته وقدراته. بعبارة أخرى، قد يكون هذا المشغل غير قادر على ضمان التأثير الكامل لأحكام [قانون حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي]، على وجه التحديد بسبب مسؤولياته وصلاحياته وقدراته المحدودة. . . التحكم المسبق في صفحات الإنترنت المشار إليها كنتيجة بحث لا يقع ضمن مسؤوليات أو قدرات محرك البحث." لم يكن بإمكانه معرفة، منذ اللحظة التي فهرست فيها صفحة ويب، أن محتوى تلك الصفحة كان (على سبيل المثال) قديمًا (كما في الحكم الأصلي Google Spain / Costeja)، أو (في GC وحالات أخرى) بيانات "فئة خاصة" أو "جريمة جنائية" التي تتطلب الموافقة عليها.

[86] راجع، على سبيل المثال، المادة 14 من توجيه التجارة الإلكترونية EC / 31/2000 ونقله إلى القوانين الوطنية للاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية الدول الأعضاء والمملكة المتحدة.

الاعتبارية ومطالبة المسجلين بتأكيد ذلك لا يقدمون بيانات شخصية؛ اختبار وضوح / قابلية قراءة هذه الإفصاحات؛ رسائل المتابعة الدورية للمسجلين و/أو الاتصال الفني عبر البريد الإلكتروني؛ وتوفير آلية لتغيير التعيين الذاتي أو تصحيح أو الاعتراض على نشر البيانات الشخصية.

السؤال الثاني (1): بافتراض أن المسجل يتخذ خطوات التخفيف التي حددتها Bird & Bird، واستنادًا إلى خبرتك والسوابق المعمول بها، يرجى وصف مستوى المخاطر، واحتمال تنفيذ إجراءات الإنفاذ، والغرامات، والمشورة، وما إلى ذلك، المتدفقة من النشر اللاحق غير المقصود للبيانات الشخصية الواردة في بيانات التسجيل للشخص الاعتباري.

السؤال الثاني (2): التوسع في السؤال [2 (1)]، يرجى مناقشة مستوى المخاطر (على سبيل المثال، إجراءات الإنفاذ والغرامات والمشورة وما إلى ذلك) التي يواجهها الطرف المتعاقد فيما يتعلق بنشر البيانات الشخصية في حالة إرسال بريد إلكتروني للتأكيد من قبل أمين السجل و/أو جهات الاتصال التقنية للمسجل (1) تنص بوضوح على أن المُسجل قد عيّن ذاتيًا كشخص اعتباري وأعلن بشكل جازم أنه لم يتم تضمين أي بيانات شخصية في بيانات التسجيل الخاصة به؛ (2) يوضح أنه بناءً على هذين التمثيلين، سيتم نشر جميع الحقول في بيانات التسجيل على الإنترنت؛ و (3) يوفر آلية سهلة الاستخدام يمكن من خلالها إلغاء التعيين الذاتي ويمكن للفرد الذي يتلقى البريد الإلكتروني الاعتراض على نشر بياناته الشخصية و/أو تصحيح أي تاريخ غير دقيق؟ هل يجب أن يطلب أمين السجل الرد الإيجابي من المسجل و/أو جهة الاتصال الفنية على رسالة التأكيد الإلكترونية؟ هل تختلف الإجابة حسب وسيط الإخطار (على سبيل المثال، البريد العادي مقابل البريد الإلكتروني)؟

السؤال الثاني (3): هل هناك خطوات تخفيف و/أو تحقق إضافية أو بديلة يمكن أن يتخذها الطرف المتعاقد لتقليل / إلغاء المسؤولية المرتبطة بالنشر غير المقصود للبيانات الشخصية فيما يتعلق بالاعتماد على التعيين الذاتي للمسجل، على سبيل المثال تأكيد وجود معرفات الشركة (Inc وGmbH وLtd وما إلى ذلك)، مراجعة بيانات صاحب الحساب للحصول على مؤشرات للشخصية الاعتبارية، وما إلى ذلك؟ إلى أي درجة يمكن أن تقلل كل خطوة إضافية من المسؤولية؟

12. <u>فيما يتعلق بالسؤال الثاني (1) (مستوى المخاطرة، بشكل عام، إذا تم اعتماد تدابير VSC الموصوفة):</u> على الرغم من بحثنا عن سابقة في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي / المنطقة الاقتصادية الأوروبية، لسنا على علم بسابقة مماثلة. علاوة على ذلك، لاحظ أن اتجاهات الإنفاذ وسياسات الإجراءات التنظيمية تتطور باستمرار، وكذلك جدوى الدعاوى المدنية من قبل المتقاضين.

13. ومع ذلك، من وجهة نظرنا، فإن المخاطر التي تتعرض لها الأطراف المتعاقدة تبدو منخفضة، إذا اتخذوا التدابير الموضحة في السؤال المقدم، لتجنب نشر البيانات الشخصية (أو البقاء في حالة الإبلاغ عنها) في بيانات التسجيل.

14. تستند وجهة نظرنا إلى العوامل التالية (مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المادة 83 (2) من قانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي تمت مناقشتها في الفقرة 7.1 above):

14.1 التضمين الخاطئ للبيانات الشخصية، على الرغم من التدابير الموضحة هناك (بافتراض تنفيذها جيدًا)، يبدو أنه سيحدث فقط على أساس استثنائي. كما نصحنا في مذكرة الاعتباري مقابل الطبيعي، فمن المستحسن أن تقوم ICANN والأطراف المتعاقدة بدراسة (مثل جمع الإحصائيات) من أجل مراقبة ما إذا كانت الإجراءات تعمل على النحو المنشود.

14.2 إذا تم تضمين البيانات الشخصية عن طريق الخطأ في بيانات التسجيل المنشورة، فسيحدث ذلك في هذا السيناريو على الرغم من الخطوات الجوهرية (VSC) التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة، وستُعزى في المقام الأول إلى إجراءات / إغفالات المسجل. من المحتمل أن يتم أخذ ذلك في الاعتبار من قبل الأشخاص المعنيين بالبيانات، والسلطات الإشرافية على حماية البيانات، والمحاكم.

14.3 من المحتمل أن تكون البيانات المعنية منخفضة الحساسية. السيناريو المتصور هنا (التضمين الخاطئ للبيانات الشخصية في بيانات التسجيل المنشورة) يبدو أنه يحدث على الأرجح عندما يقوم كيان قانوني (مثل شركة أو منظمة غير ربحية) بتسجيل / الاحتفاظ بنطاقاته الخاصة. في هذه السيناريوهات، نفترض أن البيانات الشخصية التي يمكن الكشف عنها تتعلق عادةً بتفاصيل عمل الموظف (مثل عنوان البريد الإلكتروني للشركة)، وليس الحياة الخاصة للفرد. على الرغم من أن قانون

حماية البيانات العامة GDPR تمنح الحماية حتى في مكان العمل، يمكن القول إن البيانات المعنية هنا قد تكون أقل قدرة على التسبب في ضرر للفرد من البيانات المتعلقة بالحياة الخاصة لصاحب البيانات.[87]

14.4 في الحالات الأكثر حساسية (على سبيل المثال، الكشف عن أن شخصًا ما يعمل في شركة في قطاع حساس أو "محرج")، قد يعرض المسجل نفسه لخطر جسيم من الشكاوى من موظفيه. لذلك يتم تحفيز المسجلين بالفعل على تجنب الأخطاء التي قد تكون لها عواقب وخيمة على موظفيهم.

14.5 وتشمل التدابير المتوخاة القدرة على تصحيح الخطأ. بطبيعة الحال، فإن طبيعة الإنترنت العالمية هي أنه قد يكون من الصعب إزالة البيانات المنشورة بشكل خاطئ بالكامل من المرايا / المخازن المؤقتة / المحفوظات، إذا تم إعداد أي خدمات للقيام بذلك. ولذلك فإننا نشجع التدابير التكميلية المتوخاة في السؤال الثاني (2) أدناه.

14.6 أخيرًا، كما هو مذكور أعلاه، قد يكون من الممكن بناء الحجج على *قضية GC والقضايا الأخرى*، يجب أن ترتبط هذه المسؤولية بالطرف المتعاقد فقط في حالة فشله في معالجة الشكاوى بشكل صحيح حول إدراج ملف شخصي البيانات في بيانات التسجيل المنشورة - وليس من النقطة السابقة للنشر غير المقصود للبيانات. ومع ذلك، يبدو هذا مشروطًا باتخاذ المتحكم (المراقبين) تدابير معقولة لمنع مثل هذا الإدراج (على سبيل المثال، إجراءات VSC التي تمت مناقشتها هنا).

فيما يتعلق بالسؤال الثاني (2) *(مستوى المخاطرة إذا تم ارسال بريد إلكتروني للتأكيد، مما يوفر وسيلة سهلة لإلغاء التعيين الذاتي / تصحيح عدم الدقة):*

15. في رأينا، يُنصح باستخدام طريقة التحقق هذه، وسوف تساعد في تقليل المخاطر. سيكون الحد من المخاطر أكبر إذا كانت هناك فترة سماح معقولة يمكن خلالها تقديم الاعتراض، قبل نشر البيانات المعنية في بيانات التسجيل.

16. ستحتاج الأطراف المتعاقدة إلى حساب النطاقات الزمنية البريدية ("البريد العادي") إذا تم استخدام هذا الوسيط - فقد يستغرق الأمر بعض الوقت لتسليم البريد إلى المنظمة، ثم يجد نفسه للشخص المناسب (الذي قد يكون خارج المكتب، على سبيل المثال في إجازة سنوية)، ثم يتم التعامل معها من قبل ذلك الشخص. على الأقل لن يعاني البريد الإلكتروني عادة من تأخيرات في التسليم؛ ستحتاج فترة السماح بعد ذلك فقط إلى معالجة مسألة الإجازة المحتملة و/أو عدم قدرة المستلم مؤقتًا على التعامل مع البريد الإلكتروني لأسباب أخرى.

17. من وجهة نظرنا، فإن طلب رد إيجابي على رسائل التحقق الحذر المفرط، ما لم تظهر الدراسات أن التدابير المعتمدة تفشل في الاحتفاظ بكميات كبيرة جدًا من البيانات الشخصية خارج بيانات التسجيل المنشورة. ومع ذلك، إذا "ارتدت" رسالة التحقق (أي أن الطرف المتعاقد يعلم أنه لم يتم تسليمه)، فسيكون من الأفضل عدم متابعة النشر (أي يجب معاملة فحص VSC على أنه فاشل في هذه الحالة).

18. لا يمكننا استبعاد إمكانية رؤية بعض المحاكم أو الهيئات التنظيمية للأمور بشكل مختلف. حتى ذلك الحين، يبدو من المرجح أن يكون الأمر لتصحيح المشكلة (من المحتمل أن يكون مصحوبًا بفترة معقولة لتنفيذ التغييرات)، بدلاً من الغرامة، مع مراعاة العوامل الواردة في المادة 83 (2) من قانون حماية البيانات العامة GDPR التي تمت مناقشتها في الفقرة 7.1 above. بعد التحقق من مجموعة مختارة من الدول الأعضاء، لا يمكننا العثور على أمثلة على الإنفاذ فيما يتعلق بذلك. وفقًا لذلك، هناك القليل من الإرشادات المتاحة إلى جانب ما هو مذكور في قانون حماية البيانات العامة GDPR نفسها.

19. فيما يتعلق بالسؤال الثاني (3) *(خطوات إضافية أو بديلة لتقليل المسؤولية بموجب VSC):* نصيحتنا الواردة في الفقرات 21-25 من مذكرة متابعة الدقة وثيقة الصلة هنا بشكل خاص. الكثير من تلك المناقشة، والجدول المكون من 16 تدبيراً إضافياً محتملاً يمكن اتخاذها لتقليل أو التعويض عن عدم الدقة المحتملة في بيانات التسجيل، تظل ذات صلة هنا.

20. والسؤال كما طرحته يكرر بالفعل العديد من تلك الإجراءات، وهي: *"تقديم إفصاحات منفصلة وواضحة، بما في ذلك أوصاف عواقب التعيين الذاتي في فئة الشخصية الاعتبارية ومطالبة المسجلين بتأكيد ذلك لا يقدمون بيانات شخصية؛ اختبار وضوح / قابلية قراءة هذه الإفصاحات؛ رسائل المتابعة الدورية للمسجلين و/أو الاتصال الفني عبر البريد الإلكتروني؛ وتوفير آلية لتغيير التعيين الذاتي أو تصحيح أو الاعتراض على نشر البيانات الشخصية."*

[87] كما هو موضح أعلاه، لقد فهمنا هذا السؤال على أنه يسأل عن السيناريوهات التي يكون فيها المسجلون أشخاصًا اعتباريين، وفقًا لاقتباس EDPB في الفقرة 1. فيما يتعلق بالمسجلين من الأفراد (الشخص الطبيعي)، ستكون المشكلات متشابهة إلى حد كبير: إذا ذكر شخص طبيعي بشكل غير صحيح أن بياناته ليست بيانات شخصية، فعندئذ (1) يجب أن تمنع إجراءات التحقق نشر البيانات، حيث سيعطون صاحب البيانات فرصة لتصحيح خطأهم؛ (2) العوامل المخففة والحجج القانونية الموضحة في الفقرة 11.7 والفقرة 11.8 والفقرات 14.1 - 14.6 هنا، يجب أن يمنح الحماية القانونية المعقولة للأطراف المتعاقدة.

21. يقترح السؤال الحالي أيضًا *"تأكيد وجود معرفات الشركة (.Inc، GmbH، Ltd. وما إلى ذلك) [و/أو] مراجعة بيانات صاحب الحساب لإثبات الشخصية الاعتبارية"*. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون طلب رقم تسجيل شركة وسيلة أخرى للتحقق من الشخصية الاعتبارية.

22. ومع ذلك: سيتمكن معظم أصحاب العمل من تقديم رقم شركة و/أو اسم شركة ينتهي بـ .Ltd، وPLC، وSA، وBV، وGmbH، وما إلى ذلك. - ومع ذلك يمكنهم أيضًا تقديم بيانات شخصية عن موظفيهم، على سبيل المثال كجهات اتصال للنطاق. وفقًا لذلك، فإن هذا التحقق - حتى لو كان قابلاً للتطبيق - يؤكد فقط أن المسجل هو شخص اعتباري. وهو لا يؤكد أن شخص اعتباري مسجل لم يقم (أيضًا) بتقديم بيانات شخصية، مثل حول موظفيه. وبالتالي، يساعد هذا الإجراء في تجنب الأشخاص الطبيعيين المسجلين من التوصيف الخاطئ لبياناتهم - ولكن قد لا يمثل ذلك خطرًا كبيرًا (من منظور قانون حماية البيانات العامة GDPR)، حيث يتم تحفيز هؤلاء الأشخاص على أي حال للإعلان بشكل صحيح عن حالتهم كشخص طبيعي، ويمكن التحقق من الإعلان عن طريق الاتصال بهم. لا يتأثر البديل وربما الخطر الأكبر - أن يدرج صاحب العمل البيانات الشخصية لموظفيها - بمثل هذا الإجراء. لذلك فإن مثل هذا الإجراء له فوائد محدودة في قانون حماية البيانات العامة GDPR.

23. ما قد يكون مفيدًا، إن أمكن، يمكن أن يكون أداة فنية تستخدم لتقييم ما إذا كانت عناوين البريد الإلكتروني تتضمن اسم الفرد أو تبدو عامة. وحده، هذا لن يكون كافيا؛ حيث قد تتعلق عناوين البريد الإلكتروني بفرد يمكن التعرف عليه (أي بيانات شخصية) على الرغم من عدم استخدام اسمه. لذلك لا ينبغي النظر إلى مثل هذه الأداة إلا كجزء من حزمة من التدابير. بالنسبة لأرقام الهاتف: إذا تم جمعها، فقد تتحقق أداة فنية من البادئات النموذجية المرتبطة بالهواتف المحمولة (والتي ترتبط عادةً بفرد واحد، وربما أكثر من أرقام الخطوط الثابتة).

24. قد تحتاج هذه الميزات إلى اختبار دقيق، نظرًا لأن معدل الإيجابيات الخاطئة والسلبيات الخاطئة قد يكون مهمًا، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الدولية للغاية لنظام اسم النطاق الذي تشرف عليه ICANN (حتى في اللغة الإنجليزية، نفترض أن عناوين البريد الإلكتروني التي تتخذ الشكل "johndeere.com@" أو "annsummers.com@" قد تمثل تحديات).

25. وبدلاً من التصرف تلقائيًا بناءً على نتائج هذه الأدوات، ربما تكون بعض الأطراف المتعاقدة على استعداد لتقييم البيانات المشبوهة "يدويًا" - على الرغم من أن هذا قد يتطلب جهدًا كبيرًا نيابة عن الأطراف المتعاقدة. يبدو من الأرجح أن مثل هذه الأداة ستقدم بدلاً من ذلك مطالبة إلى المسجل ("يبدو أنك ربما قدمت تفاصيل الاتصال بالفرد، (...)")، وتسأله عما إذا كان يريد الرفض أو التصرف بناءً على هذا الموجه.

26. وبالتالي، قد تكون هذه الأدوات، في جوهرها، أفضل إذا تم نشرها باعتبارها "تنبيهًا" إضافيًا (ذكيًا ومدركًا للمحتوى) للمسجلين، وليس كمُحدد آلي لما إذا كان يمكن المضي قدمًا في نشر البيانات.

27. بالنظر إلى الجدوى والمزايا غير الواضحة لمثل هذا النهج، يمكن على سبيل المثال الاحتفاظ بشيء كبند متوسط / طويل الأجل للاستكشاف والاختبار؛ يمكن جعل وضعه ونشره بشكل كامل مشروطًا بإظهار ليس فقط أنه قابل للتطبيق من الناحية الفنية، ولكن أيضًا أن التجربة تظهر أن اتخاذ تدابير إضافية ضرورية في الواقع.

28. في النهاية، لذلك، لا يمكننا حاليًا توقع إجراءات أخرى مطلوبة أو متوقعة من الأطراف المتعاقدة، إلى جانب تلك التي تمت مناقشتها بالفعل في السؤال المطروح.

29. الاختلافات في الرأي حول هذه النقطة ممكنة. أيضًا، يمكن أن يتحول الكثير إلى كيف يتم تنفيذ التدابير المقترحة، بما في ذلك تلك المقترحة في السؤال المطروح. على سبيل المثال، هناك بعض السوابق في المجر أنه عندما تكون دقة البيانات محل نزاع، قد تحتاج معالجة البيانات (مثل النشر) إلى التوقف مؤقتًا، إلا بالقدر اللازم للتحقق من عدم الدقة المبلغ عنه والتصرف بناءً عليه[88] – على ما يبدو ما إذا كان صاحب البيانات قد استند صراحة إلى المادة 18(1) من قانون حماية البيانات العامة GDPR (الحق في طلب تقييد البيانات أثناء التحقق من عدم الدقة). في حين أن التصميم المقترح هنا لا يبدو أنه يتطلب أو يفسح المجال لمثل هذا التعليق المؤقت (نظرًا لأن أصحاب البيانات ستكون لهم القدرة على التصحيح الذاتي الفوري للتوصيف الذاتي الذي يعتبرونه غير دقيق - أي يجب أن يكون الإبلاغ والتصحيح متزامنًا بشكل طبيعي)، ونوصي بوضع ذلك في الاعتبار إذا تطورت الخطط وأدت في النهاية إلى احتمال وجود فجوة بين الإبلاغ عن البيانات غير الدقيقة وتصحيحها.

[88] قرار NAIH في القضية رقم NAIH/2019/363/2؛ متاح على الإنترنت على الرابط https://www.naih.hu/files/NAIH-2019_363_hatarozat.pdf؛ وفيما يلي ترجمة آلية للفقرة ذات الصلة: "تتفق الهيئة مع [المدعى عليه] على عدم وجود التزام للمراقب بمحو البيانات في حالة تم فيها التشكيك في دقة البيانات التي قدمها العميل مسبقًا من قبل طرف ثالث ولم يتم إثبات أن البيانات لم تعد تحت تصرف العميل ولكن تحت تصرف جهة الإبلاغ. ومع ذلك، فإن التدابير التي يتخذها المراقب على أساس الإخطار يجب أن تعزز مبدأ الدقة وتمنع استخدام البيانات غير الدقيقة. في مثل هذه الحالة، تعتبر الهيئة أن المتحكم يجب أن يحد مؤقتًا من معالجة البيانات غير الدقيقة من خلال اتخاذ خطوات معقولة."

30. أوضحنا في مذكرة متابعة الدقة، في الفقرة 21، أنه *"ستكون ICANN و/أو الأطراف المتعاقدة في وضع أفضل لتقييم ما إذا كانت الإجراءات المعمول بها حاليًا كافية أو إذا كان من المعقول اتخاذ تدابير إضافية للامتثال لمبدأ الدقة - وإذا كان الأمر كذلك، لتقييم التدابير التي ستكون أكثر ملاءمة."* نصت نفس المذكرة في الفقرة 24 على [أن] *"استخدام الإحصائيات ورصد عدد طلبات التصحيح من أصحاب البيانات هي أيضًا تدابير يمكن أن تسهم في ضمان مستوى مناسب من الدقة. على سبيل المثال، قد تسمح مراقبة الاتجاهات في طلبات التصحيح بتحديد فجوة الدقة أو حيث قد لا يكون الإجراء فعالًا تمامًا واتخاذ خطوات لتغطية الفجوة أو استبدال المقياس بآخر أكثر ملاءمة"*.

* * *

الرد على السؤال 3 (الاعتباري مقابل الطبيعي)

مذكرة

إلى:	مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
من:	روث بوردمان وفيل برادلي شميج
التاريخ:	27 أبريل/نيسان 2021
الموضوع:	مارس/آذار 2021 سؤال بشأن اعتراف الاتحاد الأوروبي والطرف الثالث بمصالح نشر بيانات التسجيل

نبذة

31. صرح المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB، في خطاب في يوليو/تموز 2018 إلى يوران ماربي ("خطاب EDPB بتاريخ يوليو/تموز 2018")،[89] أن:

> "البيانات الشخصية التي تحدد الموظفين الفرديين (أو الأطراف الأخرى) التي تعمل نيابة عن صاحب التسجيل يجب ألا تكون متاحة للجمهور افتراضيًا في سياق WHOIS".

32. أثار هذا عدة أسئلة متعلقة بقانون حماية البيانات العامة GDPR، كان آخرها في مذكرتنا المؤرخة 6 أبريل/نيسان 2021 (**"VSC ومذكرة خيارات الموافقة"**)، والتي ناقشت سؤالين (**"السؤال 1 والسؤال 2"**) لمناقشة المناهج المختلفة (والمخاطر الناتجة) فيما يتعلق بـ (1) النشر المشروط بالموافقة لبيانات التسجيل؛ و(2) نشر بيانات التسجيل إذا كانت تتعلق (فقط) بشخص اعتباري (مثل شركة)، بدلاً من كونها بيانات شخصية (وكيف يمكن التحقق من ذلك) - أي التوصيف الذاتي المؤكد، "VSC".

33. لقد سألت أيضًا، في السؤال المعروض أدناه، ما إذا كانت بعض الأحكام في تشريعات الاتحاد الأوروبي، و/أو ممارسات طرفين ثالثين (EURid و RIPE-NCC)، تخلق سابقة مفيدة في هذا المجال. تتناول هذه المذكرة السؤال الثالث.

طرح السؤال: تحدد لائحة المفوضية (EC) رقم 2004/874 المؤرخة 28 أبريل/نيسان 2004 التي تحدد قواعد السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ ووظائف نطاق المستوى الأعلى eu. والمبادئ التي تحكم التسجيل ("لائحة eu.") قواعد السياسة العامة المتعلقة بتنفيذ ووظائف نطاق المستوى الأعلى (TLD) eu. ومبادئ السياسة العامة بشأن تسجيل أسماء النطاقات في نطاق eu TLD.

تحمل المادة 16 من لائحة eu. عنوان "قاعدة بيانات Whois" وتوفر:

> *"يجب أن يكون الغرض من قاعدة بيانات WHOIS هو توفير معلومات دقيقة ومحدثة بشكل معقول حول نقاط الاتصال الفنية والإدارية التي تدير أسماء النطاقات ضمن نطاق .eu TLD.*
>
> *يجب أن تحتوي قاعدة بيانات WHOIS على معلومات حول صاحب اسم النطاق ذي الصلة وغير المفرط فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات. بقدر ما لا تكون المعلومات ضرورية بشكل صارم فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات، وإذا كان صاحب اسم النطاق شخصًا طبيعيًا، فإن المعلومات التي سيتم إتاحتها للجمهور يجب أن تخضع لموافقة لا لبس فيها من مالك اسم النطاق. يجب أن يشكل التقديم المتعمد للمعلومات غير الدقيقة أساسًا لاعتبار أن تسجيل اسم النطاق قد انتهك شروط التسجيل."*

[89] خطاب المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB إلى يوران ماربي بتاريخ 5 يوليو/تموز 2018؛ متاح على الإنترنت على الرابط https://edpb.europa.eu/sites/default/files/files/news/icann_letter_en.pdf

اعتبارًا من 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022، سيتم إلغاء لائحة eu. بموجب اللائحة 517/2019، والتي تنص بموجب المادة 12، بعنوان قاعدة بيانات WHOIS:

"1. يجب أن ينشئ السجل ويدير، مع العناية الواجبة، مرفق قاعدة بيانات WHOIS بغرض ضمان أمن واستقرار ومرونة نطاق eu TLD من خلال توفير معلومات تسجيل دقيقة ومحدثة حول أسماء النطاقات ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي TLD.

2. يجب أن تحتوي قاعدة بيانات WHOIS على المعلومات ذات الصلة حول نقاط الاتصال التي تدير أسماء النطاقات ضمن نطاق eu TLD. وأصحاب أسماء النطاقات. يجب ألا تكون المعلومات الموجودة في قاعدة بيانات WHOIS مفرطة فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات. يجب أن يمتثل السجل للائحة (الاتحاد الأوروبي) 679/2016 للبرلمان الأوروبي والمجلس."

تتم إدارة قاعدة بيانات Whois حاليًا بواسطة EURid، وهي منظمة غير ربحية تم تعيينها من قبل المفوضية الأوروبية لإدارة سجل eu. في قاعدة بيانات Whois الخاصة بها، تنشر EURid عناوين البريد الإلكتروني لمسجلي أسماء المجال في eu TLD. (الأشخاص الطبيعيون والكيانات الاعتبارية). يميز EURid بين الأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية من خلال نشر معلومات العنوان البريدي للكيانات الاعتبارية، في حين لا يتم نشر هذه المعلومات للأشخاص الطبيعيين.

من خلال المادة 16 من لائحة eu.، تستطيع EURid الاعتماد على المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي توفر أساسًا قانونيًا لمعالجة البيانات الشخصية اللازمة لأداء مهمة يتم تنفيذها في المصلحة العامة أو في ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب. بينما نتفهم أن أساس المصلحة العامة للمادة 16 هذا غير متاح خارج نطاق eu.، يمكن تفسير وجود هذا الأساس القانوني لمعالجة EURid على أنه يشير إلى أن الهيئة التشريعية في الاتحاد الأوروبي أدركت أن الكشف عن بيانات المسجل يخدم مصلحة مشروعة في الاستقرار والأمن والمرونة. علاوة على ذلك، أثناء تنفيذ تفويضها بموجب المادة 16، قررت EURid أن نشر البريد الإلكتروني للمسجل "ليس مفرطًا فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات."

وبالمثل، بينما تعتمد RIPE-NCC على الموافقة على نشر المعلومات الشخصية حول جهات الاتصال التقنية / الإدارية، فإنها تنشر معلومات شخصية حول أصحاب الموارد على أساس أن 'تسهيل التنسيق بين مشغلي الشبكات هو الغرض الوحيد الذي يبرر نشر البيانات الشخصية في RIPE - قاعدة بيانات NCC وأنه من الواضح أن معالجة البيانات الشخصية التي تشير إلى صاحب المورد ضرورية لأداء وظيفة التسجيل، والتي تتم في المصلحة المشروعة لمجتمع RIPE والتشغيل السلس للإنترنت عالميًا (وبالتالي فهي متوافقة مع المادة 6.1.و من قانون حماية البيانات العامة GDPR)."

نحن ندرك أن أساس المصلحة العامة الذي توفره المادة 16 غير متاح للأطراف المتعاقدة خارج نطاق المستوى الأعلى eu. استنادًا إلى خبرتك وسابقتك السارية إلى أي مدى إن وجد: (1) وجود المادة 16 من لائحة الاتحاد الأوروبي؛ (2) قرار EURid بنشر عناوين البريد الإلكتروني للمسجل بما يتفق مع المادة 16، (3) قرار RIPE-NCC بنشر عناوين البريد الإلكتروني لأصحاب الموارد؛ و(4) صياغة مسودة فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات التسجيل في توجيه NIS2 المقترح مؤخرًا إنشاء سابقة من شأنها تقليل مخاطر الطرف المتعاقد فيما يتعلق بنشر عنوان البريد الإلكتروني للشخص الاعتباري المسجل، حتى لو كان تحتوي على معلومات شخصية؟ هل تؤثر هذه الحقائق على إجاباتك على الأسئلة [1-2]؟ إذا لم يؤثر ذلك على إجاباتك، فيرجى توضيح السبب.

34. نعتقد أن المستندات المذكورة بشكل عام لا تؤثر على إجاباتنا على السؤالين 1 و2 في VSC ومذكرة خيارات الموافقة. وبشكل أكثر تحديدًا، نعتقد أن المستندات المذكورة لها تأثير محدود على مخاطر الطرف المتعاقد فيما يتعلق بنشر عنوان البريد الإلكتروني للشخص الاعتباري للمسجل، حتى لو كان يحتوي على بيانات شخصية. وجهة نظرنا تستند إلى الأسباب المبينة أدناه.

اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 517/2019، التي تحل محل لائحة المفوضية (EC) رقم 2004/874 ("لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة")

35. عندما تحل اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 517/2019 ("لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة") محل لائحة المفوضية (EC) رقم 2004/874 ("لائحة الاتحاد الأوروبي القديمة")، فإنها ستحذف أحد بنود لائحة الاتحاد الأوروبي القديمة التي سمحت للنشر "غير الضروري تمامًا" للبيانات الشخصية في بيانات التسجيل (إذا وافق صاحب البيانات صراحة على ذلك). ونقلت الأحكام ذات الصلة في السؤال المقدم.

36. لا تنص لائحة EU. الجديدة صراحةً على أن النهج القائم على الموافقة قد ثبت أنه غير عملي أو غير متوافق؛ إنه ببساطة لا يقدم أي تعليق على مثل هذا النهج. في الواقع، لا تقدم لائحة EU. الجديدة الآن أي تعليق على وجه التحديد حول نشر البيانات الشخصية، سواء كانت "ضرورية للغاية" أو غير ذلك. إنها تقتصر على المطالبة بأن تتوافق معالجة البيانات مع قانون حماية البيانات العامة GDPR (إن وجدت)، دون توضيح كيفية القيام بذلك. على وجه الخصوص، تشترط الحيثية 22 من اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 517/2019 تحديدًا من السجل eu. اختيار تنفيذ قاعدة بيانات WHOIS والأنظمة ذات الصلة التي تتوافق مع "حماية البيانات الشخصية حسب التصميم وحماية البيانات افتراضيًا" و"الضرورة" و"التناسب".

37. يمكن العثور على المرجع المباشر لتوزيع بيانات التسجيل، إذا كانت بيانات شخصية، في الحيثية رقم 21. يتحدث هذا فقط عن مشاركة البيانات مع/الوصول بواسطة وكالات إنفاذ القانون، والتي تعمل وفقًا لـ "[الاتحاد الأوروبي] أو القانون الوطني" - *ليس* للجمهور بوجه عام ، *ولا* الأطراف المعنية مثل أصحاب حقوق الملكية الفكرية:[90]

"21. يجب أن يدعم قلم المحكمة وكالات إنفاذ القانون في مكافحة الجريمة، من خلال تنفيذ تدابير فنية وتنظيمية تهدف إلى تمكين السلطات المختصة من الوصول إلى البيانات الموجودة في السجل لأغراض منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، على النحو المنصوص عليه في القانون الاتحادي أو الوطني."

38. من حيث الجوهر، فإن قانون الاتحاد الأوروبي الجديد تتخذ موقفًا محايدًا وغير حاسم في الغالب هنا. تراعى بشكل عام متطلبات قانون حماية البيانات العامة GDPR، وعلى وجه التحديد تدعو إلى ضرورة احترام التناسب والخصوصية افتراضيًا. حقيقة أنه يناقش الوصول المشروع من قبل مجموعات أصحاب المصلحة المحددة، لا يستبعد بالضرورة نظامًا يتم فيه نشر بعض البيانات الشخصية، على سبيل المثال بموافقة صاحب البيانات. ومع ذلك، فقد أسقط قانون الاتحاد الأوروبي الجديد الصياغة (الموجودة في سابقتها) التي قبلت صراحةً نهجًا تأسس (جزئيًا) على الموافقة؛ من الممكن أن تسعى سلطة إشرافية أو محكمة إلى استخلاص استنتاج سلبي من هذا.

اعتماد EURid على الأساس القانوني "للمهمة العامة" بقانون حماية البيانات العامة GDPR

39. يشير السؤال المطروح إلى أن EURid تعتمد على المادة 16 من قانون الاتحاد الأوروبي القديم لتأكيد أن نشرها (الجزئي) للبيانات الشخصية للمسجلين مسموح به بموجب المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR.

40. تسمح المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR بالمعالجة الضرورية لأداء مهمة يتم تنفيذها إما للمصلحة العامة أو في ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب. يجب أن يتم النص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي أو قانون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

41. إذا كان اقتراح السؤال صحيحًا،[91] فإن EURid تؤكد ضمنيًا أن هذا النشر "ضروري للغاية فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات". إذا لم يكن الأمر كذلك، فستعمل EURid في انتهاك للمادة 16 من قانون الاتحاد الأوروبي القديم، نظرًا لأن هذا ينص على أن "بقدر ما تكون المعلومات غير ضرورية تمامًا فيما يتعلق بالغرض من قاعدة البيانات، وإذا كان صاحب اسم النطاق شخصًا طبيعيًا، فإن المعلومات التي سيتم إتاحتها للجمهور يجب أن تخضع لموافقة لا لبس فيها من صاحب اسم النطاق." بناءً على السؤال المطروح، نتفهم أن EURid لم تحصل على هذه الموافقة.

[90] لا تناقش المراجع الأخرى للمصالح الأوسع مشاركة بيانات المسجل معهم. على سبيل المثال، تنص الحيثية رقم 20 على أنه "[يجب] أن يتبنى السجل سياسات واضحة تهدف إلى ضمان التحديد في الوقت المناسب للتسجيلات المسيئة لأسماء النطاقات ويجب -عند الضرورة- التعاون مع السلطات المختصة والهيئات العامة الأخرى ذات الصلة بالأمن السيبراني وأمن المعلومات التي تشارك بشكل خاص في مكافحة مثل هذه التسجيلات، مثل فرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية (CERT)". "التعاون" قد يستلزم مشاركة البيانات الشخصية، ولكن قانون الاتحاد الأوروبي قد أغفل (ربما عن عمد) هذه النقطة.

[91] لم نتمكن من تأكيد ذلك؛ فلا ينص إشعار خصوصية EURid الحالي خصيصًا على الأساس القانوني في قانون حماية البيانات العامة GDPR الذي يبرر نشر بيانات التسجيل، على الرغم من أنه ينص على "أننا مطالبون بالحفاظ على قاعدة بيانات كاملة ودقيقة لجميع أسماء النطاقات المسجلة. الغرض من أداة بحث WHOIS على الرابط (https://whois.eurid.eu/en/) يتمثل في تقديم معلومات دقيقة ومحدثة حول مسؤولي الاتصال التقنيين والإداريين الذين يديرون أسماء النطاقات. يساعدنا ذلك في إنشاء بيئة إنترنت آمنة وموثوق بها والحفاظ عليها." تبدو الإشارة إلى أن كون المنشورات "مطلوبة" متسقة مع المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR (مهمة عامة) أو المادة 6 (1) (ج) (التزام قانوني).

42. من ناحية أخرى، يشير هذا الموقف المفترض إلى أن سجلًا واحدًا على الأقل (EURid) يؤيد أهمية ("الضرورة القصوى") لنشر (بعض) البيانات في WHOIS، حتى لو كانت بيانات شخصية، ودون موافقة أو تدابير مثل VSC (بشرط، على الأقل، أن يتم تنقيح بعض البيانات الشخصية، وفقًا لسياسة EURid في هذا الشأن).[92]

43. ومع ذلك، فإن وجهة النظر التي تتبناها EURid لا تعكس بالضرورة آراء المحاكم أو السلطات الإشرافية التي تطبق قانون حماية البيانات العامة GDPR - وليست ملزمة لها. إنه رأي قلم واحد من بين أمور أخرى. حقيقة أن سياسات هذا السجل المعين تخضع أيضًا لإشراف المفوضية الأوروبية[93] هي ذات قيمة أسبقية محدودة بالمثل؛ حتى إذا كان - من الناحية الافتراضية - هو السؤال الذي تمت مناقشته بين EURid والمفوضية الأوروبية، فإن الأخيرة لا تطبق قانون حماية البيانات العامة GDPR، ولا تتحدث نيابة عن أولئك الذين يفعلون ذلك.

44. يوضح السؤال المقدم أيضًا أن "EURid يميز بين الأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية من خلال نشر معلومات العنوان البريدي للكيانات الاعتبارية، في حين لا يتم نشر هذه المعلومات للأشخاص الطبيعيين". توضح سياسة التسجيل الحالية لـ EURid (الإصدار 11) أنه "في حالة عدم تحديد اسم تعهّد أو منظمة، سيتم اعتبار الفرد الذي يطلب تسجيل اسم النطاق هو المُسجل؛ إذا تم تحديد اسم المشروع أو المنظمة، فإن المشروع أو المنظمة تعتبر المسجل".

45. قد يعني هذا أنه تم الافتراض بأن التفاصيل البريدية المقدمة من منظمة (شخصية اعتبارية مسجلة) *لا* تحتوي على بيانات شخصية؛ أو ببساطة إذا فعلت ذلك، فهذا ضروري للغاية و/أو أقل خطورة بالنسبة للأفراد. EURid - بصفته المتحكم في الكثير من البيانات المعنية - سيكون في وضع أفضل مما نحن عليه لتحديد ما إذا كان هذا الافتراض صحيحًا في الممارسة العملية.

46. حتى لو كان ثبت صحة هذا الافتراض قائمة نظريًا بالنسبة لـ EURid والعناوين البريدية التي ينشرها كجزء من بيانات تسجيل الأشخاص الاعتباريين في الاتحاد الأوروبي، فإننا نشير إلى أنه في ضوء تعليقات مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB المقدمة إلى مؤسسة ICANN،[94] قد يكون من غير المناسب أن نستقرأ من هذا إلى معلومات اتصال أخرى (مثل عناوين البريد الإلكتروني، والتي قد تشير على وجه التحديد إلى فرد يمكن التعرف على هويته داخل المؤسسة).

47. بناءً على تلك الملاحظات، بالإضافة إلى تقدير أن EURid تعمل ضمن إطار تشريعي فريد إلى حد ما مما يمنحها خيار الاعتماد على شيء آخر غير الموافقة أو المصالح المشروعة - على عكس الأطراف المتعاقدة الأخرى - فإنه يصعب استخلاص أي استنتاجات عامة من نهج EURid.

قرار مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE NCC بنشر عناوين البريد الإلكتروني لأصحاب الموارد

48. طرح السؤال اقتباسات من منشور مدونة من 2018 كتبه رئيس الشؤون القانونية في RIPE-NCC، بعنوان "كيف تنفذ قانون حماية البيانات العامة GDPR: الأسس القانونية للمعالجة المشروعة للبيانات الشخصية وقاعدة بيانات RIPE".

49. في منشور المدونة هذا، وكما ينص السؤال بشكل صحيح، تؤدي RIPE-NCC على أنها تعتمد على المصالح المشروعة (المادة 6 (1) (و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR العامة، الأساس القانوني) لنشر البيانات الشخصية - تفاصيل الاتصال بشكل أساسي - للمساعدة في التشغيل الصحيح لمنظومة إنترنت هامة.

50. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن منشور المدونة ينص أيضًا على:

---

[92] وننوه باهتمام إلى أن السؤال المطروح يؤكد أن EURid تستدعي المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR - مهمة للمصلحة العامة / السلطة العامة - ليست المادة 6 (1) (و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR، شرعية الاهتمامات. EURid ليست سلطة عامة، لذلك فهي قادرة من حيث المبدأ على التذرع بالمصالح المشروعة لنشرها للبيانات الشخصية. نحن لا نطلع على أسباب EURid لتفادي أساس "المصالح المشروعة"، وبالتالي لا يمكننا تقديم تعليق جوهري على هذه الملاحظة؛ ومع ذلك، قد لا يكون مفيدًا / مطمئنًا للأطراف المتعاقدة الأخرى؛ على عكس EURid، لا يمكن لمعظم الأطراف المتعاقدة الاعتماد على المادة 6 (1) (هـ) من قانون حماية البيانات العامة GDPR لأنه، على عكس EURid، لا يوجد قانون خاص بالاتحاد الأوروبي أو دولة عضو يدعم المعالجة المتعلقة بـ WHOIS الخاصة بهم.

[93] على سبيل المثال الحيثية رقم 11 من لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة تنص على: "يجب أن تبرم المفوضية عقدا مع السجل المعين، ويجب أن يتضمن المبادئ والإجراءات التفصيلية التي تنطبق على السجل لتنظيم وإدارة وتسيير نطاق المستوى الأعلى eu."

[94] "مجرد حقيقة أن المسجل شخصية اعتبارية لا يبرر بالضرورة النشر غير المحدود للبيانات الشخصية المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يعملون أو يمثلون تلك المنظمة، مثل الأشخاص الطبيعيين الذين يديرون القضايا الإدارية أو الفنية نيابة عن صاحب التسجيل. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي نشر عنوان البريد الإلكتروني الشخصي لجهة اتصال فنية تتألف من الاسم الأول متبوعًا باللقب ثم @company.com إلى الكشف عن معلومات تتعلق بصاحب العمل الحالي بالإضافة إلى دوره داخل المؤسسة. كما قد يكشف -إلى جنب عنوان المسجل أيضًا- عن معلومات حول مكان عمله". خطاب المجلس الأوروبي لحماية البيانات في يوليو/تموز 2018، في صفحة 5.

"ومع ذلك، عندما يعين صاحب المورد فردًا آخر لأداء هذا الدور [على سبيل المثال، كنقطة اتصال]، يجب عليه الحصول على موافقة الشخص (الأشخاص) الذي سيتم إدراج بياناته الشخصية في قاعدة بيانات RIPE قبل أن يتم إدراج بياناتها (وفقًا للمادة 6.1.أ من القانون العام لحماية البياناتقانون حماية البيانات العامة GDPR)."

51. بمعنى آخر، يبدو لنا أنه عندما يكون مالك المورد نفسه شخصًا اعتباريًا، (1) فإن RIPE-NCC تعتبر المصالح المشروعة أساسا قانونيا مناسبا في إعدادات الطرف الأول (أي عندما الشخص الذي يُكمل / يُحدِّث التسجيل يقدم تفاصيل الاتصال الخاصة به، وبالتالي فهو صاحب البيانات ذات الصلة)، ولكن (2) كان RIPE-NCC (على الأقل، في 2018) يفضل بدلاً من ذلك القيام بذلك فقط بموافقة صاحب البيانات في إعدادات الطرف الآخر (على سبيل المثال، عندما تكون تفاصيل الاتصال هي تلك الخاصة بزميل الشخص الذي يكمل / يُحدِّث التسجيل).

52. قد يكون هذا التمييز بسبب المخاوف من أنه سيكون من الصعب التأكيد على أن مصالح الطرف الثالث الخاصة تتماشى بشكل كافٍ مع مصالح صاحب المورد و/أو RIPE-NCC (وأصحاب المصلحة ذوي الصلة)؛ و/أو مخاوف من وجود مخاطر أكبر لمواضيع بيانات الطرف الثالث (على سبيل المثال لأنه من الصعب تقديم إشعار خصوصية إجمالي الناتج المحلي لهم، لذلك قد يكونون أقل وعياً بحقوقهم). ربما تكون هذه المخاوف قد دفعت RIPE-NCC إلى تفضيل بدلاً من ذلك الاعتماد على الموافقة على مواقف "الطرف الثالث".

53. بينما يجب على RIPE-NCC طلب المشورة القانونية الخاصة بها بشأن هذه المسألة، فإن وجهة نظرنا فيما يتعلق بـ ICANN-EPDP هي أن مثل هذا التمييز قد لا يكون مطلوبًا من الناحية القانونية. لا تتطلب المادة 6 (1) (و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR (أساس المصالح المشروعة) أن تتوافق مصالح صاحب البيانات مع مصالح المتحكم (المتحكمين) - فقط، يجب أن يكون هناك توازن مناسب بين المصالح المعرضة للخطر (مصالح المتحكم و/أو الأطراف الأخرى)، مقابل "الحقوق والحريات الأساسية لصاحب البيانات التي تتطلب حماية البيانات الشخصية". في هذه الحالة، سيكون لدى RIPE-NCC ومستشاريها القانونيين أفضل رؤية للمصالح والمخاطر المختلفة، ومع ذلك يبدو لنا أن:

53.1 يبدو أن مصالح المتحكم وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً هي نفسها على نطاق واسع سواء كان التعامل مع تفاصيل الاتصال الخاصة بطرف أول أو طرف ثالث: على سبيل المثال، من المفترض أن تكون أي مجموعة من تفاصيل الاتصال مهمة للتحقيق الصحيح وحل الاضطرابات في نظام الإنترنت الرئيسي؛

53.2 من ناحية المخاطر، يمكن أيضًا إساءة استخدام تفاصيل الاتصال الخاصة بالطرف الأول أو الطرف الثالث، على سبيل المثال للتسويق غير المرغوب فيه؛ قد تكون هناك أنواع أخرى من المخاطر، ولكن مرة أخرى، من المحتمل أن تكون متشابهة سواء بالنسبة لمواضيع بيانات الطرف الأول أو الطرف الثالث؛

53.3 بالنسبة إلى مشكلة الإشعار، تقبل قانون حماية البيانات العامة GDPR تحديدًا أنه ستكون هناك مواقف لا يتم فيها جمع البيانات مباشرة من صاحب البيانات، وبالتالي قد لا يتم تقديم إشعار إليهم (انظر، على وجه الخصوص، المادة 14 (5) من قانون حماية البيانات العامة GDPR). وبالتالي، فإن هذا ليس سببًا تلقائيًا لرفض الاستخدام المحتمل للمصالح المشروعة في إعدادات الطرف الثالث؛

53.4 وقد يكون لهذا السبب أن خطاب EDPB إلى ICANN، في يوليو/تموز 2018، أيد الاعتماد المحتمل على المصالح المشروعة حتى بالنسبة لبيانات الطرف الثالث، بشرط ألا يكون المسجلون مضطرين لتقديم بيانات الطرف الثالث، ولكن يمكنهم بدلاً من ذلك تقديم ما لديهم.[95] نحن نتفهم أن هذا هو الحال بالفعل بالنسبة للنظام الذي تشرف عليه RIPE-NCC .

54. من المحتمل أن تشعر RIPE-NCC أن المنظمين والمحاكم سيرحبون للوهلة الأولى بالاستقلالية والرقابة التي يوفرها الاعتماد على الموافقة، بدلاً من الأساس القانوني للائحة العامة لحماية البيانات غير التوافقية مثل المصالح المشروعة. ومع ذلك، قد تدرك هذه السلطات أيضًا الجوانب السلبية لمثل هذا النهج:

54.1 تقر مشاركة مدونة RIPE-NCC الخاصة بالشكوك التي تحيط أحيانًا بالموافقات التي تم الحصول عليها في سياقات التوظيف (أي أن مثل هذه الموافقات، إذا طلبها صاحب العمل، ربما لم يتم منحها بحرية من قبل الموظف).

54.2 ينتهي الأمر بـ RIPE-NCC أيضًا بالاعتماد على تأكيدات الطرف الأول بأنه حصل على موافقة صالحة من الطرف الثالث ("تعتبر RIPE NCC أن هذه مسؤولية الشخص الذي يقوم بإدراج البيانات في قاعدة بيانات RIPE (أي المشرف) للتأكد من حصولهم على موافقة صالحة لإجراء المعالجة."). قد يجعل ذلك من الصعب، من الناحية النظرية، على RIPE-NCC (كمراقب) إثبات أن هذه الموافقات تفي بجميع متطلبات قانون حماية البيانات العامة GDPR.

[95] خطاب المجلس الأوروبي لحماية البيانات في يوليو/تموز، في صفحات 2-3.

54.3 يمكن أن تواجه الأطراف المتعاقدة نفس مشكلات قانون حماية البيانات العامة GDPR فيما يتعلق ببيانات تسجيل اسم النطاق.

55. وجهات نظر RIPE-NCC، مثل آراء EURid، لا تعكس بالضرورة - وبالتأكيد ليست ملزمة - السلطات المكلفة بإنفاذ قانون حماية البيانات العامة GDPR.

56. علاوة على ذلك، فإن ممارسة موازنة المصالح المشروعة التي يتعين إجراؤها بواسطة RIPE-NCC مختلفة عن تلك الخاصة بـ ICANN والأطراف المتعاقدة؛ تتعلق البيانات المعنية بموارد مختلفة (موارد IPv4 وIPv6 وأرقام AS، التي يتم تخصيصها غالبًا بواسطة RIPE-NCC - في مجموعات - لمؤسسات كبيرة جدًا؛ مقابل أسماء نطاقات محددة يتم تسجيلها أحيانًا بواسطة أفراد محددين للاستخدام الخاص).

57. لذلك من الصعب استخلاص أي استنتاجات عامة من نهج RIPE-NCC.

لغة المسودة فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات التسجيل في توجيه NIS2 المقترح مؤخرًا

58. في ديسمبر/كانون الأول 2020، نشرت المفوضية الأوروبية مسودتها للتوجيه المنقح بشأن التدابير الخاصة بمستوى عالٍ مشترك من الأمن السيبراني عبر الاتحاد ("NIS2").

59. تنص حيثيات توجيه NIS2 المقترح على ما يلي:

"15. يُعد التمسك بنظام اسم النطاق (DNS) الموثوق به والمرن والآمن والمحافظة عليه عاملاً أساسياً في الحفاظ على سلامة الإنترنت وهو ضروري لتشغيله المستمر والمستقر، والذي يعتمد عليه الاقتصاد الرقمي والمجتمع. لذلك، يجب أن تنطبق هذه التوجيهات على جميع مزودي خدمات DNS وعلى طول سلسلة تحليل DNS، بما في ذلك مشغلي خوادم اسم الجذر وخوادم اسم النطاق الأعلى (TLD) وخوادم الأسماء الرسمية لأسماء النطاقات والمحللات التكرارية.

(...)

(59) يعد الحفاظ على قواعد بيانات دقيقة وكاملة لأسماء النطاقات وبيانات التسجيل (ما يسمى ببيانات WHOIS) وتوفير الوصول القانوني إلى هذه البيانات أمرًا ضروريًا لضمان أمن واستقرار ومرونة DNS، والذي بدوره يساهم في ارتفاع مستوى مشترك للأمن السيبراني داخل الاتحاد. عندما تتضمن المعالجة بيانات شخصية، يجب أن تمتثل هذه المعالجة لقانون حماية بيانات الاتحاد.

(60) توافر هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب للسلطات العامة، بما في ذلك السلطات المختصة بموجب قانون الاتحاد أو القانون الوطني لمنع الجرائم الجنائية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وفرق الاستجابة لطوارئ الكمبيوتر، (فرق الاستجابة لحوادث أمن الكمبيوتر، وفيما يتعلق ببيانات عملائها إلى مقدمي خدمات وشبكات الاتصالات الإلكترونية ومقدمو تقنيات وخدمات الأمن السيبراني الذين يعملون نيابة عن هؤلاء العملاء فتعد أمرًا ضروريًا لمنع ومكافحة إساءة استخدام نظام اسم النطاق، ولا سيما لمنع واكتشاف حوادث الأمن السيبراني والاستجابة لها. يجب أن يتوافق هذا الوصول مع قانون حماية بيانات الاتحاد بقدر ما يتعلق بالبيانات الشخصية.

(61) من أجل ضمان توافر بيانات تسجيل اسم النطاق دقيقة وكاملة، يجب على سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لـ TLD (ما يسمى بأمناء السجلات) جمع وضمان تكامل وتوافر بيانات تسجيل أسماء النطاقات . على وجه الخصوص، يجب على سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لـ TLD وضع سياسات وإجراءات لجمع بيانات تسجيل دقيقة وكاملة والحفاظ عليها، وكذلك لمنع وتصحيح بيانات التسجيل غير الدقيقة وفقًا لقواعد حماية بيانات الاتحاد.

(62) يجب على سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لهم إتاحة بيانات تسجيل اسم النطاق بشكل عام (هكذا) والتي تقع خارج نطاق قواعد حماية بيانات الاتحاد، مثل البيانات التي تهم الأشخاص الاعتباريين. يجب أن تتيح سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لـ TLD أيضًا الوصول القانوني إلى بيانات تسجيل اسم النطاق المحدد المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين لطالبي الوصول الشرعي، وفقًا لقانون حماية بيانات الاتحاد. يجب أن تضمن الدول الأعضاء أن سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لها يجب أن تستجيب دون تأخير لا داعي له للطلبات المقدمة من الباحثين عن الوصول الشرعي للكشف عن بيانات تسجيل اسم النطاق. يجب أن تضع سجلات TLD والكيانات التي تقدم خدمات تسجيل اسم النطاق لها سياسات وإجراءات لنشر بيانات التسجيل والكشف عنها، بما في ذلك اتفاقيات مستوى الخدمة للتعامل مع طلبات الوصول من الباحثين عن الوصول الشرعي. قد يشمل إجراء الوصول أيضًا استخدام واجهة أو بوابة إلكترونية أو أداة فنية أخرى لتوفير نظام فعال لطلب بيانات التسجيل والوصول إليها. بهدف تعزيز الممارسات المنسقة عبر السوق الداخلية، يجوز للمفوضية اعتماد مبادئ توجيهية بشأن هذه الإجراءات دون المساس باختصاصات مجلس حماية البيانات الأوروبي.

(...)

69. يجب أن تشكل معالجة البيانات الشخصية، بالقدر الضروري والمناسب تمامًا لأغراض ضمان أمن الشبكة والمعلومات من قبل الكيانات والسلطات العامة وفرق الاستجابة للطوارئ وفرق الاستجابة للحماية من الإشعاع ومقدمي تقنيات وخدمات الأمان، مصلحة مشروعة لمراقب البيانات المعني، على النحو المشار إليه في لائحة (الاتحاد الأوروبي) 679/2016. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير تتعلق بمنع الحوادث واكتشافها وتحليلها والاستجابة لها، وتدابير لزيادة الوعي فيما يتعلق بتهديدات إلكترونية محددة، وتبادل المعلومات في سياق معالجة نقاط الضعف والإفصاح المنسق، فضلاً عن التبادل الطوعي للمعلومات بشأن تلك الحوادث، فضلاً عن التهديدات السيبرانية ونقاط الضعف ومؤشرات الاختراق والتكتيكات والتقنيات والإجراءات وتنبيهات الأمن السيبراني وأدوات التكوين. قد تتطلب هذه الإجراءات معالجة الأنواع التالية من البيانات الشخصية: عناوين IP ومحددات مواقع الموارد الموحدة (URL) وأسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني".

60. بعد ذلك تتكرر الحيثيات من 59-62 شاملاً تلك الأخيرة بشكل واسع في المادة 23 من مسودة التوجيه NIS2.

61. الحيثيات 15، والحيثيات من 59-61 شاملة الأخيرة، والحيثية 69، والمواد 23 (1-3) من مسودة التوجيه NIS2، تدعم على نطاق واسع معالجة بيانات التسجيل الكاملة والكاملة، بشرط أن تكون متوافقة مع قانون حماية البيانات العامة GDPR. كما تؤيد العبارة الأخيرة من الحيثية رقم 61 صراحةً التدابير المصممة لتعزيز الامتثال لمبدأ دقة قانون حماية البيانات العامة GDPR، كتلك المذكورة في مذكرتنا السابقة.

62. ومع ذلك، فإن الحيثية 62 والمواد 23 (4-5) ذات صلة أكثر تحديدًا بالمسائل قيد المناقشة في هذه المذكرة، لأنها تتعلق بنشر / نشر بيانات التسجيل، وليس مجرد جمعها والاحتفاظ بها. ترسم أحكام توجيه NIS2 تمييزًا واضحًا بين البيانات الشخصية وغير الشخصية، وتدعم فقط صراحةً نشر البيانات غير الشخصية. فيما يتعلق بالبيانات الشخصية، يقصر توجيه NIS2 نفسه على مناقشة ما يبدو أنه وصول مقيد بواسطة "طالبي الوصول الشرعيين، وفقًا لقانون حماية بيانات الاتحاد" (وما يعادله صياغة في المادة 23 (5)).

63. لذلك، من وجهة نظرنا، لا يبدو أن المسودة الحالية لتوجيه NIS2 تأخذ في الاعتبار نظامًا يمكن فيه نشر بعض البيانات الشخصية (بشكل شرعي) بشكل علني، على سبيل المثال بموافقة المسجل. ليس من الواضح ما إذا كان هذا لمجرد أنه لم يتم النظر في هذا الخيار من قبل واضعي الصياغة، أو لأن واضعي الصياغة لم يعتبروا مثل هذا النهج جديرًا بالاهتمام و/أو متوافقًا. ومع ذلك، فهذا يعني أن المسودة الحالية لتوجيه NIS2 لا تقدم دعمًا كبيرًا / تقليلًا للمخاطر لنظام قائم، على سبيل المثال، على موافقة المسجل (على الرغم من أنها لا تقوض صراحة مثل هذا النهج).

* * *

الرد على السؤال 4 (فيما يتعلق بخيارات إخفاء عنوان جهة الاتصال)

مذكرة

إلى: مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
من: روث بوردمان وفيل برادلي شميج
التاريخ: 9 أبريل/نيسان 2021
الموضوع: سؤال مارس 2021 بخصوص خيارات إخفاء عنوان جهة الاتصال

نبذة

64. نص المجلس الأوروبي لحماية البيانات ("EDPB")، في خطاب صدر في يوليو/تموز 2018 إلى يوران ماربي، على ما يلي:

"البيانات الشخصية التي تحدد الموظفين الفرديين (أو الأطراف الأخرى) التي تعمل نيابة عن صاحب التسجيل يجب ألا تكون متاحة للجمهور افتراضيًا في سياق WHOIS"

65. بناءً على هذه الخلفية وبناءً على النصائح السابقة التي تلقيتها في هذا الشأن، قمت بطرح السؤال التالي.

طرح السؤال: ناقشت مذكرة B&B المؤرخة 4 فبراير/شباط 2020 بخصوص معلومات الاتصال بالبريد الإلكتروني خيارين: (أ) "جهة اتصال بريد إلكتروني مستعار" حيث يتم استخدام نفس السلسلة الفريدة لتسجيلات متعددة بواسطة صاحب البيانات؛ و(ب) "جهة اتصال بريد إلكتروني مجهول" حيث يتم استخدام سلسلة بريد إلكتروني منفصلة لكل تسجيل من هذا القبيل. رأت شركة B&B أن نشر أيٍّ من (أ) أو (ب) سيتم التعامل معه على أنه نشر بيانات شخصية على الويب لأن الغرض من إتاحة عنوان البريد الإلكتروني المقنع هذا هو السماح للأطراف الأخرى بالاتصال المباشر صاحب البيانات ولأن الأطراف الأخرى التي لها مصالح مشروعة ومتناسبة ستتمكن من الوصول إلى البيانات الأساسية.

بعد المراجعة، اقترح الفريق القانوني EPDP وصف الخيارين (أ) و(ب) للمضي قدمًا على النحو التالي:

- يجب استبدال عبارة "جهة اتصال بريد إلكتروني مستعارة" (الخيار (أ)) بعبارة "جهة **اتصال بريد إلكتروني تعتمد على المسجل**،" المعرفة على النحو التالي: "بريد إلكتروني لجميع النطاقات المسجلة بواسطة مسجل فريد، *والمقصود به أن يكون بيانات مجهولة عند معالجتها من قبل مستخدمين آخرين* (أي الأطراف غير المتعاقدة). (تتطلب مسألة ما إذا كان البريد الإلكتروني يجب أن يكون شائعًا عبر أمناء السجلات المعتمدين من ICANN تحديد سياسة يتم تحديدها لاحقًا.)
- يجب استبدال عبارة "جهة اتصال بريد إلكتروني مجهول" (الخيار (ب)) بعبارة "**جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل**، والتي تم تعريفها على أنها" بريد إلكتروني منفصل للاستخدام الفردي لكل اسم نطاق مسجل بواسطة شخص فريد صاحب التسجيل، *الذي يُقصد به أن يكون افتراضيًا أو "بشكل أساسي" بيانات مجهولة عند معالجتها بواسطة مستخدمين تابعين لجهات خارجية* (أي الأطراف غير المتعاقدة)."

للإجابة على الأسئلة أدناه، يرجى الافتراض، لأغراض المناقشة، أن مستخدمي الطرف الثالث لمعلومات الاتصال بالبريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل لا يمكنهم تحديد صاحب البيانات دون بذل جهد غير متناسب بحيث يبدو أن خطر تحديد الهوية في الواقع غير مهم.

1. بناءً على خبرتك والسوابق المعمول بها، يرجى مقارنة مستوى المخاطرة واحتمالية إجراءات الإنفاذ والغرامات والمشورة وما إلى ذلك المرتبطة بـ (أ) النشر على الويب أو (ب) الكشف الآلي عن (1)

بريد إلكتروني قائم على المسجل جهة اتصال من جهة و(2) جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل من جهة أخرى؟ للرد على هذا السؤال، يرجى مراعاة ما يلي:

a. ما إذا كانت الحقيقة المفترضة المتمثلة في أن مخاطر تحديد هوية صاحب البيانات من قبل طرف ثالث (أي طرف غير متعاقد) من خلال جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل تبدو غير مهمة من شأنها أن تجعل رسائل البريد الإلكتروني هذه "مجهولة" بشكل فعال فيما يتعلق بهذه الأطراف الأخرى بموجب معيار برايرا؟
b. إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف سيؤثر اختيار جهة اتصال البريد الإلكتروني (القائم على المسجل أو المستند إلى التسجيل) على نتيجة اختبار موازنة المصالح المشروعة بموجب المادة 6 (1) (و)؟ إلى أي مدى سيقلل استخدام جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل من تأثير النشر على المصالح أو الحقوق والحريات الأساسية لصاحب البيانات؟

هل تتغير الإجابة على هذه الأسئلة إذا كان الغرض الأساسي من نشر بريد إلكتروني مقنع هو دعم البحث الإحصائي والتحليلات، وليس للتواصل مع صاحب البيانات؟

التحليل

66. تبدأ إجابتنا بمعالجة سؤالك الفرعي، "ما إذا كانت الحقيقة المفترضة المتمثلة في أن مخاطر تحديد هوية صاحب البيانات من قبل طرف ثالث (أي طرف غير متعاقد) من خلال جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل تبدو غير مهمة من شأنها أن تجعل رسائل البريد الإلكتروني هذه "مجهولة" بشكل فعال فيما يتعلق بهذه الأطراف الأخرى بموجب معيار برايرا؟"، لتفسير لماذا نعتبر قانون حماية البيانات العامة GDPR سوف يظل منطبقًا في سيناريو اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل. ثم ننتقل بعد ذلك إلى الجوانب الأوسع للامتثال للائحة العامة لحماية البيانات في سؤالك.

عدم الكشف عن الهوية

67. نحتفظ برأينا، المعبر عنه في مذكرتنا المؤرخة 4 فبراير/شباط 2020، أنه مع أي من الخيارين (جهة اتصال البريد الإلكتروني القائمة على المسجل أو القائم على التسجيل)، لا يزال هناك احتمال كبير بأن يكون النشر أو الكشف الآلي عن سيتم اعتبار عناوين البريد الإلكتروني هذه على أنها معالجة للبيانات الشخصية.

68. لكي ينطبق قانون حماية البيانات العامة GDPR على معالجة البيانات الإلكترونية (بافتراض استيفاء اختبار إقليمية قانون حماية البيانات العامة GDPR، وعدم انطباق اجتزاءات موضوعه)، يتم تطبيق اختبار من جزأين:

68.1 أولًا، يجب أن يكون هناك معالجة معلومات تتعلق بفرد محدد، بالنظر إلى البيانات (ومعالجتها) من حيث "المحتوى، والغرض، أو التأثير". هذه هي قضية "Nowak"[96] / "متعلقة بـ" الاختبار.

68.2 ثانيًا، يجب أن يكون هذا الفرد "محددًا أو قابلاً للتحديد"، مما يعني أنه يجب أن تكون هناك "وسائل يُرجح استخدامها بشكل معقول، مثل الاستفراد، إما من قبل المتحكم أو بواسطة شخص آخر لتحديد هوية الشخص الطبيعي بشكل مباشر أو غير مباشر."[97] "التحديد" لا يعني بالضرورة العثور على الاسم الحقيقي للشخص؛ بدلاً من ذلك، له معنى أكثر عمومية، يدور بشكل عام حول القدرة على "تمييز" شخص ما على وجه التحديد لمعاملة مختلفة (فردي)،[98] و/أو القدرة على الجمع / الاتصال المزيد من البيانات عنها (الاستدلال و/أو الربط).[99] يمكن أن يكون المعرف الفني - حتى الذي تم إنشاؤه عشوائيًا - كافيًا لمثل هذه الأغراض، لا سيما إذا كان مرتبطًا بمعلومات أخرى حول الشخص الذي يسهل تمييزه عن شخص آخر.[100] لا توجد "وسائل محتملة بشكل معقول" لإعادة تحديد الهوية إذا كان هذا النشاط "محظورًا بموجب

[96] حكم محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في القضية رقم C-434/16 نواك، ECLI:EU:C:2017:994في الفقرة 35.
[97] الحيثية 26 من قانون حماية البيانات العامة GDPR
[98] كما هو مقتبس أعلاه، تشير الحيثية 26 من قانون حماية البيانات العامة GDPR على وجه التحديد إلى "الاستفراد" عند مناقشة الوسائل التي يرجح بشكل معقول استخدامها في تحديد صاحب البيانات.
[99] يعد التفرد وإمكانية الربط والاستدلال ثلاثة أجزاء من اختبار إخفاء الهوية الذي اقترحه فريق العمل المعني بالمادة 29، في رأيها 2014/05 بشأن تقنيات إخفاء الهوية ("WP 216"، المتاح عبر الإنترنت على الرابط https://ec.europa.eu/justice/article-29/documentation/opinion-recommendation/files/2014/wp216_en.pdf
[100] في هذه النقطة، انظر الحيثية رقم 30 من قانون حماية البيانات العامة GDPR ("قد يرتبط الأشخاص الطبيعيون بمعرفات عبر الإنترنت توفرها أجهزتهم وتطبيقاتهم وأدواتهم وبروتوكولاتهم، مثل عناوين بروتوكول الإنترنت أو معرفات ملفات تعريف الارتباط أو المعرفات الأخرى مثل بطاقات

القانون أو مستحيلًا عمليًا بسبب حقيقة أنه يتطلب جهدًا غير متناسب من حيث الوقت والتكلفة والقوة البشرية، بحيث تكون المخاطر تحديد الهوية يبدو في الواقع غير مهم"[101]. هذا هو اختبار "برايز"/"تحديد الهوية".

69. وجهة نظرنا، المعبر عنها أعلاه، هي أنه من المحتمل أن يُنظر إلى معالجة الأسماء المستعارة للبريد الإلكتروني هذه على أنها تفي بكلا الاختبارين، إلى حد أن الغرض من المعالجة هو توفير وسيلة للاتصال بأصحاب البيانات.

اختبار Nowak

70. فيما يتعلق باختبار Nowak: عندما تكون جهة الاتصال شخصًا طبيعيًا، فإن هذه العناوين ستكون أسماء مستعارة مقنعة لعنوان بريد إلكتروني حقيقي يستخدمه هذا الشخص. في ضوء ذلك:

70.1 عندما يكون الغرض/التأثير المقصود من معالجة تلك البيانات هو تمكين المراسلات مع المستلم (على سبيل المثال، غالبًا، مع صاحب بيانات محدد)، مع مراعاة اختبار محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي ("CJEU") في *Nowak*، أن "الغرض" و/أو وسائل "تأثير" تعني أن هناك صلة بفرد محدد.[102]

70.2 على النقيض من ذلك، فإن المعالجة الإحصائية البحتة التي تهدف إلى إنشاء مقاييس *مجمعة* (تصف مجموعات كبيرة نسبيًا) - على سبيل المثال حساب عدد الأسماء المستعارة لجهات الاتصال التي تم إنشاؤها - يمكن القول إنها غير خاضعة للقانون العام لحماية البيانات. وذلك لأن *محتوى* الاسم المستعار الذي تم إنشاؤه عشوائيًا لجهة اتصال لا يرتبط على وجه التحديد بفرد معين، على الأقل في سيناريو جهة اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل؛ و- مرة أخرى، يمكن القول- أنه لا الغرض أو *التأثير* من إنشاء نتائج مجمعة للبحوث الإحصائية يحمل ارتباطًا بفرد معين؛ بدلاً من ذلك، تصف الإحصاءات الإجمالية وتميز بين *الجماعات/المجموعات* (على سبيل المثال، حسب الدولة، والسجل، وأمين السجل، وما إلى ذلك). يمكن القول إن اختبار *Nowak* قد لا يكون راضيًا فيما يتعلق بفئة المعالجة هذه (لكن لاحظ أنه يجب تمييز ذلك عن الإحصاءات التي تهدف إلى إنشاء معلومات جديدة حول أي صاحب بيانات محدد أو تصنيف له - على سبيل المثال حساب عدد أسماء النطاقات المرتبطة مع جهة اتصال بريد إلكتروني معينة قائمة على المسجل).

70.3 ومع ذلك، من الناحية العملية، لا نعتقد أنه سيكون من الممكن بشكل معقول القول أن الغرض الوحيد من إنشاء ونشر الأسماء المستعارة لجهات الاتصال هو المعالجة الإحصائية الإجمالية الموضحة للتو. إذا كان الأمر كذلك، فلن تكون هناك حاجة لتقديم عنوان بريد إلكتروني على الإطلاق. تشير حقيقة تقديم عنوان بريد إلكتروني إلى أن الغرض الأساسي من إنشاء ونشر الأسماء المستعارة لجهات الاتصال سيكون دائمًا توفير وسيلة للاتصال بأشخاص محددين. وفقًا لذلك، في حين أن بعض المعالجة (للإحصاءات الإجمالية) قد تقع خارج نطاق اللائحة العامة لحماية البيانات استنادًا إلى اختبار *Nowak*، يبدو من المرجح أن يظل قانون حماية البيانات العامة GDPR مصدر قلق للامتثال على الأقل فيما يتعلق بالغرض الآخر من المعالجة.

70.4 يجب أن نحذر أيضًا من الإفراط في الاعتماد على الحجج القائمة على *Nowak*. على الرغم من الحكم الذي يكرر توجيهات مجموعة عمل المادة 29 المبكرة،[103] لسنا على علم بتطبيق اختبار *Nowak* بشكل منهجي في تحليلات وتوجيهات المحاكم والسلطات الإشرافية التي تطبق قانون حماية البيانات العامة GDPR. على سبيل المثال، اعتبارًا من أوائل أبريل/نيسان 2021، يظهر البحث في موقع الويب الخاص بهيئة حماية البيانات البلجيكية، عبر جميع اللغات المتاحة، (1) مرجعين فقط مباشرة إلى قضية *Nowak*، وفقط في النقاط غير ذات الصلة؛ و(2) على ما يبدو عدم الاستشهاد بعبارة "المحتوى أو الغرض أو التأثير" الرئيسية من *Nowak*. يركز تفسير تلك السلطة (في معجمها) لمصطلح "البيانات الشخصية" حصريًا على اختبار برايز - أي قابلية التعرف على صاحب البيانات.[104] قد تتخذ السلطات الأخرى وجهة نظر مختلفة (على سبيل المثال، تناقش سلطة المملكة المتحدة اختبار "المحتوى أو الغرض أو التأثير"، وتلخص تأثيره على النحو التالي: "يجب أن تكون المعلومات "مرتبطة" بالشخص الذي يمكن التعرف عليه حتى تكون

تعريف تردد الراديو. قد يترك هذا آثارًا، خاصة عند دمجها مع المعرفات الفريدة والمعلومات الأخرى التي تتلقاها الخوادم، والتي يمكن استخدامها لإنشاء ملفات تعريف للأشخاص الطبيعيين والتعرف عليهم.")

[101] حكم محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في القضية C-582/14 برايز، ECLI:EU:C:2016:779 في الفقرة 45 والفقرة 46.

[102] في بعض الحالات، قد يكون عنوان جهة اتصال المستلم صندوق بريد مشترك (على سبيل المثال enquiries@example.com)، وفي هذه الحالة يمكن القول أن عنوان جهة الاتصال المخفي ليس بيانات شخصية، سواء عن طريق تطبيق اختبارات Nowak أو Breyer.

[103] الوثيقة 136، على الصفحة 10.

[104] https://www.autoriteprotectiondonnees.be/citoyen/vie-privee/lexique

بيانات شخصية. هذا يعني أنه يفعل أكثر من مجرد تحديدهم - يجب أن يهتم بالفرد بطريقة ما. (...) يمكن أن تشير البيانات إلى فرد يمكن التعرف عليه وليست بيانات شخصية عن ذلك الفرد، لأن المعلومات لا تتعلق بهم.")[105]

70.5 علاوة على ذلك، لا تركز السلطات في هذا المجال دائمًا بشكل كبير على Nowak، ولكن *إذا* كانت تفعل ذلك، فيمكنها أيضًا اتباع مناهج مختلفة تمامًا لتفسيرها. قد تحيط الاختلافات في الرأي بشكل خاص بجزء "المحتوى" في اختبار "المحتوى أو الغرض أو التأثير". أوضحت فرقة عمل المادة 29، الرأي *2007/4 بشأن مفهوم البيانات الشخصية* (الوثيقة 136)[106] "يتواجد [عنصر] "المحتوى" في تلك الحالات حيث يتم تقديم معلومات حول شخص معين، بغض النظر عن أي غرض من جانب المتحكم في البيانات أو طرف ثالث، أو تأثير تلك المعلومات على صاحب البيانات." إذا كان هذا التفسير صحيحًا، فقد تستنتج محكمة أو جهة تنظيمية أن نشر عنوان بريد إلكتروني (حتى إذا تم إنشاؤه عشوائيًا) لجهة اتصال مرتبطة بتسجيل النطاق هو بطبيعته نشر معلومات "حول" هذا الشخص - لأنه يخبرنا بكيفية الاتصال بهذا الشخص. ومع ذلك، فهذه وجهة نظر إشكالية لأنها "تستنبط" المنطق من اختبارات *الغرض والتأثير* (تبحث في غرض محتمل للمعلومات، وليس محتوى المعلومات نفسها)، وتستند إلى غرض / تأثير *افتراضي*، وليس الغرض / التأثير *الفعلي* للمعالجة - وبالتالي تقصيرًا تامًا في ثلثي اختبار "المحتوى أو الغرض أو التأثير". من منظور منطقي وسيادة القانون (الوضوح / اليقين)، فإن هذا يمثل مشكلة. من وجهة نظر أبسط، فإن الشيء الذي يتم إنشاؤه عشوائيًا (as876bnk@example.com) هو تعبير خالص عن "ضوضاء" عشوائية - لقطة فورية للحالة الكهربائية لدائرة "مولد الأرقام العشوائية" للكمبيوتر. وبالتالي فهي لا تحتوي في حد ذاتها ولا يمكنها أن *"تحتوي"* على أية معلومات عن أي شخص. إذا كان ينقل في حد ذاته معلومات عن شخص ما، فمن المنطقي أنه لن يكون عشوائيًا. ومن هذا المنظور، فإن العنوان الذي يتم إنشاؤه عشوائيًا لا يجتاز اختبار "المحتوى"؛ بدلاً من ذلك، يجب أن يكون التركيز على الغرض من معالجة البيانات و/أو تأثيرها.

70.6 من الواضح، إذن، أن هناك خطرًا كبيرًا من الاختلاف مع بعض السلطات على الأقل إذا كانت الحجج تستند إلى قضية *Nowak*.

اختبار *برايز*

71. فيما يتعلق باختبار *برايز*: في هذه الحالة، قامت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي ببناء تجربة فكرية: إذا كان هناك هجوم إلكتروني، فإن وحدة التحكم تحمل عنوان IP (ونفترض - على الرغم من أن المحكمة لم تكن صريحة بشأن هذه النقطة - طابعًا زمنيًا يشير إلى متى كان عنوان IP قيد الاستخدام من قبل الجهاز / الشخص المعني)، يمكنه توصيل هذه المعلومات إلى الشرطة / السلطات القضائية. توقعت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي أن السلطات غالبًا ما يتم تفويضها للمطالبة بمعلومات مقابلة من مزود الوصول إلى الإنترنت الذي خصص عنوان IP هذا، وبالتالي رفع دعوى قضائية (على الرغم من أن محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي طلبت من المحاكم الوطنية المحالة التحقق من هذا الافتراض). وبالتالي، رأت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي أنه ما لم يكن هذا السيناريو محظورًا بموجب القانون أو كان مستحيلًا عمليًا، فهناك "وسائل محتملة بشكل معقول" لتحديد صاحب البيانات.

72. النقطة الأساسية هنا هي أنه على الرغم من أن الطرف الثالث قد يعرف فقط جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على المسجل أو قائمة على التسجيل، يمكن للسلطات المختصة ربط هذا ببيانات التسجيل غير العامة التي تحتفظ بها الأطراف المتعاقدة، مما يسمح بإعادة تحديد الهوية. وبقدر ما ندرك، فإن هذا لن يتطلب دائمًا مستويات "مستحيلة عمليًا" من الجهد، ولن يحظره القانون عالميًا.

73. وبالتالي، حتى من منظور الأطراف الأخرى، يمكن التعامل مع توزيع واستخدام هذه الأسماء المستعارة لجهات الاتصال على أنها معالجة بيانات شخصية.

74. من منظور الطرف المتعاقد الذي يعرف الاسم المستعار لجهة الاتصال الذي عينه لجهة الاتصال المعينة للمسجل / المسجل، وإنشاء واستضافة هذه العناوين، وإتاحتها من أجل الاستخدام من قبل الآخرين، يكاد يكون مؤكدًا معالجة البيانات الشخصية (عندما يكون الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم أشخاصًا طبيعيين).

عرض مخاطر من الخيارات المعنية

[105] https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/what-is-personal-data/what-is-the-meaning-of-relates-to/#pd5

[106] المادة 29، رأي مجموعة العمل 2007/4 بشأن مفهوم البيانات الشخصية (الوثيقة 136)، ص. 10. متاح على الإنترنت على الرابط https://ec.europa.eu/justice/article-29/documentation/opinion-recommendation/files/2007/wp136_en.pdf

75. بعد أن أوضحنا وجهة نظرنا بأن قانون حماية البيانات العامة GDPR يظل مناسبًا لأي من الخيارين، ننتقل الآن إلى طلبك بمقارنة المخاطر المرتبطة بـ (أ) النشر على الويب أو (ب) الكشف التلقائي عن (1) جهة اتصال بريد إلكتروني تعتمد على المسجل على من جهة و(2) جهة اتصال بريد إلكتروني قائمة على التسجيل من جهة أخرى.

76. ملخصنا (الذي يعكس الافتراضات والمحاذير الهامة الواردة لاحقًا في هذه الإجابة) هو كما يلي:

	جهة اتصال البريد الإلكتروني القائم على المسجل	**جهة اتصال البريد الإلكتروني القائمة على التسجيل**
منشور على شبكة الإنترنت	متوسطة	منخفضة
الإفصاح الآلي	منخفضة	الأدنى

77. استنادًا إلى تطبيق مبادئ قانون حماية البيانات العامة GDPR، فإن مشاركة الأسماء المستعارة للبريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل (سواء من خلال النشر على الويب أو الإفصاح الآلي) تنطوي على مخاطر أقل مقارنة بأسماء البريد الإلكتروني المستندة إلى المسجل.

78. هذا لأن شخصًا ما لديه عنوان بريد إلكتروني قائم على المسجل قد يكون قادرًا على معرفة المزيد من المعلومات حول صاحب البيانات - على وجه التحديد، ما هي أسماء النطاقات الأخرى التي يرتبط بها صاحب البيانات. هذا لأنه ما لم يتم تقديم عنوان اتصال *حقيقي* مختلف لصاحب البيانات هذا لكل نطاق يسجلة، فسيحمل كل تسجيل نفس الاسم المستعار للبريد الإلكتروني.

79. قد يسهل نشر مثل هذه التفاصيل على الويب نسبيًا إنشاء مثل هذه الملفات الشخصية وربما حتى إنشاء أداة بحث عكسي ("لجهة اتصال بريد إلكتروني معينة قائمة على التسجيل، ما هي أسماء المجال التي ترتبط بها جهة الاتصال هذه؟").

80. من المفترض أن يؤدي الإفصاح الآلي وحده إلى جعل هذا الأمر أكثر صعوبة، لأنه ما لم توفر أدوات الكشف الآلي *على وجه التحديد* وظيفة البحث العكسي،[107] فمن المفترض أن يحتاج مقدمو الطلبات إلى الاستعلام عن أعداد كبيرة جدًا من أسماء النطاقات لجمع معلومات كافية لتكون قادرة على إجراء التطابقات والبدء في بناء وظيفة بحث عكسي (غير مكتملة). ومع ذلك، يمكن لمقدمي الطلبات الذين لديهم قائمة محددة مسبقًا بأسماء نطاقات محددة (مثل "النسخ المتطابقة" لموقع ويب يستضيف محتويات غير قانونية) تحديد ما إذا كان قد تم توفير نفس عنوان البريد الإلكتروني لبعض أو كل هذه المواقع. وبالتالي، حتى في سيناريو الإفصاح الآلي، فإن استخدام نظام الاتصال بالبريد الإلكتروني المستند إلى المسجل يحمل مخاطر إضافية على الخصوصية، فيما يتعلق بنظام الاتصال بالبريد الإلكتروني القائم على التسجيل.

81. وعليه، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

81.1 الحاجة إلى الامتثال لقاعدة تقليل البيانات الخاصة بقانون حماية البيانات العامة GDPR؛

81.2 الحاجة إلى الامتثال لقاعدة "الخصوصية حسب التصميم وبشكل افتراضي"؛

81.3 هذا الاعتماد على المادة 6 (1) (و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR (الأساس القانوني للمصالح المشروعة) يكون أكثر قوة عندما يقلل تصميم النظام من الإضرار بـ "المصالح أو الحقوق والحريات الأساسية لصاحب البيانات التي تتطلب حماية البيانات الشخصية"؛

81.4 أنه عند تقييم ما إذا كان ينبغي فرض الغرامات على المراقب المالي وإلى أي مدى، يجب أن تراعي السلطات، من بين أمور أخرى، "خطورة" الانتهاك، و"نطاق" المعالجة، و"مستوى الضرر الذي عانى منه" أصحاب البيانات، "أي إجراء تتخذه وحدة التحكم أو المعالج للتخفيف من الأضرار التي لحقت بأصحاب البيانات" و"درجة مسؤولية وحدة التحكم أو المعالج مع مراعاة التدابير الفنية والتنظيمية التي يتم تنفيذها من قبلهم وفقًا للمادتين 25 و32" (راجع المادة 83 من

[107] تتطلب هذه الميزات، قبل طرحها، دراسة متأنية. للحصول على إرشادات قديمة حول هذه المشكلة، راجع المادة 29 من رأي مجموعة العمل 2000/5 حول استخدام الدلائل العامة لخدمات البحث العكسي أو متعدد المعايير (أدلة عكسية) ("WP 33")، متاح عبر الإنترنت على الرابط https://ec.europa.eu/justice/article-29/documentation/opinion-recommendation/files/2000/wp33_en.pdf

قانون حماية البيانات العامة GDPR)، لذلك نعتبر أن نظام اتصال البريد الإلكتروني المستند إلى التسجيل ينطوي على مخاطر أقل من مخطط اتصال البريد الإلكتروني المستند إلى المسجل.

82. بعد توضيح توازن المخاطر على طول محور "المخطط المستند إلى التسجيل مقابل المسجل"، ننتقل الآن إلى المخاطر المتناقضة للنشر المستند إلى الويب مقابل الإفصاح الآلي.

83. تتمثل إحدى المخاطر الشائعة في كل من مخططات اتصال البريد الإلكتروني المستندة إلى التسجيل والقائمة على المسجل في البريد العشوائي أو رسائل البريد الإلكتروني الأخرى غير المرغوب فيها؛ يمكن القول إن "قابلية المعالجة" هذه هي أحد جوانب الخصوصية.[108] لطالما كان البريد العشوائي مصدر قلق لأنظمة WHOIS؛ كان موضوع دراسة أجرتها اللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار في ICANN في عام 2007، والتي خلصت إلى أن "ظهور عناوين البريد الإلكتروني ردًا على استفسارات WHOIS هو بالفعل مساهم في استلام البريد العشوائي، وإن كان واحدًا فقط من العديد".[109]

84. وفقًا لذلك، سواء تم استخدام نظام اتصال بريد إلكتروني قائم على المسجل أو التسجيل، يجب اتخاذ تدابير فعالة للتعامل مع توفر العناوين لمرسلي البريد العشوائي (على سبيل المثال، استخدام الميزات التقنية لمنع "تجميع" هذه العناوين؛ و/أو التصفية غير الملائمة الاتصالات قبل تسليمها إلى المستلم المقصود).

85. مقارنةً بالنشر المستند إلى الويب، نفترض أن الإفصاح الآلي يتيح نطاقًا إضافيًا لتقييم دوافع الطلب، ومصادر هذا الطلب، وللمراقبة / التدقيق وتطبيق إجراءات وقائية (مثل حدود الأسعار) على مثل هذه الطلبات - أي أكبر نطاق لنشر أنواع عوامل التخفيف التي من شأنها تقليل المسؤولية بناءً على العوامل المنصوص عليها في الفقرة 81 above. لذلك يبدو أن الإفصاح الآلي يشكل مخاطر أقل بطبيعته في هذه الجبهة، مقارنة بالنشر على شبكة الإنترنت.

86. هذه المزايا المحتملة للإفصاح الآلي مقارنة بالنشر المستند إلى الويب تقدم أيضًا مزايا المادة 25 من قانون حماية البيانات العامة GDPR (الخصوصية حسب التصميم وافتراضيًا). على وجه الخصوص، يجب التفكير في ضمان أن النشر المستند إلى الويب مصمم بطريقة تتوافق مع المادة 25 (2) من قانون حماية البيانات العامة GDPR، "يجب أن تضمن هذه الإجراءات عدم إتاحة البيانات الشخصية افتراضيًا دون تدخل الفرد لعدد غير محدد من الأشخاص الطبيعيين".[110]

87. ومع ذلك، إذا تم استخدام تدابير فعالة ضد البريد العشوائي، وإذا تم اتباع نهج قائم على التسجيل (نظرًا لمزاياها التي تمت مناقشتها سابقًا)، فبالنظر إلى الفائدة المنخفضة الناتجة عن البيانات، من الصعب معرفة كيف يمكن لنشرها المستند إلى الويب أن يشكل مخاطر كبيرة على الخصوصية أو أمن البيانات.

* * *

[108] الحيثية رقم 40 من التوجيه EC / 58/2002 ("توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الخصوصية الإلكترونية") ينص على ما يلي: "يجب توفير الضمانات للمشتركين ضد التطفل على خصوصيتهم من خلال الاتصالات غير المرغوب فيها لأغراض التسويق المباشر، ولا سيما عن طريق آلات الاتصال الآلي والفاكس والبريد الإلكتروني، بما في ذلك الرسائل النصية القصيرة."

[109] SAC 023: هل خدمة WHOIS هي مصدر لعناوين البريد الإلكتروني لمرسلي البريد العشوائي؟ ، ملخص تنفيذي. متاح على الإنترنت على الرابط https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-023-en.pdf

[110] في إرشاداته 2019/4 بشأن المادة 25 لحماية البيانات حسب التصميم وبشكل افتراضي، الإصدار 2.0، في الفقرة 56، يوضح EDPB أن هذا يعني أنه "[يجب] على المتحكم بشكل افتراضي أن يحد من إمكانية الوصول ويعطي صاحب البيانات الإمكانية للتدخل قبل نشر البيانات الشخصية أو إتاحتها بأي طريقة أخرى حول البيانات الخاضعة لعدد غير محدد من الأشخاص الطبيعيين". متاح على الإنترنت على الرابط https://edpb.europa.eu/sites/edpb/files/files/file1/edpb_guidelines_201904_dataprotection_by_design_and_by_default_v2.0_en.pdf